دولـــة فـلسطيـــن

خطة الاستثمار الوطنية

للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة 2020-2022

تفعيل السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030

تم إعداد هذه المسودة لصالح مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة

تحت رئاسة وتوجيه وزارة الزراعة

وبتمثيل جميع المؤسسات الأعضاء ذات الصلة

تلخص خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 أولويات الاستثمار لأعضاء مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة، بما يشمل:

- وزارة الزراعة، (رئيس)
- مكتب رئيس الوزراء
- وزارة التربية والتعليم
- وزارة الصحة
- وزارة العمل
- وزارة الحكم المحلي
- وزارة الاقتصاد الوطني
- وزارة التنمية الاجتماعية
- سلطة جودة البيئة
- سلطة المياه الفلسطينية
- وكالة العمل التعاوني
- المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي
- الصندوق الفلسطيني لدرء المخاطر والتأمينات الزراعية
- لجان الإغاثة الزراعية الفلسطينية، مُمثِلة للمنظمات غير الحكومية المحلية
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
- اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية، ممثلاً للقطاع الخاص

خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة 2020-2022.

وزارة الزراعة، المسودة النهائية أيلول 2019.

تم إعداد خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 ضمن أنشطة مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة، التابعة للحكومة الفلسطينية وبقيادة وزارة الزراعة، وبدعم من منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو)، بقيادة مكتب تنسيق برامج منظمة الأغذية والزراعة في الضفة الغربية وقطاع غزة في إطار مرفق المساعدة في مجال السياسات التابع لمنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي "المشروع المعني بتأثير الأمن الغذائي والتغذوي والصمود والاستدامة والتحول" (**FIRST**)، بدعم من قسم مركز الاستثمار بمنظمة الأغذية والزراعة وبمساهمات من وأقسام المبادرات الإقليمية للزراعة الأسرية الصغيرة لبناء الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذوي، وانظمة الغذاء والتغذية، والسياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية.

قائمة المحتويات

إختصارات ..... ح
المصطلحات والتعريفات ..... ر
الملخص التنفيذي 1
مقدمة حول خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 1
التحديات الرئيسية 1
أقسام خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 2
نظام إدارة خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 4
1. **المقدمة** 7
1.1 تحقيق مقاصد الهدف الثاني للتنمية المستدامة: سياسة ثابتة وإطار للاستثمار 7
1.2 خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 للهدف الثاني من التنمية المستدامة 9
1.3 فرصة لتغيير النموذج 10
1.4 أصحاب الشأن ووكلاء التغيير في خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 12
1.5 عملية التصميم 13
2. المبادئ 15
3. تحديات من السياق الوطني 16
3.1 دولة تحت الاحتلال 16
3.2 ضعف تمويل التنمية وزيادة الاعتماد عليه 17
3.3 انعدام كبير للأمن الغذائي والتغذوي 19
3.4 التجزئة الإقليمية 21
3.5 الموارد الطبيعية 21
3.6 سلاسل القيمة الغذائية الزراعية والاتجاهات التجارية 23
3.7 الشمول المالي 25
4. نظرية التغيير لخطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 26
4.1 سبل التغيير 26
4.2 ديناميات التحول في خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 28
4.3 مجموعة منسقة من الاستثمارات العامة 29
5. أقسام خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 وبرامج الاستثمار 32
تعميم ودمج النوع الاجتماعي 33
تعميم ودمج التغذية 33
5.1 القسم 1. الاستثمارات الخاصة بالتغذية 35

5.2 القسم 2. الشمول الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين..... 36
5.3 القسم 3. تطوير سلاسل القيمة الغذائية الزراعية المستدامة والشاملة..... 39
5.4 القسم 4. الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ..... 44
5.5 القسم 5. تحسين سلامة الأغذية وحماية المستهلك..... 47
5.6 القسم 6. تعزيز النُهُج الإقليمية والمسؤولية المشتركة..... 50
5.7 خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 الميزانية والتمويل..... 53
6. إطار النتائج لخطة الاستثمار الوطنية 2020-2022..... 55
7. نظام إدارة خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 56
7.1 نظام إدارة الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة..... 56
7.2 المتابعة والتقييم وإعداد التقارير لخطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 58
7.3 التواصل والمناصرة 60
7.4 التنفيذ وتجنيد الموارد 60
7.5 برنامج الدعم لخطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 61
8. المخاطر وإجراءات التخفيف 62
9. الخطوات التالية..... 64
المراجع..... 66
الملاحق..... 69
أ. توافق خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 مع اجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة 70
ب. إطار النتائج التفصيلية..... 80
ت. قائمة جرد مشاريع خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 91
ث. الاستثمارات الحساسة للتغذية 102
ج. عملية إشراك أصحاب الشأن 104
ح. مناقشات المجموعات البؤرية..... 106
خ. البنود المرجعية لاختصاصات مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة 108
د. الأوراق الاستشرافية 109

قائمة الأشكال

الشكل1 اسلوب بناء خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 4
الشكل2 النظام الاداري لخطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 5
الشكل3 التوافق بين السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 وخطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 مع اجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة 8
الشكل4 العلاقة بين أجندة السياسات الوطنية، والسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 وخطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 9
الشكل 5 معدل البطالة (IMF, 2018) 16
الشكل6 انعدام الأمن الغذائي في فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة (المصدر: SEFSec 2018, 2014, 2013). 20
الشكل 7 القيمة المقدرة للمياه في نظام الأغذية الزراعية الفلسطيني 22
الشكل8 متوسط درجات الحرارة السنوية (الدرجة الادنى-أقصى) في الضفة الغربية وقطاع غزة 1989-2016 (ECMWF)..... 23
الشكل 9 التأثيرات المحتملة لتغير المناخ على الأمن الغذائي في فلسطين (EQA, 2017) 23
الشكل 10 قيم الزراعة القائمة على إجمالي الصادرات 24
الشكل 11 الشمول المالي للمنتجات المصرفية واستخدامها (Financial inclusion survey, 2016) 25
الشكل12 نظرية التغيير لخطة الاستثمار الوطنية 2020-2022- انعدام الأمن الغذائي والحاجة إلى تنسيق الاستثمار 27
الشكل13 خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 نظرية التغيير- التحديات المؤسسية والحاجة إلى الاتساق 28
الشكل 14 ديناميات التحول في فلسطين 28
الشكل 15 ديناميات الأمن الغذائي والتغذوي للأسر 29
الشكل16 بنية نتائج خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 31
الشكل 17 مساهمة خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 في الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 32
الشكل18 مسارات من الغذاء والزراعة إلى التغذية ذات الأولوية في خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 35
الشكل 19 تكامل سلسلة القيمة كمحركات 39
الشكل20 الهيكل المؤسسي لمجموعات عمل فلسطين المعنية بأهداف التنمية المستدامة 56
الشكل 21 النظام الاداري لخطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 57
الشكل 22 مقارنة الأبعاد المادية / المالية، والأهداف الفعلية / المخطط لها 59
الشكل 23 الاستثمارات الجارية لخطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 حسب القسم (دولار اريكي) 93
الشكل 24 استثمارات خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022- الالتزام الميسر والعجز المالي (مليون دولار أمريكي)..... 93
الشكل 25 ميزانية خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 حسب القسم (مليون دولار) والعجز المالي (٪) 94
الشكل26 خطة الاستجابة الإنسانية- القطاع الغذائي: التمويل الفعلي 2016-2018 (مليون دولار أمريكي)..... 94
الشكل27 قائمة جرد مشاريع خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022: المناطق الجغرافية 96
الشكل28 قائمة جرد مشاريع خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022: الالتزامات المالية الموثقة للاستثمارات الكبيرة 97
الشكل29 عملية تصميم السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي- خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022..... 106

قائمة الجداول

جدول1 ميزانية خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 (بملايين الدولارات الأمريكية) 5
جدول 2 الحدود الاستثمارية لخطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 (بعض الأمثلة) 11
جدول 3 المالية العامة وتمويل التنمية..... 17
جدول4 ميزانية خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022..... 53
جدول 5 إطار نتائج خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 (مستوى التأثير والنتائج)..... 55
جدول6 خطة العمل الخاصة بتنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 65
جدول 7 توزيع الميزانية ضمن قطاع الامن الغذائي لخطة الاستجابة الإنسانية..... 95
جدول 8 قائمة جرد مشاريع خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022..... 98

إختصارات

4Ps	Public Private Producer Partnerships	شراكات المنتجين من القطاعين العام الخاص
AFD	*Agence Française de Développement* (French Development Agency)	وكالة التنمية الفرنسية
AICS	*Agenzia Italiana per la Cooperazione e lo Sviluppo* (Italian Cooperation and Develpoment Agency)	وكالة التنمية والتعاون الإيطالي
AIS	Animal Identification System	نظام تحديد الحيوان
ASWG	Agriculture Sector Working Group	مجموعة عمل القطاع الزراعي
BFGS	Bethlehem Governorate Farmers Society	جمعية مزارعي محافظة بيت لحم
BMZ	Federal Ministry for Economic Cooperation and Development (of Germany)	الوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية (المانيا)
CC	Climate change	تغير المناخ
CGIAR	Consultative Group for International Agricultural Research	المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية
CHM	Complaints Handling Mechanism	آلية معالجة الشكاوى
CPHL	Central Public Health Laboratory	المختبر المركزي للصحة العامة
CSA	Community supported agriculture	الزراعة المدعومة مجتمعياً
CSO	Civil society organization	منظمة المجتمع المدني
CWA	Cooperative Work Agency	هيئة العمل التعاوني
DEEP	Deprived Families Economic Empowerment Programme	برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة
DP	Development Partner	الشريك في التنمية
DP	Development Partners	الشركاء التنمويون
DPI	Investment Centre Division of FAO	قسم مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة
ECMWF	European Centre for Medium-Range Weather Forecasts	المركز الأوروبي للتنبؤات الجوية متوسطة المدى
ECOSOC	United Nations Economic and Social Council	المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة
EJS	European Joint Strategy	الاستراتيجية الأوروبية المشتركة
EQA	Environment Quality Authority	سلطة جودة البيئة
ESN	Nutrition and Food Systems Division of FAO	قسم أنظمة التغذية والغذاء في منظمة الأغذية والزراعة
ESP	Social Policies and Rural Institutions Division of FAO	قسم السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية في منظمة الأغذية والزراعة
EU	European Union	الاتحاد الأوروبي
FAO	Food and agriculture organization of the United Nations	منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة
FAO-PAL	FAO office for West Bank and Gaza	مكتب الفاو في الضفة الغربية وقطاع غزة
FIES	Food Insecurity Experience Scale	مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي
FIRST	Food and Nutrition Security Impact, Resilience, Sustainability and Transformation Project	المشروع المعني بتأثير الأمن الغذائي والتغذوي والصمود والاستدامة والتحول
FNS	Food and nutrition security	الأمن الغذائي والتغذوي
FNSC	Food and Nutrition Security Council	مجلس الأمن الغذائي والتغذوي
FNSSA	Food and nutrition security and sustainable agriculture	الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة
FR	Farmers registry	سجل المزارعين
FSP	Financial Service Providers	مقدمو الخدمات المالية
FSS	Food Security Sector	قطاع الأمن الغذائي
GDP	Gross Domestic Product	إجمالي الناتج المحلي
GoP	Government of Palestine	الحكومة الفلسطينية
H1	Hebron area under Palestinian control	منطقة الخليل الخاضعة للسيطرة الفلسطينية
H2	Hebron area under Israeli control	منطقة الخليل الخاضعة للسيطرة الإسرائيلية

Ha	Hectare	الهكتار
HACCP	Hazard Analysis and Critical Control Points	تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة
HDP nexus	Humanitarian Development Peace Nexus	رابطة تنمية السلام الإنسانية
HHs	Households	الأسر المعيشية
HLSS	Halhul Local Seeds Society	جمعية حلحول للبذور البلدية
HRP	Humanitarian Response Plan (managed by OCHA)	خطة الاستجابة الإنسانية (يديرها مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية)
KAP	Knowledge, Attitude and Practices	المعرفة والمواقف والممارسات
KfW	*Kreditanstalt für Wiederaufbau* (Credit Institute for Reconstruction)	معهد الائتمان لإعادة الإعمار
ICN2	Second International Conference on Nutrition	المؤتمر الدولي الثاني للتغذية
IFAD	International Fund for Agricultural Development	الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (ايفاد)
IMF	International Monetary Fund	صندوق النقد الدولي
INCR	Investor Network on Climate Risk	شبكة المستثمرين حول مخاطر المناخ
INFE	International Network on Financial Education	الشبكة الدولية للتعليم المالي
IsDB	Islamic Development Bank	بنك التنمية الإسلامي
ISO	International Standards Organization	منظمة المقاييس العالمية
KM	Knowledge Management	إدارة المعرفة
KM	Knowledge Management	إدارة المعرفة
LMIS	Labour Market Information System	نظام معلومات سوق العمل
LRC	Land Research Centre	مركز أبحاث الأراضي
M&E	Monitoring and Evaluation	المتابعة والتقييم
MAS	Palestine Economic Policy Research Institute	معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
MFI	Microfinance institutions	مؤسسات التمويل الأصغر
MoA	Ministry of Agriculture	وزارة الزراعة
MoARA	Ministry of Awqaf and Religious Affairs	وزارة الأوقاف والشؤون الدينية
MoE	Ministry of Education	وزارة التربية والتعليم
MoF	Ministry of Finance	وزارة المالية
MoH	Ministry of Health	وزارة الصحة
MoL	Ministry of Labour	وزارة العمل
MoLG	Ministry of Local Government	وزارة الحكم المحلي
MoNE	Ministry of National Economy	وزارة الاقتصاد الوطني
MoSD	Ministry of Social Development	وزارة التنمية الاجتماعية
NAMA facility	Nationally Appropriate Mitigation Actions Facility	مرفق إجراءات التخفيف الملائمة وطنياً
NAP	National adaptation plan to climate change	الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ
NARC	National Agricultural Research Center	المركز الوطني للبحوث الزراعية
NASS	National Agriculture Sector Strategy	الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي
NARC	National Agricultural Research Center	المركز الوطني للبحوث الزراعية
NEEAP	National Energy Efficiency Action Plan	خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة
NetCode	National Code of marketing of breast milk substitutes	المدونة الوطنية لتسويق بدائل حليب الأم
NFIS	National Financial Inclusion Strategy	الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي
NFNSP	National Food and Nutrition Security Policy	السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي
NGO	Non-Governmental Organization	منظمة غير حكومية

NIP 2020-22	National Investment Plan for food and nutrition security and sustainable agriculture	خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة 2020– 2022
NNPSAP	National Nutrition Policy, Strategies and Action Plan	سياسة التغذية الوطنية والاستراتيجيات وخطة العمل
NPA	National Policy Agenda 2017-2022	أجندة السياسات الوطنية 2017–2022
NR	Natural resources	الموارد الطبيعية
NRM	Natural resources management	إدارة الموارد الطبيعية
NSDS	National Social Development Strategy	الاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية
NSFS	National Strategy for Food Safety	الاستراتيجية الوطنية لسلامة الاغذية
OCHA	United Nations Office for the Coordination of Humanitarian Affairs (OCHA)	مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development	منظمه التعاون الاقتصادي والتنمية
OFID	OPEC's (Organization of the Petroleum Exporting Countries) Fund for International Development	صندوق أوبك (اوبك: منظمة الدول المصدرة للنفط) للتنمية الدولية (اوفيد)
PACI	Palestinian Agricultural Credit Institution	المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي
PADRRIF	Palestinian Agricultural Disaster Risk Reduction and Insurance Fund	الصندوق الفلسطيني لدرء المخاطر والتأمينات الزراعية
Paltrade	Palestine Trade Center	مركز التجارة الفلسطيني (بالتريد)
PARC	Palestinian Agricultural Relief Committees	لجان الاغاثة الزراعية الفلسطينية
PCBS	Palestinian Central Bureau of Statistics	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني
PCMA	Palestinian Capital Market Authority	هيئة سوق رأس المال الفلسطينية
PECS	Palestinian Expenditure and Consumption Survey	مسح الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني
PFESP	Palestinian Fund for Employment and Social Protection for Worker	الصندوق الفلسطيني للتوظيف والحماية الاجتماعية للعمال
PH	Post harvest	بعد الحصاد
PIPA	Palestinian Investment Promotion Agency	هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية
PMA	Palestine monetary authority	سلطة النقد الفلسطينية
PMO	Prime Minister Office	مكتب رئيس الوزراء
PPP	Public Private Partnerships	الشراكات بين القطاعين العام والخاص
PT	Proficiency test	اختبار الكفاءة
PWA	Palestinian Water Authority	سلطة المياه الفلسطينية
R&D	Research and development	البحث والتطوير
RBM	Results-based management	الإدارة القائمة على النتائج
ROF	Results Oriented Framework (of the EJS)	إطار عمل موجه نحو النتائج (خاص بالاستراتيجية الأوروبية المشتركة)
SA	Sustainable Agriculture	الزراعة المستدامة
SDG	Sustainable Development Goal	هدف التنمية المستدامة
SEFSec	Socio-economic and Food Security Survey	المسح الاجتماعي والاقتصادي والأمن الغذائي
SMART	Specific, Measurable, Achievable, Relevant, Time-bound	محدد، قابل للقياس، قابل للإنجاز، ذو صلة بالموضوع، محدود زمنيا
SOP	Standard Operating Procedures	إجراءات التشغيل القياسية
SPS	Sanitary and Phyto-Sanitary	الصحي (المتعلق بالإنسان) والصحي المتعلق بالنبات
SR	Social registry	السجل الاجتماعي
TCA	Territorial and co-responsibility approach	النهج الإقليمي والمسؤولية المشتركة
TCANF	Territorial and Co-responsibility National Forum	المنتدى الوطني الإقليمي والمسؤولية المشتركة
TOR	Terms of Reference	البنود المرجعية

TVET	Technical and Vocational Education and Training	التعليم والتدريب التقني والمهني
UCASC	Union of Credit and Saving Cooperatives	اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف
UN	United Nations	الأمم المتحدة
UNEP	United Nations Environment Programme	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNICEF	United Nations Children Fund	منظمة الأمم المتحدة للطفولة
UNIDO	United Nations Industrial Development Organization	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNOPS	United Nations Office for Project Services	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
UNRWA	United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East	وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى
USD	United States Dollar	دولار امريكي
VAT	Value added tax	ضريبة القيمة المضافة
VC	Value chain	سلسلة القيمة
WASH	Water and sanitation for health	المياه والصرف الصحي من اجل الصحة
WB	World Bank	البنك الدولي
WFP	World Food Programme of the UN	برنامج الأغذية العالمي للأمم المتحدة
WHO	World Health Organization of the UN	منظمة الصحة العالمية للأمم المتحدة
UAWC	Union of Agricultural Work Committees	اتحاد لجان العمل الزراعي

المصطلحات والتعريفات

الهدف الثاني للتنمية المستدامة (Sustainable Development Goal 2): تشمل أهداف التنمية المستدامة جميع الأبعاد التنموية من إنهاء الفقر والجوع إلى الاستجابة لتغير المناخ والحفاظ على الموارد الطبيعية والغذاء والزراعة. وعلى وجه التحديد، يتم تعريف الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة على النحو التالي: "القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة". الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة هو محور التركيز الرئيسي لخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، بالتوافق مع اولويات أجندة السياسات الوطنية 2017– 2022: الاولوية رقم 27 توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية؛ والاولوية رقم 29 النهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية (المرجع: NPA)[1]. وحيث انها تمثل الذراع التشغيلية للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030، تساهم خطة الاستثمار الوطنية أيضًا في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الأخرى. علاوة على ذلك، فإن خطة الاستثمار الوطنية "تحدد التدخلات التي يمكن أن تطور أوجه التآزر مع التدخلات القطاعية الأخرى، وتحفز انجاز الأهداف الوطنية وتحقيق أهداف ومقاصد متعددة من اجندة الأمم المتحدة 2030 المتعلقة بالتنمية المستدامة" (NFNSP 2030).

الهدف الاول للتنمية المستدامة (Sustainable Development Goal 1): ويهدف الى "القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان"، ويرتبط هذا الهدف ارتباطًا جوهريًا بالهدف الثاني للتنمية المستدامة، كما انه وثيق الصلة بتحقيق اهداف السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 واجندة السياسات الوطنية 2017–2022. وعلى وجه التحديد، يرتبط الهدف الاول للتنمية المستدامة بأولويات اجندة السياسات الوطنية التالية: الاولوية رقم 15 الحد من الفقر، والاولوية رقم 16 توفير الحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين. لقد دمجت خطة الاستثمار الوطنية الحماية الاجتماعية في تدخلاتها واعتبرتها أداة حاسمة، خاصة فيما يتعلق بإمكانية المساهمة في تطوير قدرات المستفيدين على إنشاء مرافق إنتاجية.

الأمن الغذائي والتغذوي (Food and Nutrition Security): وفق الاقتراح المقدم خلال "المؤتمر الدولي الثاني للتغذية"، فان الأمن الغذائي والتغذوي يتوفر عندما: "يتمتع جميع الناس في جميع الأوقات بإمكانية الوصول المادي والاجتماعي والاقتصادي إلى الغذاء بكمية ونوعية كافية من حيث التشكيلة والتنوع والمحتوى التغذوي والسلامة من اجل تلبية احتياجاتهم الغذائية ورغباتهم من الطعام اللازم لحياة نشطة وصحية، ضمن بيئة نظيفة، وما يكفي من الصحة والتعليم والرعاية.[2]

تعريف المصطلحات الرئيسية للتغذية

نقص التغذية (Undernutrition) هو نتيجة عدم كفاية تناول الطعام والأمراض المعدية المتكررة. ويشمل ذلك نقص الوزن بالنسبة لعمر الشخص، وقصره الشديد بالنسبة لعمره (قصر القامة)، والنُحف بشكل خطير بالنسبة لطول الشخص (الهزال) ونقص الفيتامينات والمعادن (سوء التغذية بالمغذيات الدقيقة).

نقص المغذيات الدقيقة (أو الجوع الخفي) ((Micronutrient deficiency (or hidden hunger) هو عدم كفاية تناول الفيتامينات والمعادن والعناصر ضئيلة المقدار المطلوبة بكميات صغيرة، والتي تعتبر ضرورية للعمل السليم للكائن الحي ونموه واستقلابه.

الافراط في التغذية (زيادة الوزن والسمنة) ((Overnutrition (overweight and obesity) ناتج عن الإفراط في تناول الطعام مقارنةً بالاحتياجات الغذائية. يتم تصنيف زيادة الوزن مع مؤشر كتلة الجسم ما بين 25 و30. تشير السمنة إلى وزن الجسم الذي يزيد عن المعدل الطبيعي نتيجة للتراكم المفرط للدهون في الأنسجة الدهنية إلى الحد الذي قد تتعرض فيه الصحة للتلف. عادة ما يقترن مظهر من مظاهر الإفراط في تناول الطعام بتصريف الطاقة. تعرف السمنة بأنها مؤشر كتلة الجسم يساوي أو أعلى من 30.

يشير قصر القامة (Stunting) إلى انخفاض الارتفاع (الطول) بالنسبة للعمر، وهو ما يعكس الاستمرار في نوبات سوء التغذية بسبب الاعتلال المتكرر، و / أو عدم تغذية الرضع وصغار الاطفال ورعايتهم على النحو الملائم في مراحل الحياة المبكرة.

1 اجندة السياسات الوطنية 2017- 2022 .https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/npa_english_final_approved_20_2_2017_printed.pdf
2 مسرد مصطلحات "المؤتمر الدولي الثاني للتغذية" متاح على هذا الرابط (الإنجليزية والعربية):
http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/faoterm/ICN2Glossary-Nov2014-Updated2016_01.xls

يشير الهزال (Wasting) إلى انخفاض الوزن بالنسبة للارتفاع (الطول)، ويعود ذلك عمومًا إلى فقدان الوزن الذي ارتبط مؤخراً بالحرمان الشديد من الطعام أو الجوع أو المرض.

المصادر: منظمة الأغذية والزراعة، مسرد التغذية للمؤتمر الدولي الثاني للتغذية، 2014، واليونيسيف، 2007[3]

الاستثمارات العامة (Public investments): من الناحية الاقتصادية، تُعرَّف الاستثمارات على أنها نفقات يتم تنفيذها في لحظة معينة لزيادة الفوائد المستقبلية (المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية ...). وضمن إطار خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، تشمل الاستثمارات العامة المشاريع والبرامج المموّلة من الموارد العامة (الحكومة، الجهات المانحة ...) أو الموارد الخاصة (المؤسسات[4]، المساهمات الخاصة ...) ذات الصلة بتحقيق أهداف السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 وتنسجم مع إطار نتائجها. اما فيما يتعلق بالتمويل العام الوطني للحكومة الفلسطينية، فإن الاستثمارات هي التدخلات التي تدخل في حساب التنمية (أي البرامج والمشاريع)، مقابل الحسابات المتكررة (عادة، الرواتب أو تقديم الخدمات المتكررة). وعلى الرغم من أن خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 تركز على برامج ومشاريع الاستثمار العام، إلا أنها تتقاطع مع قرارات الاستثمارات الخاصة (التأثير على الاستثمار، الاستثمارات الربحية) لتمكينهم من تهيئة الظروف للمساهمة في تحقيق الأهداف العامة / الاجتماعية، وفتح استثمارات إضافية خاصة.

تنمية القدرات (Capacity Development): في إطار خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، تشير تنمية القدرات الى العملية التي يقوم الأفراد والمنظمات والمجتمع ككل بإطلاقها وتعزيزها وإنشائها وتكييفها والمحافظة عليها بمرور الوقت (المصدر: الاستراتيجية المشتركة لمنظمة الاغذية والزراعة لتنمية القدرات)[5]. حيث قامت خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 بتعميم ودمج تنمية القدرات بالكامل من خلال استثماراتها المقترحة، بهدف المساهمة في تحسين الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين من خلال تصميم وتنفيذ برامج استثمار أكثر فعالية وشمولية.

تعميم ودمج النوع الاجتماعي (Gender mainstreaming): في فلسطين، يؤثر التفاوت وغياب المساواة بين النوع الاجتماعي بشكل كبير على الحالة الغذائية والتغذوية للأفراد؛ يزداد معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بين الأسر التي ترأسها نساء بنسبة 15 في المائة عن الأسر المعيشية التي يرأسها رجال (WFP, 2017)، ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور. يُعرّف **تعميم ودمج النوع الاجتماعي** بأنه "استراتيجية لجعل اهتمامات وخبرات المرأة والرجل بُعدًا لا يتجزأ من تصميم وتنفيذ ومتابعة وتقييم السياسات والبرامج وتقييم الآثار المترتبة على النساء والرجال في أي عمل مخطط له، بما في ذلك التشريعات، والسياسات أو البرامج، في جميع المجالات وعلى جميع المستويات" (UN ECOSOC, 1997). وتبين **سياسة منظمة الاغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين**[6] بدورها أهمية تحقيق المساواة بين المرأة والرجل في الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية المستدامتين للقضاء على الجوع والفقر.

المناخ وتغير المناخ (Climate and climate change): عادة ما يتم تعريف المناخ بالمعنى الضيق على أنه متوسط حالة الطقس، أو بشكل أكثر صرامة، باعتباره الوصف الإحصائي من حيث متوسط وتغير الكميات ذات الصلة على مدى فترة زمنية تتراوح بين أشهر إلى آلاف أو ملايين السنين. الفترة الكلاسيكية لمتوسط هذه المتغيرات هي 30 سنة، على النحو المحدد من قبل المنظمة العالمية للأرصاد الجوية. وغالبًا ما تكون الكميات ذات الصلة متغيرات سطحية مثل درجة الحرارة وهطول الأمطار والرياح. المناخ بمعنى أوسع هو الحالة، بما في ذلك الوصف الإحصائي، لنظام المناخ (IPCC, 2014). يشير **تغير المناخ** إلى تغيير في حالة المناخ يمكن تحديده (على سبيل المثال، باستخدام اختبارات إحصائية) بالتغيرات في متوسط و / أو تقلب خصائصه، وتستمر لفترة طويلة، عادة ما تكون عقودًا أو أكثر (IPCC, 2014).

3 يتوفر مسرد التغذية للمؤتمر الدولي الثاني للتغذية، 2014 على الرابط: http://www.fao.org/fileadmin/user_upload/faoterm/ICN2Glossary-Nov2014-Updated2016_01.xls؛ واليونيسيف، 2007. تقدم من أجل الأطفال: عالم صالح للأطفال، مراجعة إحصائية: على الرابط https://www.unicef.org/progressforchildren/2007n6/index_41505.htm.

4 على الرغم من أن المؤسسات جزء من القطاع الخاص، إلا أن عملية اتخاذ القرار قد تتبع المنطق المرتبط بالمصلحة العامة.

5 منظمة الأغذية والزراعة، 2010. الاستراتيجية المؤسسية لتنمية القدرات- متاحة على الموقع http://www.fao.org/3/a-k8908e.pdf، ومنظمة الأغذية والزراعة، 2010-2014. وحدات تعلم تنمية القدرات (متوفرة على الموقع http://www.fao.org/capacity-development/resources/fao-learning-material/learning-modules/en/).

6 سياسة منظمة الاغذية والزراعة بشأن المساواة بين الجنسين. تحقيق أهداف الأمن الغذائي في الزراعة والتنمية الريفية (FAO, 2013)، متاحة على الرابط: http://www.fao.org/3/i3205e/i3205e.pdf

التكيف [مع تغير المناخ] (**[Climate change] adaptation**): عملية التكيف مع المناخ الفعلي أو المتوقع وآثاره. في النظم البشرية، يهدف التكيف إلى التخفيف من الضرر أو تجنبه أو استغلال الفرص المفيدة. وفي بعض النظم الطبيعية، قد يساهم التدخل البشري بتسهيل التكيف مع المناخ المتوقع وآثاره (IPCC, 2014). القدرة على التكيف هي قدرة النظم والمؤسسات والبشر ووغيرهم من الكائنات على التكيف مع الضرر المحتمل، أو الاستفادة من الفرص، أو الاستجابة للعواقب (IPCC, 2014).

المصطلحات الخاصة بالاستثمارات الواردة في خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022:

الحماية الاجتماعية (Social Protection): فيما يتعلق بمشاركة منظمة الاغذية والزراعة ودعمها للبلدان[7]، تشمل الحماية الاجتماعية مجموعة من السياسات والبرامج التي تعالج مواطن التهميش الاقتصادية والبيئية والاجتماعية لانعدام الأمن الغذائي والفقر عن طريق حماية سبل المعيشة وتعزيزها. يتعلق الأساس المنطقي لإدراجها في خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 بقدرة الحماية الاجتماعية على تعزيز قدرات الأفراد على إنشاء أو تعزيز الأصول الإنتاجية. في نشرة منظمة الأغذية والزراعة "حالة الأغذية والزراعة لعام 2015"، ذُكر كذلك أن "الحماية الاجتماعية يمكن أن تلعب دورًا وقائيًا في توفير الوسائل (النقدية أو العينية) للوصول إلى الغذاء وتخفيف آثار الصدمات. يمكن أن يكون لها وظيفة وقائية في تجنب المزيد من الحرمان من خلال تعزيز الصمود ضد الصدمات [والضغوط] ومنع فقدان الدخل والأصول. يمكنها أن تدعم تراكم الموارد للحفاظ على سبل العيش (على سبيل المثال من خلال نقل الأصول والأشغال العامة). يمكن للحماية الاجتماعية أن تلعب أيضًا وظيفة ترويجية من خلال دعم الاستثمارات في الموارد البشرية (التغذية، الصحة، التعليم وتنمية المهارات) مباشرةً، وتقليل قيود السيولة وانعدام الأمن في الدخل لتحفيز الاستثمارات في الأنشطة الزراعية وغير الزراعية. يمكن أن يكون لها أيضًا وظيفة تحويلية في حياة الفقراء من خلال إعادة توجيه تركيزهم إلى ما بعد البقاء اليومي نحو الاستثمارات في المستقبل، عن طريق تحويل علاقات القوة داخل الأسر (حيث يمكن للحماية الاجتماعية تمكين المرأة) وتعزيز امكانيات وقدرات الفقراء نحو تمكين أنفسهم[8].

النهج الإقليمي (Territorial approach): في خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، يَعني النهج الإقليمي تحليل المشاكل وتحديد وتنفيذ الحلول على المستوى المحلي، مع السكان أنفسهم والجهات الفاعلة المحلية الأخرى، سواء العامة أو الخاصة، وفقًا للسياق المحلي والموارد المتاحة. يمكن أن يكون المستوى المحلي تجمعًا أو قرية أو بلدية أو حتى مجموعة من البلديات.

نهج المسؤولية المشتركة (Co-responsibility Approach): ضمن خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، يكمّل هذا الجزء "النهج الإقليمي". وهذا يعني الاتفاق على الأهداف وتقاسم المسؤولية عن تحقيقها. قد تكون المسؤولية المشتركة: **1) داخل نفس المجتمع**، على سبيل المثال المسؤولية المشتركة عن الإدماج الاجتماعي للأشخاص والأسر الذين يحتاجون إلى مساعدة أو مسؤولية مشتركة بين الأجيال لنقل الموارد والمهارات والمساعدات المتبادلة؛ أو **2) وقد تتجاوز النطاق المحلي**، على سبيل المثال المسؤولية المشتركة بين المزارعين والمستهلكين (العائلات أو المطاعم / المقاصف) الذين يشتركون في هدف دعم الإنتاج الزراعي الصديق للبيئة، وتوفير الأمن والدخل اللائق للمزارعين، وتمكين المستهلكين من الوصول الى التغذية الجيدة (نهج التغذية الحساسة). تهتم المسؤولية المشتركة ايضا بالعلاقات بين الجهات الفاعلة على المستويين المحلي والوطني نحو عملية تعلم مشترك حول أفضل السبل لتحقيق الاعتماد على الذات وصمود المجتمعات وما هو شكل الدعم المطلوب وطنياً لتحقيق ذلك. علاوة على ذلك، تتعلق المسؤولية المشتركة بالعلاقة بين المزارعين والباحثين في العمل التعاوني. في جميع الحالات، تفترض المسؤولية المشتركة بين مختلف الأطراف وجود هدف مشترك بين هذه الأطراف وتقاسم رسمي أو غير رسمي للأدوار والمسؤوليات لتحقيق هذا الهدف.

علم البيئة الزراعية (Agroecology) هو مزيج من العلم ومجموعة من الممارسات. تم إيجاده من خلال التقارب بين اثنين من التخصصات العلمية: الهندسة الزراعية والبيئة. فهو يدمج الإنتاج الزراعي والنظم البيئية الطبيعية دون استخدام العلاجات الكيميائية. وبشكل عام، يعتمد على ترابط المحاصيل والاستخدام المكثف للمواد العضوية في التربة، مما يوفر غطاءً أفضل للتربة (بواسطة النباتات أو المهاد) وتقليل استهلاك المياه. وتشمل الزراعة البيئية الحركات والمبادرات المختلفة مثل الزراعة العضوية، الزراعة الحيوية، الزراعة المعمرة (Permaculture)، الحراجة الزراعية، إلخ.[9]

الشمول المالي الريفي (Rural Financial Inclusion). يشير الشمول المالي الريفي إلى تطبيق التعريف العملي لـ "الشمول المالي" الذي اعتمدته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) / الشبكة الدولية للتعليم المالي (INFE) على المناطق الريفية. في هذا التعريف العملي، يشير الشمول المالي إلى عملية تعزيز الوصول

7 إطار الحماية الاجتماعية لمنظمة الأغذية والزراعة (FAO, 2017) متاح هنا http://www.fao.org/3/a-i7016e.pdf.

8 منظمة الأغذية والزراعة، حالة الأغذية والزراعة. الحماية الاجتماعية والزراعة: كسر حلقة الفقر الريفي (FAO, 2015) متاحة هنا: http://www.fao.org/3/a-i4910e.pdf

9 يمكن استخدام مراجع إضافية: "علم البيئة الزراعية والحق في الغذاء"، تقرير مقدم إلى الدورة السادسة عشرة لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان **[A/HRC/16/49]**، الرابط: http://www.srfood.org/images/stories/pdf/officialreports/20110308_a-hrc-16-49_agroecology_en.pdf

الميسر وفي الوقت المناسب وبشكل ملائم إلى مجموعة واسعة من المنتجات والخدمات المالية الخاضعة للضوابط وتوسيع استخدامها من قبل جميع شرائح المجتمع من خلال تنفيذ منهجيات قائمة ومبتكرة مصممة بما في ذلك الوعي والتعليم المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي وكذلك الشمول الاقتصادي والاجتماعي.[10]

تُعرَّف سلامة الأغذية (Food Safety) بأنها: "غياب المخاطر من الأغذية التي قد تضر بصحة المستهلكين، أو وجودها ضمن مستويات آمنة ومقبولة" (FAO, 2019). فعلى طول سلاسل التزويد بالأغذية– التي تغطي العمليات بدءًا من الإنتاج وحتى الحصاد والتصنيع والتخزين والتوزيع والإعداد والاستهلاك، تلعب سلامة الأغذية دورًا رئيسيًا في حماية سلامة المستهلكين (FAO, 2019).

حماية المستهلك (Consumer Protection). يمكن تلخيص المفهوم باعتباره الترويج للمنتجات الغذائية الجيدة والآمنة لتسهيل التجارة وتقليل المخاطر على صحة الإنسان. ويتكون من مجموعة من القوانين واللوائح (والمؤسسات) التي تهدف إلى ضمان حقوق المستهلكين (توفير معلومات دقيقة في السوق، ومنع الاحتيال)، وتشجيع التجارة لزيادة المنافسة (منع الممارسات غير العادلة).

التدخلات الخاصة بالتغذية (Nutrition–specific Interventions) هي تلك النشاطات التي تعالج الأسباب المباشرة لسوء التغذية. ومن بين الأمور التي تشملها "التدخلات الخاصة بالتغذية" مزودات العناصر الغذائية الدقيقة (بما في ذلك الحديد وحامض الفوليك وفيتامين أ والمغذيات الدقيقة المتعددة)، وتغذية الرضع وصغار الأطفال (الرضاعة الطبيعية الخالصة والرضاعة الطبيعية الأغذية التكميلية)، ومراقبة النمو، والوقاية من الإسهال، وتحسين المياه والصرف الصحي والصحة (WASH)، وتدعيم الأغذية والتغذية العلاجية / التكميلية، الوقاية والعلاج من نقص المغذيات الدقيقة، والوقاية من السمنة وعلاجها. بعض الآثار التي تهدف هذه التدخلات إلى معالجتها تشمل قصر القامة، الهزال، زيادة الوزن والسمنة، الحد من الإسهال، وتحسين نتائج الولادة.

النُهُج الحساسة للتغذية (Nutrition–sensitive Approaches) هي تلك التي تعالج الأسباب الكامنة لسوء التغذية. وتستند هذه المنهجيات إلى القطاعات ذات الصلة، مثل الغذاء والزراعة والحماية الاجتماعية والتعليم والبيئة والصحة وغيرها، لمعالجة الأسباب الأساسية الكامنة لسوء التغذية مثل الفقر وانعدام الأمن الغذائي. في السياق الفلسطيني، تكتسب النُهَج الحساسة للتغذية أهمية كبيرة بسبب ارتفاع مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وتأثير ذلك على التغذية. عند تفعيل المنهجيات الحساسة للتغذية في فلسطين، يجب إيلاء الاهتمام لتنفيذها على نطاق واسع وبطريقة تصل إلى شرائح المجتمع المهمشة الأكثر عرضة لسوء التغذية أو التي تعاني بالفعل من سوء التغذية.[11]

10 يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات في منشورات (OECD) في الميدان الاقتصادي بما في ذلك: http://www.oecd.org/finance/Financial-inclusion-and-consumer-empowerment-in-Southeast-Asia.pdf.

11 المراجع المتعلقة بالمنهجيات الحساسة للتغذية موجودة في (FAO, 2016)- موجز مؤشرات الزراعة الحساسة للتغذية (http://www.fao.org/3/a-i6275e.pdf). وكبديل التعريف المتوافق (Lancet, 2013 Aug 10;382(9891):536-51. doi: 10.1016/S0140-6736(13)60843-0. Epub 2013 Jun 6): "المنهجيات الحساسة للتغذية تتناول العوامل المحددة لتغذية وتطور الجنين والأطفال- الأمن الغذائي؛ توفير موارد كافية لتقديم الرعاية على مستوى الأم والأسرة والمجتمع؛ والحصول على الخدمات الصحية وبيئة آمنة وصحية - وتضمين أهداف وإجراءات التغذية المحددة ".

الملخص التنفيذي

مقدمة حول خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022

مقدمة لخطة الاستثمار الوطنية: في السياق المعقد لفلسطين، تمثل خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 فرصة فريدة لضمان تنسيق أعلى وفعالية أكبر وكفاءة في استخدام الموارد العامة. يتمثل الهدف من خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 على المدى القصير، في توجيه وضمان تنفيذ مجموعة متفق عليها من الاستثمارات العامة ذات الأولوية لفترة ثلاث سنوات 2020–2022، بالتزامن مع الفترة الختامية لدورة السياسات الحالية. يعتمد تحديد الأولويات على مزيج من الأدلة التحليلية، والأولويات الواردة في أطر السياسات والاستراتيجيات القائمة، والاحتياجات التي عبر عنها الفلسطينيون من أصحاب الشأن (المجتمع المدني، والقطاع الخاص، والمنظمات غير الحكومية، إلخ) خلال تصميم خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022. تهدف أولويات الاستثمار العام إلى تلبية الاحتياجات الفورية للسكان الفلسطينيين (لا سيما نحو زيادة الشمول الاجتماعي والاقتصادي والتماسك الاجتماعي / الإقليمي، وزيادة الأمن الغذائي والتغذوي والممارسات الزراعية الأكثر تفاعلية واستدامة)، مع إطلاق الاستثمارات الخاصة بقطاع التغذية والصناعات الغذائية الزراعية.

تم تنظيم مجموعة أولويات الاستثمارات العامة في ستة أقسام (القسم 5)، بما يساهم في السياسات والاستراتيجيات الوطنية (وفق الامثلة الواردة في الملحق أ)، مع توفير إطار النتائج (القسم 6 والملحق ب)، والميزانية المالية (الفقرة 5.7 والملحق ت) التي تأخذ بعين الاعتبار المشاريع الجارية بالفعل وتسلط الضوء على الفجوات المالية من اجل تجنيد الموارد (التي يبلغ مجموعها حوالي 136 مليون دولار أمريكي، أو 28 في المائة من ميزانية خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022). هذه العناصر، من بين أمور أخرى، تفسح المجال للتحليل القائم على الأدلة الذي من شأنه توفير الدعم لتجنيد المناصرة والموارد مع جميع ذوي الشأن المعنيين.

وعليه، ينبغي على جميع ذوي العلاقة والمعنيين تقدير خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 على قدم المساواة باعتبارها مجموعة من الأولويات، واظهار التزامهم ضمن عملية تضمن التوافق وفاعلية الدعم. وفي هذا الصدد، تدعو خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 جميع أصحاب الشأن المعنيين إلى الالتفاف حول الاستثمارات المتفق عليها ذات الأولوية، وبالتالي تمكين انجاز الأهداف المتفق عليها للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة، وتعزيز مشاركة جميع أصحاب الشأن وإعطاء الأفضلية للتوافق الشامل.

إن جهاز ادارة خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، والذي سوف يشرف على تنفيذها وضمان متابعتها وتقييمها، وإعداد التقارير والاتصالات، وتجنيد الموارد والمناصرة، سيكون له أهمية حاسمة وسيتطلب التزام جميع أصحاب الشأن إلى جانب توفير دعم أولي يسّهل هذه العملية حتى يتم دمجها بالكامل في مهام الحكومة.

التحديات الرئيسية

الاحتلال هو المحرك الرئيسي لانعدام الأمن الغذائي. فلسطين دولة ذات اقتصاد منخفض–متوسط الدخل، وتواجه نظامًا من القيود والاختناقات يحدُ من اخراج طاقاتها الكامنة. يُعَد الاحتلال والحصار على قطاع غزة، اللذان يقيدان حركة البضائع والناس والقدرة على الحصول على الموارد الطبيعية، يُعَدان المحركين الرئيسيين للفقر وانعدام الأمن الغذائي، مما يؤثر على 29.7 في المائة و32.7 في المائة على التوالي (حوالي 1.5 مليون شخص). يعد الوضع التغذوي في البلاد حرجًا أيضًا، ويتسم بعبء متعدد الوجوه من سوء التغذية، الى وجود مستويات تبعث على القلق بشكل خاص نتيجة نقص المغذيات الدقيقة والوزن الزائد والسمنة.

الفقر والبطالة من الأسباب المباشرة لانعدام الأمن الغذائي. تتجلى الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي من خلال ما يسمى بالأسباب المباشرة (أو الأسباب الجذرية الثانوية)، والتي تُعزى إلى حد كبير إلى الافتقار للموارد الاقتصادية التي ينتج عنها الفقر والبطالة ومَواطن التهميش التي تسببها العوامل الرئيسية. غالبًا ما تعمل اسباب التهميش المحلية والاقتصادية والاجتماعية – الثقافية معًا وتُضاعف من تأثيرها السلبي في دوائر قاسية ومتشابكة بإحكام

والتي تَظهَر من خلال نقص / فقدان استحقاقات الفرد التي تمنعه من الوصول إلى الغذاء بشكل أساسي. وهذا أمر بالغ الخطورة بالنسبة للفئات الأكثر تهميشا التي تكسب رزقها من خلال استحقاق العمل، بما في ذلك الشباب والنساء وذوي الاعاقة.[12]

سياسة ثابتة وإطار استثمار. فلسطين هي سياق يتم فيه تخصيص أكثر من تسعين بالمائة من الموارد المالية العامة الفلسطينية للنفقات المتكررة، ويتم تمويل أكثر من نصف تمويل التنمية من قبل الشركاء التنمويين. بالإضافة إلى ذلك، فإن التنسيق المؤسسي الضعيف– خاصة بالنسبة لقطاع الأمن الغذائي والتغذوي– أدى إلى تضارب في المنهجيات وعدم الكفاءة في استخدام الموارد العامة. ويَصْدُق هذا بشكل خاص عندما تستمر معالجة قضايا انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في الغالب من خلال المساعدات الإنسانية (حيث أكثر من نصف التمويل الخارجي لا يزال مخصصًا للمساعدة الإنسانية)،[13] على الرغم من الدلالات التنموية لمعظم هذه المساعدات، نظراً إلى الطبيعة المطوّلة للأزمة في فلسطين. وهذا يولد عجزاً في تمويل التنمية ويتحمل مخاطر إضافية تتمثل في خلق حلقة مفرغة من الاعتماد على المساعدات الإنسانية لفترات طويلة. يستدعي هذا الموقف الحاجة إلى التفكير بشكل شمولي في المنهجيات التي تمكّن من الوصول بفعالية إلى الفئات المهمشة التي تحتاج إلى المساعدة الإنسانية ومعالجة الأسباب المباشرة لانعدام الأمن الغذائي والأسباب الكامنة لسوء التغذية. في الواقع، ينعكس الأمن الغذائي والتغذوي بالكامل في أجندة السياسات الوطنية 2017– 2022 وفي استراتيجياتها ذات الصلة باعتباره مجموعة من التدخلات متعددة القطاعات، تمتد من خلال الزراعة والصحة، والتعليم والحماية الاجتماعية والعمل والتنمية الاجتماعية والحكم المحلي والبيئة والطاقة والمياه. وتحقيقاً لهذه الغاية، تمثل السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 وخطتها للاستثمار الوطني 2020–2022 الأدوات الفريدة والمبتكرة في فلسطين **لوضع إطار سياسات واستثمار متناسق للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة،** وتحفيز الموارد التقنية والتشغيلية والمالية من الحكومة والشركاء التنمويين والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص **لتحقيق مجموعة من النتائج المتفق عليها.**

فرصة لتحقيق فعّالية المعونات والتوافق والتنسيق. يمثل اتساق إطار السياسة والاستثمار في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 وخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 فرصة فريدة للتغيير. **فعلى الجانب المؤسسي والسياسات،** فإن مجموعة أولويات السياسات طويلة الأمد المحددة والمتفق عليها في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، والمصمّمَة حول السياسات والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية الحالية تتيح تجسيد التوافق بين منهجيات الحكومة والشركاء التنمويين والمجتمع المدني والقطاع الخاص. **وفي الجانب التشغيلي،** فإن مجموعة منسقة من الاستثمارات العامة – المنظمة في خمسة أقسام حساسة للتغذية، بالإضافة إلى قسم خاص بالتغذية– سوف تسمح بإلغاء العوائق الاجتماعية والاقتصادية قصيرة / متوسطة الأمد في المناطق التي ترتبط مباشرة بالأسباب المباشرة لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي.

أقسام خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022

أقسام الاستثمار ذات الأولوية العالية. تعكس أقسام خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 الأولويات الرئيسية المتفق عليها للتصدي الفوري لتحديات الأمن الغذائي والتغذوي، وتقترح تنفيذ استثمارات عامة مخصصة على النحو التالي:

1. **الاستثمارات الخاصة بالتغذية،** بما في ذلك التدخلات لمعالجة الأسباب المباشرة لسوء التغذية، مثل علاج سوء التغذية، والوقاية، وزيادة الوعي والتغييرات السلوكية، والقدرة على توليد/ مراقبة البيانات.

2. **الشمول الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين،** بما في ذلك برامج الحماية الاجتماعية المحسنة والفرص الإضافية للشمول الاقتصادي (مع التركيز على الفئات الأكثر تهميشاً مثل النساء والشباب واللاجئين والبدو والصيادين) وتنمية القدرات من أجل زيادة التنسيق وتحسين الاستهداف. سوف يهدف هذا القسم إلى تعزيز قابلية التوظيف والتمكين وبشكل جوهري قدرات الاعتماد على الذات.

12 يمثل الدخل المتدني والنمو الاقتصادي المنخفض إلى جانب النمو السكاني مشاكل هيكلية لاستيعاب القوى العاملة المتنامية، حيث بلغت البطالة (في الربع الثاني من عام 2018) معدلاً غير مسبوق وهو 32.4 في المائة (5 في المائة أعلى من متوسط البطالة في عام 2017). وفي هذا الصدد أيضًا، لا تزال غزة تعاني بشكلٍ غير متناسب، حيث تجاوز معدل البطالة بين الشباب 70 في المائة (78 في المائة للشابات)، بينما بقي معدل البطالة في الضفة الغربية مستقراً عند حوالي 18-19 في المائة خلال السنوات الأخيرة. وفيما يتعلق بالمرأة، لا تزال مشاركتها في القوى العاملة محدودة بنحو 19 في المائة؛ ومعدل البطالة بين النساء أعلى وبشكل منهجي من الرجال.

13 حسابات منظمة الأغذية والزراعة استندت على قائمة الجرد المحددة لمشاريع خطة الاستثمار الوطنية وخطة الاستجابة الإنسانية (HRP) لقطاع الأمن الغذائي للفترة 2016-2018.

3. **التطوير المستدام والشامل لسلاسل القيمة الغذائية الزراعية.** سيدعم هذا القسم جميع اقسام سلاسل القيمة الغذائية الزراعية، وسيعالج الاختناقات الرئيسية المتعلقة بالوصول إلى المدخلات والمعرفة المتعلقة بالإنتاج والتصنيع والتسويق (في الأسواق المحلية والأجنبية). تشمل الميزاتُ الرئيسية انشاء "مركز المعرفة للمزارعين" و"مركز المعرفة التصديرية"، ودعم جَسْر الفجوة في القدرة الحالية على الشمول المالي. سينتج عن هذا القسم الاستثماري تطوير العمالة ومهارات تطوير المشاريع في قطاع الأغذية الزراعية. والجدير بالذكر أن استكمال نجاح هذا القسم يكمن في تطبيق معايير سلامة الأغذية وحماية المستهلك (انظر القسم 5).

4. **الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في سياق التغير المناخي.** في حين أن الوصولَ إلى الموارد الطبيعية الحيوية للأنشطة الزراعية المستدامة مقيدٌ من قبل الاحتلال الإسرائيلي، إلا أن الأولوية تكمن في زيادة توافر وتعظيم الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة. تشمل أولويات الاستثمارات استصلاح الأراضي على نطاق صغير وإعادة تأهيل المراعي، وجمع المياه واستخدام مصادر المياه غير التقليدية، وتحسين إدارة المياه، والتكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك الوصول إلى مصادر الطاقة المتجددة.

5. **ضمان حماية المستهلك وسلامة الأغذية.** يتناول المنهج الشامل لهذا القسم التدخلات "من المزرعة إلى الشوكة" التي تركز على صحة النبات وصحة الحيوان وسلامة الأغذية وحماية المستهلك. كما وان تنمية القدرات المؤسسية أمرٌ أساسيٌ لتجنب ومعالجة الأمراض التي تنقلها الأغذية وتأثيرها على صحة السكان، وكذلك لزيادة ثقة المستهلكين الفلسطينيين في الأغذية المنتجة على المستوى الوطني ودعم القدرة التجارية الوطنية والدولية للمنتجين الفلسطينيين.

6. **الترويج للنُهُج الإقليمية والمسؤولية المشتركة.** بناء و/ أو تعزيز إقامة مجتمع شامل للجميع على نحو مستدام، وتشجيع جميع الناس على المشاركة بطريقة منصفة يُعَد أمراً أساسياً للتصدي للتفتت الاجتماعي الذي يدفع الاحتلال الإسرائيلي باتجاهه. تكمن فرصة النهج الإقليمي والمسؤولية المشتركة في قدرته على تعزيز الحوار المباشر داخل المجتمعات، وبين المجتمعات ومؤسساتها الإدارية، وكذلك بين المجتمع المدني والحكومة. هذا النهج هو أداة قوية للمساهمة في (إعادة) إنشاء التماسك الاجتماعي والصمود على المستوى المحلي من خلال دعم أنماط التنمية الإقليمية في المناطق العنقودية المختارة ذات الأولوية.[14] وتحتضن هذه المنطقة العرضية وتحفز استثمارات الشتات وتشجيع إعادة التمسك في المناطق الريفية كشكل من أشكال الحفاظ على اهمية وقيمة الإقليم، والروابط الريفية الحضرية، وتعزيز نظم الإنتاج الزراعي وتوزيع الأغذية المستدامة على المستوى المحلي، في سياقات محددة مختلفة.

سيتم هيكلة الأقسام الستة في البرامج (كما في الشكل 1) والتي ستتكون بدورها من مشاريع استثمارية (يوجد وصف تفصيلي للبرامج في القسم 5)[15]. كما وتم تفصيل الميزانية وفق ما نتج عن قائمة جرد مشاريع خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 ومن العجز الذي تم تحديده في تمويل الاستثمار في الجدول 1.

14 أنشأ مجلس الوزراء مناطق قلقيلية وطوباس وطولكرم وجنين وشمال وادي الأردن كأولويات للزراعة.
15 توفر "الأوراق الاستشرافية" التي تم تجهيزها من اجل إعداد خطة الاستثمار الوطنية عناصر إضافية في المقترحات البرنامجية.

الشكل 1 اسلوب بناء خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022

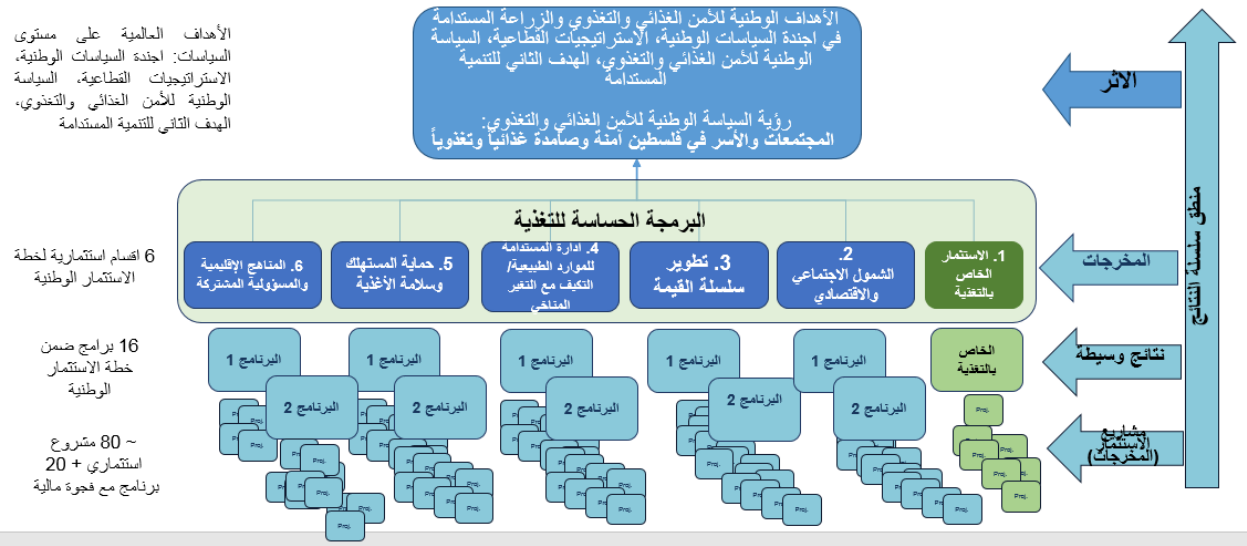

النهج العنقودي. تشدد الحكومة الفلسطينية المعينة مؤخرًا على ضرورة قيام فلسطين بإنشاء أنماط قوية للنمو الاقتصادي، بهدف خلق فرص عمل وإحداث تنمية اجتماعية واقتصادية. في هذا، تتمثل الإستراتيجية السائدة في التركيز على تخصص "المجموعات العنقودية" الجغرافية، بناءً على ميزاتها النسبية مهنياً وإقليمياً. ونظرًا لتحديد أولويات الاستثمار، فإن خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 تدعم هذا النهج وسيتم تنفيذه واختيار الاستهداف الجغرافي للاستثمارات بما يتماشى مع المؤشرات الحكومية الأكثر حداثةً ودعماً إلى حد كبير.

نظام إدارة خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022

تحسين الادارة والبيئة المواتية. إن تطوير القدرات المؤسسية في مجال الأمن الغذائي والتغذوي هو حاجة واضحة تحددها اجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات ذات الصلة، كما وتم التأكيد عليها كأولوية في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030. وإنعكاساً لهذه الأولوية، تستند ادارة خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 على الآليات القائمة، مع تحسين العناصر التي تعزز الروابط مع كل من عملية صنع القرار السياسي على المستوى الأعلى، وكذلك مع عملية تحديد وتنفيذ مشاريع الاستثمار على مستوى القاعدة. تحقيقًا لهذه الغاية، ستكون مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة هي اللاعب الرئيسي المسؤول عن المحتوى الفني؛ سيتم إنشاء "مجلس للأمن الغذائي والتغذوي"، مع مسؤوليات سياسية، بدعم من ادارة السياسات والتخطيط في وزارة الزراعة التي تقوم بدور الأمانة. سوف تتفاعل هذه الهيئات الثلاث (كما في الشكل 2) لضمان القيام بمهام إدارة خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، بما في ذلك: (أ) متابعة التقدم المادي والمالي لعملية صنع القرار المستندة على الأدلة؛ (ب) اعداد التقارير والإعلان عن النتائج، وضمان مشاركة جميع أصحاب الشأن المعنيين؛ (ج) الدعوة والتحشيد لإجراء التغييرات في السياسيات أو الانظمة المطلوبة، وازالة العوائق أمام تدخلات القطاع الخاص / المنظمات غير الحكومية، أو تجنيد الموارد العامة من أجل سد الاحتياجات ذات الأولوية. ان تكوين مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة من عدة أطراف إضافة الى الطبيعة التشاركية بين عدة وزارات في "مجلس الأمن الغذائي والتغذوي" ستضمن شمولية العملية. وسيوفر "برنامج دعم خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022" الدعم الأولي المطلوب لتنفيذ هذه المهام، مع النقل التدريجي للقدرات والمسؤوليات.

الشكل2 النظام الاداري لخطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022

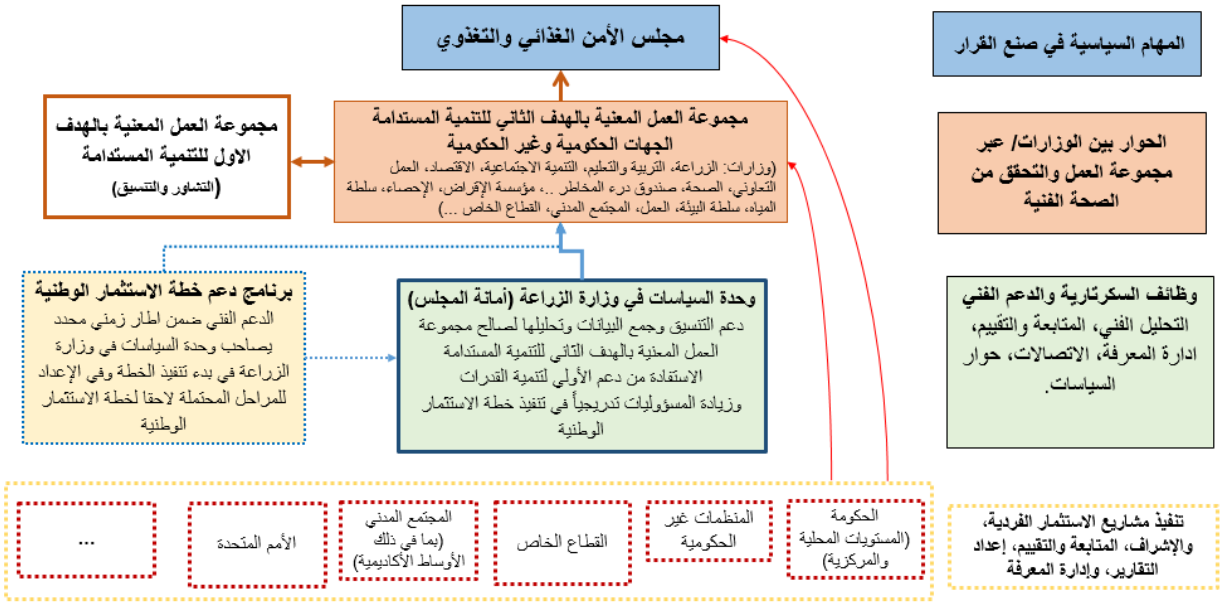

جدول1 ميزانية خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 (بملايين الدولارات الأمريكية)

القسم (والبرامج)	الاستثمارات الجارية 2020-2022	الالتزامات الميسرة 2020-2022	العجز في تمويل خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022	خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 الميزانية الاجمالية 2020- 2022
1. استثمارات خاصة بالتغذية	**0.8**	**0.3**	**1.5**	**2.6**
1.1 استثمارات خاصة بالتغذية	0.8	0.3	1.5	2.6
2. الشمول الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين	**73.8**	**83.5**	**26.8**	**184.1**
2.1 تعزيز الوصول إلى سلة الغذاء المتنوعة للفقراء والمهمشين	59.8	0.3	9.3	69.4
2.2 تشجيع الشمول الاقتصادي للفقراء والمهمشين	13.7	83.1	15.0	111.8
2.3 تعزيز القدرات على تنفيذ البرامج التي تعزز الشمول الاجتماعي والاقتصادي	0.4	–	2.5	2.9
3. التطوير المستدام والشامل لسلاسل القيمة الغذائية الزراعية	**59.8**	**25.0**	**24.2**	**108.9**
3.1 تأمين الوصول إلى أصناف المحاصيل عالية القيمة والمتنوعة، وذات صفات جينية عالية الإنتاجية من المجترات الصغيرة وإصبعيات الأسماك	18.8	–	7.5	26.3
3.2 تحسين قدرات الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة من القطاعين العام والخاص نحو تعزيز واعتماد تقنيات وممارسات مستدامة اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً من خلال إنشاء "مركز المعرفة"	25.6	16.4	5.0	47.0
3.3 تحسين تسويق منتجات البستنة والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية عالية القيمة من خلال إنشاء "مركز المعرفة التصديرية"	12.0	–	7.5	19.5
3.4 تعزيز البيئة التمكينية لنظام الشمول المالي المستدام	3.4	8.6	4.2	16.2
4. الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ	**27.4**	**42.9**	**49.0**	**119.3**
4.1 استصلاح الأراضي وإعادة تأهيل المراعي	20.7	–	30.0	50.7
4.2 تعزيز قدرات التكيف مع تغير المناخ	1.5	0.3	5.0	6.8

القسم (والبرامج)	الاستثمارات الجارية 2020-2022	الالتزامات الميسرة 2020-2022	العجز في تمويل خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022	خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 الميزانية الاجمالية 2020- 2022
4.3 تحسين إدارة الموارد المائية	5.2	42.6	14.0	61.8
5. تحسين سلامة الأغذية وحماية المستهلك	**0.3**	–	**13.8**	**14.0**
5.1 دعم تنفيذ "خطة العمل الوطنية للصحة النباتية" لزيادة القدرات القانونية والمخبرية المتعلقة بصحة النبات.	–	–	4.2	4.2
5.2 تعزيز القدرة على تطوير وتنفيذ "خطة صحة الحيوان" الاستراتيجية المستدامة ذات الصلة بالصحة والصحة النباتية (على أساس معايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان)	–	–	5.4	5.4
5-3 تعزيز القدرة على تطوير وتنفيذ "خطة سلامة الأغذية" الاستراتيجية المستدامة ذات الصلة بالصحة والصحة النباتية (استنادا إلى الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية).	0.3	–	4.2	4.4
6. تعزيز النُهُج الإقليمية والمسؤولية المشتركة	**35.6**	**2.0**	**21.5**	**59.1**
6.1 إنشاء منتدى اقليمي ووطني للمسؤولية المشتركة	–	–	1.5	1.5
6.2 تنفيذ النهج الاقليمي والمسؤولية المشتركة على المستوى المحلي	35.6	2.0	20.0	57.6
مجموع خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022	**197.6**	**153.6**	**136.8**	**488.0**

المصدر: خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 قائمة جرد مشاريع الاستثمار [التحديث 27 حزيران 2019]

1. المقدمة

1. في بلد ما زال فيه نصيب الفرد من المساعدات/ التنمية الخارجية من بين أعلى المعدلات في العالم،[16] رغم كونها مجزأة إلى حد كبير، فإن الاتفاق على تحديد أولويات الموارد العامة من اجل ضمان القيمة مقابل المال أمر أساسي لتبرير الجهود الإنسانية والإنمائية. وفيما يتعلق بالهدف الثاني للتنمية المستدامة "القضاء على الجوع"[17]، فقد اتخذ الاتفاق المذكور اعلاه شكل السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 وما يتصل بها من خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة 2020 – 2022.

1.1 تحقيق مقاصد الهدف الثاني للتنمية المستدامة: سياسة ثابتة وإطار للاستثمار

2. **ضمان إبراز الأمن الغذائي والتغذوي بالكامل** كأولوية في اجندة السياسات الوطنية 2017–2022، بما يوجه الاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة والمتعددة القطاعات تحت المسؤولية الفردية للوزارات أو المؤسسات العامة. ولعل من بين أهم الإستراتيجيات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة تأتي الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي 2017–2022 لوزارة الزراعة؛ والاستراتيجية الوطنية للتنمية الاجتماعية 2017–2022 لوزارة التنمية الاجتماعية؛ والسياسة الوطنية للتغذية، والاستراتيجيات وخطة العمل 2017–2022 لوزارة الصحة؛ والاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية 2017–2022 كاستراتيجية مشتركة بين عدة وزارات[18]؛ بالإضافة الى استراتيجيات أخرى تساهم ايضا بتأثير غير مباشر.

3. **جدول أعمال طويل الأجل للأمن الغذائي.** في مواجهة الأزمة التي طال أمدها لعدة عقود، ما فتئت فلسطين تبذل جهداً فكرياً استراتيجياً للبناء، على أسس صلبة، وتحقيق الأولويات الوطنية والمضي قدماً نحو أجندة 2030. إن تزامن إطلاق جدول أعمال الأمم المتحدة 2030 مع عملية إعداد أجندة السياسات الوطنية 2017–2022 قدم فرصةً مواتيةً للعمل من أجل دمج اهداف التنمية المستدامة في اجندة السياسات الوطنية من البداية. حيث أنشأ مجلس الوزراء الفلسطيني إثنتي عشرة مجموعة عمل معنية بأهداف التنمية المستدامة تحت إشراف مكتب رئيس الوزراء لإفساح المجال لمختلف الشركاء بالمساهمة في تنفيذ ومتابعة أهداف التنمية المستدامة في جميع مراحل العملية، تحت قيادة إحدى الوزارات. وضمن هذا السياق تم تكليف وزارة الزراعة بقيادة مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة: "القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي وتحسين التغذية وتعزيز الزراعة المستدامة".

4. **السياسة الوطنية الشاملة للأمن الغذائي والتغذوي لعام 2030.** بهدف تحفيز الإجراءات ومراقبة التقدم المنجز نحو تحقيق الهدف الثاني للتنمية المستدامة، قامت مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة بتصميم السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 بدءً من آذار حتى ايلول 2018 (بدعم من برنامج FIRST المشترك بين الفاو والاتحاد الأوروبي)[19]. وبالتوازي مع اجراء مشاورات شاملة، وعقد اجتماعات روتينية مع مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة، اضافة الى مقابلات مع ذوي الشأن الرئيسيين، وسلسلة من ورش العمل الوطنية،[20] فقد تم الاخذ بعين الاعتبار في تطوير السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي جميع أطر السياسات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي وعلى مستويات مختلفة– اجندة السياسات الوطنية، والاستراتيجيات القطاعية، والاستراتيجيات الشاملة (مثل سلامة الأغذية، والتغذية)، وسواها من أطر السياسات كلما كان المحتوى على صلة بالأمن الغذائي والتغذوي ويضمن الاتساق مع السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي. نتيجة لذلك، ومن خلال السعي لتحقيق الأمن الغذائي والتغذوي، تسهم السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي في تحقيق أهداف اجندة السياسات الوطنية. وفي هذا المقام، تعتبر السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي بمثابة الاستراتيجية الفلسطينية لتحقيق الأولويات الوطنية ضمن الهدف الثاني للتنمية المستدامة.

16 المصدر: https://data.worldbank.org/indicator/DT.ODA.ODAT.PC.ZS?year_high_desc=true. باستثناء "الدول الجزرية الصغيرة النامية"، تُظهر فلسطين أعلى صافي للمساعدة الإنمائية الرسمية التي يتلقاها الفرد: بيانات البنك الدولي لعام 2016.

17 https://sustainabledevelopment.un.org/sdg2.

18 تم إعداد الاستراتيجية الوطنية لسلامة الاغذية من قبل لجنة تتألف من وزارة الصحة كـ "مقرر"، وعضوية كل من وزارة الزراعة، ووزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة الاقتصاد الوطني، ووزارة التخطيط، ومؤسسة المقاييس الفلسطينية، بالإضافة إلى ممثلي الجامعات الفلسطينية، والجمعية الفلسطينية لحماية المستهلك، اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطينية واتحاد غرف التجارة والصناعة والزراعة الفلسطينية.

19 يعد برنامج FIRST (المشروع المعني بتأثير الأمن الغذائي والتغذوي والصمود والاستدامة والتحول) بين منظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي بمثابة مرفق للمساعدة في مجال السياسات وتطوير القدرات لتعزيز قدرة البلد على تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة (أي الهدف الثاني للتنمية المستدامة): http://www.fao.org/europeanunion/eu-projects/first/en

20 لمزيد من المراجع، أنظر سياسة الامن الغذائي والتغذوي 2030، والملحق 1.

5. تم التحقق من السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي في ايلول 2018. وكجزء من نتائج التحقق، أوصى أصحاب الشأن بتصميم خطة استثمار وطنية 2020–2022 كخطوة تالية فورية لتفعيل السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030، بالتوافق مع السياسات والإطار الزمني لأجندة السياسات الوطنية، وتوجيه جهود التنمية الوطنية (بتمويل من الموارد الوطنية وشركاء التنمية) لتحقيق مقاصد الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة.

6. وبعبارة أخرى، تساهم أولويات اجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات الوطنية القطاعية والمتعددة القطاعات التي تتبعها الحكومة لدورة السياسات للأعوام 2017–2022 في جدول أعمال أهداف التنمية المستدامة. يتم تلخيص مقاصد الهدف الثاني للتنمية المستدامة ذات الصلة وتعديلها وفقًا للسياق الفلسطيني في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030، وتمثل خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 خطةَ استثمارٍ قصيرةَ الأمد (الشكل 3). إن تعقيد السياسات والاستراتيجيات يستدعي وجود نظام اداري بسيط ولكن واضح، والذي بدوره يتطلب مؤسسةً تقنيّة مسؤولة عن تفعيل وتنفيذ إطار السياسات والاستثمار المتسق بشأن الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة، التي يراجعها مجلس للأمن الغذائي والتغذوي، وبدعم من برنامج منهجي لتنمية القدرات والاستثمار (انظر أيضًا القسم 7).

الشكل3 التوافق بين السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 وخطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 مع اجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة

7. **خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة 2020–2022**. تمثل هذه الخطة الذراع التشغيلي للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، وتصف أولويات الاستثمار الموجهة نحو تحقيق الأهداف الوطنية طويلة الأجل للأمن الغذائي والتغذوي المحددة في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي. خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 هي إطار استثماري ذو أولوية مشتركة، متفق عليه من قبل جميع أصحاب الشأن المعنيين على المستويين التشغيلي والمالي (تصميم وتنفيذ المشاريع، وتجنيد الأموال، وما إلى ذلك). توفر خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 مجموعة من الإرشادات لأصحاب الشأن لتحديد التدخلات ذات الأولوية المحددة التي سيتم تنفيذها على المدى القصير والمتوسط، وتقدير حجم الموارد التي يجب تخصيصها لمختلف التدخلات. يتضمن القسم 5 وصفاً لمساهمة خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 في نتائج كل من السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والهدف الثاني للتنمية المستدامة.

8. تتشارك خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 مع السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي نفسَ الاتساق مع إطار السياسات والإستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة (الملحق أ يتضمن التفاصيل عن كيفية مساهمة خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 في أولويات اجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية). علاوة على ذلك، فإن خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 تنسجم مع الوثائق الإستراتيجية المشتركة للحكومة والشركاء في التنمية (مثل الإستراتيجية الأوروبية المشتركة وتحديداً ركيزتها الخامسة حول التنمية الاقتصادية المستدامة) كما وأنها تساهم، من خلال إطار نتائجها، في متابعة التقدم الفردي وفعّالية التوافق (مع تلك الاستراتيجيات).

9. **الإطار الزمني لتنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022.** تتوافق خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 مع إطار التخطيط متعدد السنوات الذي اعتمدته الحكومة الفلسطينية. كما وتتوافق خطة الاستثمار الوطنية الاولى 2020–2022 مع خطة التنمية الوطنية الرابعة 2017–2022، التي تغطي الأعوام 2020–2022. إن الدورة الأولى (2020– 2022) لتنفيذ خطة الاستثمار الوطنية والسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي (والتي يتم توثيقها بواسطة نظام المتابعة والتقييم والتعلم ذي الصلة – القسم 7.2) ستوفر الأدلة لتوجيه دورات السياسات والاستثمار المتسقة اللاحقة، مع أفق جدول أعمال 2030 (الشكل 4).

الشكل 4 العلاقة بين أجندة السياسات الوطنية، والسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 وخطة الاستثمار الوطنية 2020-2022

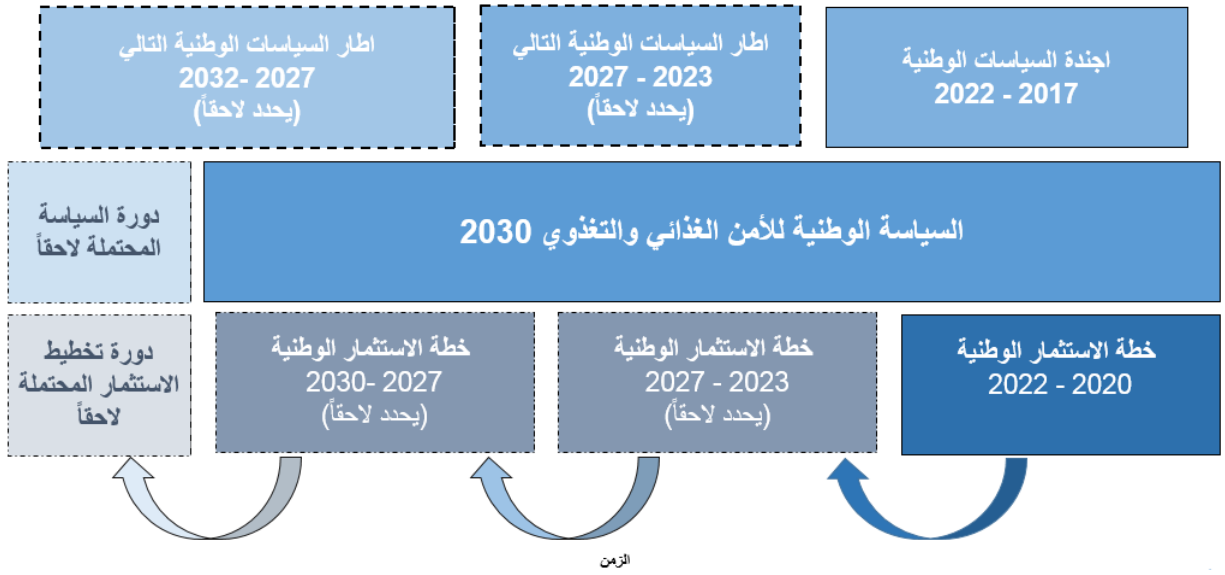

1.2 خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 للهدف الثاني من التنمية المستدامة

10. بصفتها الذراع التشغيلية للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030، فإن خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 تتوافق تمامًا مع رؤية السياسة وإطار النتائج. من خلال توفير إطار لتنظيم الاستثمارات لتحقيق الأولويات الوطنية ضمن مقاصد الهدف الثاني للتنمية المستدامة، فإنها تمثل أداة لضمان التنسيق مع ذوي الشأن والانسجام والتوافق مع رؤية ونتائج السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي. وتشمل عناصرها الأساسية ما يلي:

- **التوجيه الفني للاستثمار (انظر القسم 5 أدناه)، بما في ذلك:**

- **تعريف للنطاق والحدود،** مع تعريف متفق عليه للاستثمار، وأيضًا وفقًا لعمليات تخطيط الميزانية الوطنية، وتحديد ما هو متضمن وما هو غير مشمول.

- **مجموعة من البرامج ذات الأولوية المتفق عليها والمستندة على الأدلة،** وتوجيه تحديد الاستثمارات التي ستسهم في أهداف السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، بما في ذلك تدخلات تجميع البرامج الفرعية مع القيادة المؤسسية المعَيّنة وتمويلها من مصادر مختلفة.

- **مخزون من التدخلات الاستثمارية ذات الصلة وذات الأولوية:** تصنيف أولويات الاستثمار بين ما هو جاري، ومخطط له، والفجوات، مع معايير متفق عليها لتحديد أولويات الاستثمار وترتيبها.

- **إطار موجه نحو النتائج،** بما في ذلك إطار واضح للنتائج، مرتبط ومتوافق مع السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 الشاملة، مع توفير آلية لمتابعة وتقييم تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية والسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي بشكل منتظم. سيشمل هذا النظام مهام الاتصال والمناصرة المنتظمة وسيتم موائمته مع عملية صياغة الميزانية الوطنية لضمان التأثير المباشر على قرارات تخصيص الموارد العامة (انظر أيضًا القسم 6 أدناه).

- **نظام اداري متسق لخطة الاستثمار الوطنية والسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي:** سوف تشترك خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 والسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 في نفس النظام الاداري والتنفيذي (بما في ذلك الأدوار والمسؤوليات)، تحت إطار التنسيق الشامل لـ "مجلس الأمن الغذائي والتغذوي"، وبدعم من برنامج منهجي لتطوير القدرات والاستثمار (انظر أيضًا القسم 7 أدناه).

- **مفهوم "برنامج دعم خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022"**، يُقصد به كمشروع مستقبلي ذي هدف مزدوج: (أ) ضمان التنفيذ الفعال لخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 في ظل النظام الاداري المتفق عليه، من خلال تعزيز قدرات أصحاب الشأن المعنيين؛ (ب) دعم عملية تحديد الاستثمارات ذات الأولوية بما يتماشى مع النتائج المحددة للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، بما في ذلك تحديد آليات متوائمة ومصممة لإشراك أصحاب الشأن وتمويلهم (انظر أيضًا القسم 7 أدناه).

1.3 فرصة لتغيير النموذج

11. **تحديد أولويات الاستثمار**. في سياق تكون فيه الموارد الحكومية شحيحة ولا يمكن ضمان إمكانية التنبؤ بتمويل الجهات المانحة لتدخلات السياسيات الجديدة وفق مستوى السنوات السابقة،[21] فإن البلاد تحتاج إلى تغيير في نمط قرارات الاستثمار. في مثل هذا السياق، يحتاج البلد إلى الاستجابة للندرة المحتملة للموارد المالية من خلال **تحديد مجموعة الاستثمارات ذات الاولوية**، تكون قادرة من ناحية مباشرة على تحقيق أكبر أثر على جميع الأهداف الاستراتيجية لسياسة الامن الغذائي والتغذوي، ومن ناحية أخرى لإطلاق العنان لاستكمال راس المال من مصادر خاصة أو عامة. علاوة على ذلك، فإن التنسيق غير الكافي بين الجهات الفاعلة في قطاع الأمن الغذائي والتغذوي يحتاج إلى التحرك نحو تخطيط منسق للاستثمار العام. تحقيقًا لهذه الغاية، يحتاج البلد، من جهة، الى **نظام اداري واضح** (انظر النقاط اللاحقة والقضايا البارزة) بالإضافة إلى آلية وطنية واضحة للمساءلة، وكخطوة عملية فورية، فإنه يحتاج إلى تخطيط التدخلات الجارية في الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة.[22] تشكل قائمة جرد مشاريع الاستثمارات العامة ذات الصلة، التي تحدد تدخلات أصحاب الشأن المعنيين في الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة، جزءًا لا يتجزأ من محتوى خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022. يتماشى هذا التحول في النموذج مع وزارة التنمية الاجتماعية – التي ترأس مجموعة العمل المعنية بالهدف الأول للتنمية المستدامة، والتي تهدف في استراتيجيتها[23] إلى الانتقال من "الإغاثة والحماية إلى التنمية" والى "نهج متفائل لتغيير الوضع التنموي لفئات المهمشين والفقراء ولتعزيز التماسك الاجتماعي ".

12. **التركيز على الاستثمار العام**. ستقتصر خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 على مجموعة فرعية من مشاريع وبرامج الاستثمار العام ذات الأولوية التي تسهم في تحقيق أهداف السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي في الأجل القصير 2020–2022 (انظر الجدول 2). من الناحية الاقتصادية، تُعرَّف الاستثمارات على أنها نفقات يتم تنفيذها في لحظة معينة من أجل زيادة الفوائد المستقبلية (المالية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية ...). وفي إطار خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، تشمل الاستثمارات العامة المشاريع والبرامج الممولة من قبل القطاع العام (الحكومة، الجهات المانحة ...) أو الموارد الخاصة (المؤسسات،[24] المساهمات الخاصة ...) ذات الصلة بتحقيق أهداف السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 وتتسق مع إطار نتائجها. فيما يتعلق بالتمويل العام الوطني للحكومة الفلسطينية، فإن الاستثمارات هي التدخلات التي تدخل في حساب التنمية (أي البرامج والمشاريع)، مقابل الحسابات المتكررة (بما في ذلك الرواتب، التكاليف الجارية أو تقديم الخدمات المتكررة)[25]. في إطار خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، يمكن أن تشمل الاستثمارات أيضًا تدخلات تهدف إلى تحسين أو إدخال عناصر مبتكرة في المهام المتكررة (مثل: التحسينات في الإرشاد، والحماية الاجتماعية ...). تركز خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 على برامج ومشاريع الاستثمار العام بهدف إطلاق العنان للاستثمارات الخاصة أيضًا.

21 المرجع، من بين مراجع أخرى، الاستراتيجية الأوروبية المشتركة لدعم فلسطين (2017).

22 سيتم إيلاء اهتمام خاص للاستثمارات العامة المتعلقة بالغذاء والتغذية والتي تم تحديدها بالفعل مسبقا من قِبَل أصحاب الشأن المعنيين على المستويين المركزي والمحلي (يُشار إلى هذه الأخيرة في بعض الأحيان باسم خطط تنمية المجتمع)

23 المرجع: استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022.

24 على الرغم من أن المؤسسات هي جزء من القطاع الخاص، إلا أن عملية اتخاذ القرار لديها قد تتبع المنطق المتعلق بالصالح العام.

25 وفقًا للبنك الدولي، 2016 (مراجعة الإنفاق العام للسلطة الفلسطينية) (Public Expenditure Review of the Palestinian Authority) "تميز ميزانية السلطة الفلسطينية بين الإنفاق المتكرر ونفقات التنمية حيث تُساوي الأخيرة مع الاستثمار العام".

جدول 2 الحدود الاستثمارية لخطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 (بعض الأمثلة)

النشاطات التي **تُعتبر استثماراً**	النشاطات التي **لا تُعتبر استثماراً**
• مشاريع وأنشطة الاستثمار • المشاريع ذات الصلة بأولويات الاستثمار الواردة في خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 • مشروع قيد التنفيذ أو ممول ليتم تنفيذه بدءًا من دورة حياة خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 • مشاريع المياه التي تزيد من توافر المياه للزراعة (المياه العادمة المعالَجة، إعادة استخدام المياه، الري ...) • دعم تطوير برامج التغذية وتعزيز النظم الغذائية الصحية • دعم تمكين وتغذية المرأة / الارتباط بالنساء [26] • دعم الأونروا فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي • تحسين قواعد البيانات والبيانات الزراعية والدراسات الاستقصائية • دعم تشغيل الشباب وإمكانية توظيفهم (بما في ذلك التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، ودعم الشركات الناشئة) • المشاريع الداعمة لاستثمارات القطاع الخاص • الروابط الإنسانية، والتنمية، والسلام.	• الأنشطة المتكررة • المشاريع التي لا ترتبط بوضوح بنتائج خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 (مثلاً إدارة النفايات) • المشاريع ذات الصلة بنتائج خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 ولكنها أغلقت قبل كانون الثاني 2020 • مشاريع المياه للأغراض المنزلية (تحلية المياه، والمياه، والصرف الصحي والصحة) • العنف القائم على النوع الاجتماعي / دعم النساء ذوات الإعاقة • مشاريع المدارس / التعليم (بما في ذلك مشاريع الأونروا) • تدخلات خطة الاستجابة الإنسانية

13. في سياق الموارد الوطنية المحدودة للاستثمار العام (WB 2016) ومع الاتجاه المتناقص لدعم المانحين،[27] **تسهم خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 في توفير مجموعة من أولويات الاستثمار الوطني في الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة.** تحقيقًا لهذه الغاية، سيتم توجيه الاستثمار العام لإطلاق العنان للتغييرات التحويلية التي تسهم في تحقيق الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي. ستعمل هذه الاستثمارات، من جهة، على سد الثغرات في الصالح العام لتحسين تقديم الخدمات وتهيئة بيئة تمكينية أفضل لسياق الأمن الغذائي الفلسطيني؛ ومن جهة أخرى، ستكون هذه الاستثمارات بمثابة محفزات فورية لإطلاق العنان للاستثمارات الخاصة التكميلية التي تسعى إلى تحقيق نفس الأهداف. في هذا السياق، ستشمل خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 أيضًا ترتيبات محتملة لتسهيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص (PPPs) والشراكات بين قطاعي المنتجين العام والخاص (Ps4). بشكل عام، تمثل خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 الخطوة الأولى لمرافقة البلد إلى التغيير التحويلي المطلوب نحو سياق آمن للغذاء والتغذية.

14. **معايير تحديد الأولويات.** من أجل ضمان تحديد أولويات شفافة وشاملة، تم وضع مجموعة من المعايير ومناقشتها في ورش العمل. وحيث أن **الاتساق مع إطار النتائج الخاص بالسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي هو المعيار الرئيسي، فهناك معايير عامة إضافية** تُوَجِه تعريف الاستثمار:

(أ) الشمولية: قدرة الاستثمار على انتاج فوائد تتصل بأكثر من هدف استراتيجي واحد من السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي أو سياسات وأولويات اجندة السياسات الوطنية ذات الصلة؛

(ب) التأثير والقدرة على الوصول: القدرة الواضحة على توليد منافع مالية واجتماعية واقتصادية وبيئية والقدرة على الوصول (بدلالة التكلفة وعدد السكان المستفيدين من الاستثمار) – ويشمل ذلك التجارب السابقة التي ثبتَ نجاحُها من خلال نتائجها؛

26 المخرجات التغذوية المنبثقة من تمكين المرأة (انظر لاحقًا الفقرة 5.1 والشكل 18، طريق المرأة إلى التغذية).

27 أفاد البنك الدولي، في تقرير مراجعة الإنفاق العام (Public Expenditure Review, 2016)، أن "التمويل الخارجي للنفقات المتكررة والتنموية انخفض بشكل كبير منذ العام 2008 عندما بلغ ذروة 30 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، مما خلق تحديًا كبيرًا للتكيف المالي للسلطة الفلسطينية".

(ت) التحفيز: القدرة على جذب وإشراك أكثر من مشارك واحد وتجنيد أموال إضافية (بما في ذلك: الجهات المانحة، القطاع الخاص، الشراكة بين القطاعين العام والخاص ...).

15. بالنظر إلى الأفق قصير الأجل لخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، فإن تصميم الاستثمارات الفردية التفصيلية (في مرحلة أكثر تقدماً من التصميم والتمويل) سوف يشمل عناصر إضافية تتعلق بما يلي:

(ث) الجاهزية: كقدرة مؤسسية قائمة على تنفيذ المشروع بنجاح؛

(ج) القدرة على توليد النتائج على المدى القصير / المتوسط.

1.4 أصحاب الشأن ووكلاء التغيير في خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022

16. إن خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، المتجذرة بالكامل في مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة، تبحث في إمكانيات تحسين إدارة الأمن الغذائي والتغذوي. تشكل البنية المؤسسية للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين نسيجًا معقدًا من المنظمات وأطر السياسات التي تشمل ادارتها العديد من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والمدنية والخاصة. تشمل الجهات المعنية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي ما يلي:

أ. **إن مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة**، التي تقودها وزارة الزراعة، هي هيئة تضم عدد من أصحاب الشأن ويتمثل دورها في النظر في الاستراتيجيات والسياسات والتدخلات المتعلقة بالهدف الثاني للتنمية المستدامة للمتابعة المحتملة على المستوى الوزاري أو الحكومي.[28] تضم مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة المؤسسات الحكومية وكذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص.

ب. **الهيئات الحكومية الرئيسية**، أعضاء مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة، وتشمل وزارة الزراعة، ووزارة التنمية الاجتماعية، ووزارة الصحة، ومكتب رئيس الوزراء. أما وزارة المالية فهي خارج نطاق مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة، ولكن دورها مهم لتحقيق خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، وهي من الهيئات الحكومية الرئيسية.

ت. **الهيئات الحكومية الإضافية:** وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة التربية والتعليم، وزارة العمل، وزارة شؤون المرأة، وزارة الحكم المحلي، سلطة المياه الفلسطينية، وكالة العمل التعاوني، سلطة جودة البيئة، مؤسسة المقاييس الفلسطينية، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الصندوق الفلسطيني لدرء المخاطر والتأمينات الزراعية، المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، الصندوق الفلسطيني للتوظيف والحماية الاجتماعية للعمال.

ث. **المجتمع المدني الفلسطيني ومنظماته** التي تلعب دوراً أساسياً في المساهمة،[29] مع الهيئات العامة والمنظمات الدولية ووكالات التعاون الثنائية، في تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين. تتنوع أنشطتها ومجالات عملها وتغطيتها الجغرافية، مع ملاحظة أن نسبة كبيرة من أموال المانحين يتم توجيهها من خلال المنظمات غير الحكومية التي تنفذ العديد من المشاريع / البرامج التي تعمل مباشرة مع المستفيدين. المنظمات غير الحكومية مُمثَّلة في مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة من قبل لجان الاغاثة الزراعية الفلسطينية.

ج. **القطاع الخاص**، الذي يمثله جميع الفاعلين الاقتصاديين على امتداد سلسلة القيمة الغذائية من المزرعة إلى الشوكة، بما في ذلك: **(أ) المنتجون الزراعيون**، المنظَمون في أكثر من 200 تعاونية وأكثر من 110،000 حيازة اراضي؛[30] **(ب) الصناعات الغذائية**، بتنسيق من اتحاد الصناعات الغذائية الفلسطيني الذي يمثل حوالي 200 شركة ويعمل على ترويج وتحسين المنتجات الغذائية المصنعة محلياً؛ **(ج) الجهات** الفاعلة في

---

[28] البنود المرجعية لعمل مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة الملحق خ

[29] منظمات المجتمع المدني هي أي منظمات غير تابعة للسوق وغير تابعة للدولة خارج الأسرة ينظم فيها الناس أنفسهم لمتابعة المصالح المشتركة في المجال العام، بما في ذلك الحركات الاجتماعية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة على الأعضاء. وفقًا لهذا التعريف، يغطي مصطلح منظمات المجتمع المدني مجموعة واسعة من المنظمات التي تتراوح بين المنظمات الصغيرة وغير الرسمية والمجتمعية والمنظمات غير الحكومية الوطنية الكبرى والمنظمات غير الحكومية الدولية الكبيرة التي تعمل من خلال شركاء محليين.

[30] التعداد الزراعي، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني 2010. كانون اول 2011، متاح على الموقع http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1818.pdf.

تجارة الأغذية الزراعية، التي تضم حوالي 29000 مؤسسة، وحوالي 1050 مؤسسة تجارة جملة وما يقرب من 28000 متجر ودكان للبيع بالتجزئة[31].

ح. **شركاء التنمية والمؤسسات الدولية**، يساهمون في حوالي نصف نفقات التنمية في البلاد (IMF, 2018). تم تنفيذ عدد كبير من المشاريع لدعم تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، وهي مهمة تشترك فيها الحكومة الفلسطينية، ومنظمات المجتمع المدني الفلسطينية، ومنظمات دولية مثل منظمة الأغذية والزراعة (الفاو)، وبرنامج الأغذية العالمي ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) والمانحون. وضمن مجتمع الشركاء في التنمية، تُشكّل **مجموعة عمل القطاع الزراعي** برئاسة وزارة الزراعة وإسبانيا، آلية مهمة لتنسيق جهود أصحاب الشأن الزراعيين المباشرين. وتشمل هذه المجموعة ممثلين عن المؤسسات الفلسطينية والجهات المانحة والمنظمات الدولية. إن بعثة الاتحاد الأوروبي، وبفضل تنسيق دعم المفوضية الأوروبية لفلسطين وبالتعاون مع الدول الأعضاء فيها، والمتابعة المشتركة للتدخلات المنفذة من خلال الإستراتيجية الأوروبية المشتركة والإطار الموجه نحو النتائج تمثل أيضًا أحد أصحاب الشأن الرئيسيين، في تقديم الدعم المتماسك لضمان توافق المجموع الكبير من أصحاب الشأن والشركاء.

17. بالنظر إلى إمكانات خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 للمساهمة في العلاقة الإنسانية / الإنمائية، هناك أصحاب شأن آخرون ذوو صلة وهم جميع الجهات الفاعلة المشاركة في تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية (HRP)، وهي الأداة التشغيلية التي تعمل على تعميم ودمج الحماية من خلال برامج الحماية وتركيز التدخلات وجهود المناصرة، التي تستهدف الفئات الفلسطينية الأكثر تهميشا. على وجه التحديد، فإن قطاع الأمن الغذائي (FSS)، الذي تشترك في إدارته منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي، هو منصة لعدد من أصحاب الشأن بتنسيق من مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، الذي يديره شركاء التنمية بالتعاون مع وزارة الزراعة ووزارة التنمية الاجتماعية بما في ذلك التمثيل القوي للمجتمع المدني. فهو حجر الزاوية في بنية تنسيق النظام الإنساني في هذا المجال، والتي تهدف إلى تعزيز تحليل الأمن الغذائي والاستجابة له. يركز معظمه على التدخلات الإنسانية على الرغم من بذل بعض المحاولات لإدراج التدخلات الموجهة نحو التنمية. يشمل الشركاء والمحاورون الآخرون ذوو الصلة مجموعةَ الصحة والتغذية، وهي أيضًا منبر لعدد من أصحاب الشأن في إطار مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، بقيادة منظمة الصحة العالمية (WHO).

18. كما هو مفصل في القسم 7، فإن خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 ليست مجرد أداة للإشارة إلى مجالات الأولوية التقنية للاستثمار. إنها قبل كل شيء أداة للحوار، تمهد الطريق، من خلال عملية المتابعة، لزيادة التوافق بين أصحاب الشأن، وتجنيد الموارد العامة، والمناصرة لتحقيق نتائج أفضل في الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة، بما في ذلك مشاركة القطاع الخاص.

1.5 عملية التصميم

19. **تصميم خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022**. كانت عملية الإعداد لخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 مدفوعة بمبادئ: **(أ) الشمولية**، مع التركيز على مشاركة جميع أصحاب الشأن المعنيين في جميع المراحل الحرجة لتحليل وإعداد المقترحات؛ **(ب) مُلكية العمل** والعمليات والمنتجات من خلال مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة ووزارة الزراعة كرئيس لمجموعة العمل؛ **(ج) الشفافية**، من خلال توفير جميع الوثائق ذات الصلة (الأوراق الاستشرافية، وورش العمل / المواد الاستشارية) وجعلها متاحة لجميع أصحاب الشأن المعنيين؛[32] **(د) المشاركة** من خلال النهج التصاعدي من القاعدة الى القمة الذي يكفل مشاركة واسعة من أصحاب الشأن المعنيين بدءاً من المزارعين والأسر المحلية وصغار المنتجين والتجار وممثلي المحافظات حتى كبار القادة المركزيين في الحكومة والجهات المانحة؛ **(هـ) الاستناد على الأدلة**، من خلال التحقق من البيانات من عدة مصادر (أولية وثانوية). وكتأثير إضافي، أدى تصميم خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 أيضًا إلى توفير فرص التعلم أثناء العمل لأعضاء مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة (والمشاركين الآخرين)، كون عملية التخطيط للاستثمار جديدة في البلد.

[31] الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، النتائج النهائية - تقرير المنشآت.

[32] تمت مشاركة جميع منتجات التصميم من قبل وزارة الزراعة والفاو للمراجعة والتشاور مع جميع ذوي الشأن، وتمت مراجعة التغذية الراجعة واخذها بعين الاعتبار في الوقت المناسب.

بناءً على تصميم السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 (بين آذار وايلول 2018)، تم تنفيذ عملية تصميم خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 بين ايلول 2018 وحزيران 2019، ضمن ست مراحل مخصصة (انظر الملحق ج والشكل 29 للاطلاع على تقرير أكثر تفصيلاً عن العملية، والملحق ح بشأن المشاورات على مستوى المحافظات):

1. **مرحلة التحقق من السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 والبدء بخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 (ايلول – كانون اول 2018)**. تم إجراء مهمة تحديد نطاق، بالتزامن مع عرض والتحقق من السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030. أثناء المهمة، بدأت مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة (بالتعاون الوثيق مع مجموعة العمل المعنية بالهدف الاول للتنمية المستدامة) في تحديد نطاق خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 وخطة العمل.

2. **التشاور مع أصحاب الشأن حول مرحلة الاستثمارات ذات الأولوية (تشرين الثاني 2018 – آذار 2019)**. ساعدت هذه المرحلة في جمع الأدلة والأولويات من أصحاب الشأن الوطنيين لتحديد نطاق ومحتوى مجالات الاستثمار ذات الأولوية الرئيسية. العديد من البعثات الفنية وأكثر من اثنتي عشرة ورشة عمل، تضم خبراء تقنيين ومسؤولين حكوميين ومنظمات غير حكومية دولية ومنظمات غير حكومية محلية وشركات زراعية ومنتجين ومزارعين ومراكز أبحاث ومانحين وأصحاب شأن آخرين. خلال هذه المرحلة، **نظمت وزارة الزراعة 6 مناقشات لمجموعات بؤرية على مستوى المحافظات بين كانون ثاني وشباط 2019**.

3. **إعداد الأوراق الاستشرافية (آذار – أيار 2019)**. نتيجة لورش العمل والاجتماعات المذكورة أعلاه، بدأ فريق تصميم خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 في إعداد ثماني أوراق استشرافية، مع تسليط الضوء على الأدلة التقنية ووجهات نظر أصحاب الشأن وتلخيص الاحتياجات ذات الأولوية للاستثمار.

4. **مسودة خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 ومراجعة تحسين الجودة (أيار– حزيران 2019)**. بالتوازي مع إعداد الأوراق الاستشرافية، تمت صياغة خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 ومراجعة النظراء.

5. **تحقق مجموعتي العمل المعنيتين بالهدفين الاول والثاني للتنمية المستدامة من صحة خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 (حزيران 2019)**. بعد مراجعة تحسين جودة الأوراق الاستشرافية وخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، صادقت مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة على خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 في ورشة عمل اتسمت بالمشاركة الواسعة برئاسة وزارة الزراعة في 27 حزيران 2019. **إن موافقة مجلس الوزراء على السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 وخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 هي مهمة ذات** أولوية لمجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة.

2. المبادئ

20. منذ مرحلة الإعداد لها، تعكس خطة الاستثمار الوطنية مبادئ السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي الشاملة. تتضمن هذه المبادئ:

- **الشمول:** يُعد ضمان مُلْكية أصحاب الشأن وإدماجهم عنصرًا حاسمًا في إدارة وتنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 (انظر القسم 8). من خلال إشراك الشركاء في الحكومة والمزارعين واتحاداتهم والقطاع الخاص والمجتمع المدني وشركاء التنمية وغيرهم من أصحاب الشأن عمومًا، تعكس خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 الأولويات الوطنية على النحو الذي تعبر عنه السياسات والاستراتيجيات الوطنية، وتكملها آراء جميع الممارسين الآخرين من ذوي العلاقة. ان شعار "عدم ترك أي شخص في الخلف" هو عنصر حاسم في نهج أهداف التنمية المستدامة ويُترجَم من خلال وضع الفئات الأكثر تهميشا في المقام الأول (بما في ذلك الأسر التي ترأسها إناث، والشباب، وما إلى ذلك).

- **المُلْكية والقيادة:** تُعتبر مجموعةُ العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة وأعضاؤها جهاتٍ فاعلةً رئيسيةً، وتماسكُ مناهجهم عنصرًا حاسمًا في التحول المطلوب في نموذج الاستثمارات العامة. وقد طور وضع خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 رؤية مشتركة لأولويات الاستثمار تحت إشراف الوزارات الفنية ذات الصلة.

- **التوافق مع سياسات واستراتيجيات الدولة:** يعد اتساق السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية مع إطار السياسة الشامل عنصرا حاسما، لضمان أن الاستثمارات المقترحة تتم بالتوافق مع إطار الأولويات الوطنية الحالية والمتفق عليها، وتوفير قيمة اضافية عن طريق معالجة موضوع شامل مثل الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة. **وبناءً على السياسة والإطار الاستراتيجي الحالي،** تُعد خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 الذراع التشغيلي للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وتوفر إطارًا لتنظيم الاستثمارات في الأمن الغذائي والتغذوي.

- **المرونة:** خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 هي وثيقة حية. من خلال اقتراح عملية متابعة وتواصل منتظمة، ستتمكن خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 من إحياء الافتراضات الأساسية التي تحدد أولويات الاستثمار، وستؤكد الأدلة الناتجة عن نظام المتابعة والتواصل على مدى ثبات أهميتها. على هذا النحو، فإن خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، التي يدعمها أيضًا برنامج لتقديم المساعدة لتحديد الفرص الاستثمارية ومتابعتها وتقييمها (القسم 7.5)، ستكون قادرة على الاستجابة بشكل أفضل لبيئة متغيرة.

- **فعالية المساعدات.** يتطلب تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 ويعتمد على التنسيق والتفاعل والنوايا المشتركة بين جميع أصحاب الشأن المعنيين في البلد لضمان استخدام الموارد بأكثر الطرق فعالية. فمن خلال معالجة القضايا المشتركة بين القطاعات، فإنه يتطلب التنسيق بين الوزارات؛ ومن خلال تمثيل الأولويات الوطنية، فهي تربط بين المجتمع المدني والمؤسسات؛ ومن خلال المطالبة بموارد إنمائية إضافية، فإنها تحث على التعاون والنوايا المتبادلة بين الحكومة وشركاء التنمية؛ ومن خلال الترويج لهدف طويل الأجل، فإنها يحتاج إلى رابطة إنسانية/ تنموية أقوى.

3. تحديات من السياق الوطني

3.1 دولة تحت الاحتلال

21. فلسطين دولة ذات اقتصاد منخفض– متوسط الدخل، حيث بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 3,072 دولار في عام 2017 (بالأسعار الثابتة 2015)،[33] وبلغ عدد سكانها في 2018 حوالي 4.92 مليون نسمة،[34] يعيش 1.96 مليون منهم في قطاع غزة اضافة الى 2.95 مليون في الضفة الغربية (PCBS, 2019). تتميز البلاد بوضع أمني هش وقيود عديدة على حركة الأشخاص والسلع وعلى الوصول إلى الموارد الطبيعية والأسواق. في الضفة الغربية، يتمثل هذا بشكل أساسي في الوضع الحرج في المنطقة (ج)، في حين أن قطاع غزة يخضع للحصار منذ عام 2007 ويواجه تحديد "منطقة محظورة الوصول" من خلال الجدار الذي يحيط بأراضيها.

22. نظرًا للروابط الصارمة بين التنمية الاقتصادية الفلسطينية والعلاقات السياسية مع إسرائيل، يعتمد الاقتصاد الوطني الذي يعمل تحت الاحتلال اعتمادًا كبيرًا على الاقتصاد الإسرائيلي،[35] مع وجود نظام معقد من السياسات والإجراءات الإسرائيلية المقيّدة من جانب واحد.[36] على مر السنين، أصبحت فلسطين وإسرائيل، بحكم الأمر الواقع، اتحادًا جمركيًا ونقديًا من جانب واحد، حيث لا تسيطر فلسطين على حدودها، ولا تجمع ضرائبها.[37] على سبيل المثال، تتمتع المنتجات الإسرائيلية عملياً بحق الوصول المجاني إلى الأسواق الفلسطينية، بينما تخضع الصادرات الفلسطينية (المسموح بها فقط لإسرائيل ودول أخرى مختارة) لمجموعة واسعة من القيود.[38] هذا بالإضافة إلى القيود والضوابط المفروضة على حركة الناس والسلع والموارد – الأرض والمياه وغيرها – بسبب الاحتلال.

الشكل 5 معدل البطالة (IMF, 2018)

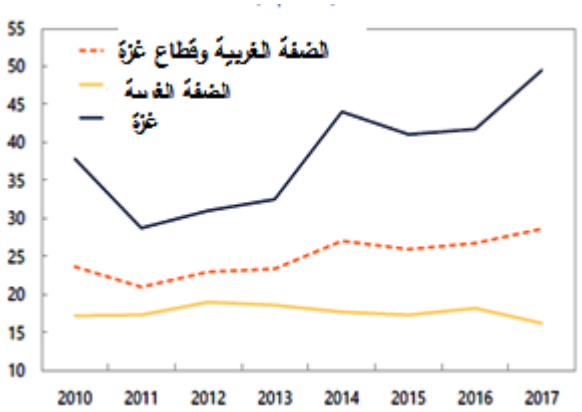

23. **نمو اقتصادي منخفض ومتقلب**. كان النمو الحقيقي في الأراضي الفلسطينية في عام 2018 مجرد 0.9 في المائة، مع انكماش بنسبة 7 في المائة في غزة بينما كان النمو في الضفة الغربية أقل من المتوسط في السنوات الأخيرة عند 3 في المائة. وبالنظر إلى المستقبل، من المتوقع أن يبلغ معدل النمو حوالي 1 في المائة في السنوات المقبلة، مما يعني انخفاضًا مستمرًا في الدخل الحقيقي لكل رأس مال وزيادة أخرى في البطالة والفقر. إن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هذا منفصل تمامًا عن الدورات الاقتصادية الأوسع نطاقًا الملاحظة بين الدول المجاورة.[39] علاوة على ذلك، تؤكد أحدث البيانات المتاحة أن النمو الاقتصادي في الضفة الغربية غير كافٍ للحفاظ على الاقتصاد الفلسطيني واقفًا في مواجهة الانكماش الاقتصادي الهائل لغزة والاحتلال والدعم الخارجي المتناقص.

24. **تحديات البطالة**. إن وضع الدخل المنخفض، ومصيدة النمو المتدني لا يسمحان بتوليد التوظيف بسرعة كافية لمواكبة قوة العمل سريعة النمو. انخفض التوظيف في القطاعين القابلين للتداول: الزراعة (من 16.4 في المائة في عام 2004 إلى 6.3 في المائة في عام 2018) والتصنيع بشكل ملحوظ، في حين توسع في قطاع التجزئة والقطاعات غير القابلة للتداول (البناء والخدمات المحلية). ومع ذلك، فإن نمو الأخير لا يولد عمالة ذات جودة

33 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2019. فلسطين في أرقام 2018. (PCBS, 2019. Palestine in Figures 2018.)

34 الجدير بالملاحظة، ان هذا الرقم يمثل 37.7 في المائة فقط من توزيع الفلسطينيين في العالم حسب بلد الإقامة حيث يعيش خارج دولة فلسطين 8.13 مليون فلسطيني، منهم 5.85 مليون في الدول العربية إضافة الى 1.57 مليون في أراضي 1948 (بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني).

35 المصدر: European Joint Strategy, 2017-2020

36 أنظر الملحق د

37 تقوم حكومة إسرائيل، مقابل اجرة، بجمع ضرائب القيمة المضافة، ورسوم الاستيراد وغيرها من الإيرادات (إيرادات التخليص)، نيابةً عن الحكومة الفلسطينية، وتتقاسم معها هذه الايرادات بعد احتجازها بشكل متقطع.

38 UNCTAD, 2012.

39 شهدت كل من مصر والأردن ولبنان اتجاهات مماثلة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الأعوام الخمسة عشر الماضية، في حين بقيت فلسطين حول قيمها في أوائل عام 2000 (PCBS, 2016).

كافية (World Bank, 2016 وبيانات الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي). تؤثر البطالة المفرطة في غزة بشكل غير متناسب على الشباب والنساء واللاجئين، وقد زادت من حدة وعمق الفقر وانعدام الأمن الغذائي (PCBS & FSS, 2016). بسبب انخفاض فرص العمل في غزة، حيث بلغ معدل البطالة 52 في المائة، وصل معدل البطالة الإجمالي وبشكل غير مسبوق إلى 30.8 في المائة في عام 2018، أي حوالي 2.4 نقطة مئوية أعلى من عام 2017،[40] وأعلى معدل خلال ما يقرب من عقدين من الزمن (بيانات الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي). تجاوز معدل البطالة بين الشباب في غزة 70 في المائة (78 في المائة للشابات) في الربع الثاني من عام 2018. ومن الملاحظ أن غزة لا تزال تعاني بشكل غير متناسب، حيث في الضفة الغربية والقدس الشرقية، ظل معدل البطالة مستقراً عند حوالي 18–19 في المائة خلال السنوات الأخيرة (الشكل 5).

25. **النوع الاجتماعي.** تؤثر المفاهيم الاجتماعية للنوع الاجتماعي على الرجال والنساء بشكل مختلف. في مجتمع أبوي مثل فلسطين (UNFPA, 2017)،[41] يكتسب الفهم غير المتجانس للذكورة والأنوثة والأدوار التقليدية للذكر والأنثى أهمية كبيرة، ويمكن أن يضر بالنساء والرجال على حد سواء. ومع ذلك، تعاني النساء في فلسطين عبئًا إضافيًا (أي محدودية الدور ضمن دور تقديم الرعاية لأفراد الاسرة، بالإضافة إلى العبء المشترك الناجم عن الاحتلال الإسرائيلي)، وغالبًا ما يتم استبعادهن من عمليات صنع القرار. علاوة على ذلك، تعاني النساء من معدلات بطالة أعلى من الرجال، أو 51 في المائة، مقارنة بمعدل 25 في المائة للرجال، في عام 2018، أو 54.3 مقابل 20.8 في المائة للنساء والرجال المهرة على التوالي (PCBS, 2019).[42] بالإضافة إلى ذلك، لا تزال مشاركة المرأة في قوة العمل حوالي ربع مشاركة الرجال (20 في المائة في عام 2018، مقارنة مع 71 في المائة للرجال)، وأقل بنسبة خمسين في المائة من مشاركة المرأة في القوى العاملة في العالم العربي (World Bank, 2017).[43]

3.2 ضعف تمويل التنمية وزيادة الاعتماد عليه

26. **تمثل نفقات التنمية في فلسطين نسبة محدودة من المالية العامة.** يتم تخصيص الغالبية العظمى من النفقات (92 في المائة) للأنشطة الحكومية المتكررة، ويتم تمويل أكثر من نصفها من قبل شركاء التنمية (المخططات في الإطار 1). لا يمكن لأي خطاب حول الموازنة العامة واستخدامها في فلسطين أن يتجاهل أن تطور ميزانية الحكومة عبر الزمن جعلها غير مستدامة ومكرسة للنفقات المتكررة (الرواتب تمثل حوالي 44 بالمائة من النفقات المتكررة).[44] وقد تم تعويض قيود الإنفاق عن طريق انخفاض الموارد، حيث التمويل غير كاف لمنع استمرار المتأخرات، والتي تؤدي إلى ارتفاع الدين العام.[45] في الواقع، بما أن 2.5 في المائة فقط من إجمالي الناتج المحلي مخصص للتنمية، فإن تمويل الاستثمار العام في فلسطين بالكامل تقريبًا يتم من قبل شركاء التنمية الدوليين،[46] وبمرور الوقت انخفضت مساهمة تمويل الميزانية من المانحين من الناتج المحلي الإجمالي بشكل كبير. ففي عام 2009، بلغت المساعدات المقدمة من الجهات المانحة حوالي 19 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، بينما شكلت في عام 2017 حوالي 6 في المائة من إجمالي الناتج المحلي (الجدول 3، المصدر: IMF, 2018).

جدول 3 المالية العامة وتمويل التنمية

المالية العامة[47]	الفعلي			التوقعات			
٪ من الناتج المحلي الإجمالي	**2016**	**2017**	**2018**	**2019**	**2020**	**2021**	**2022**
الإيرادات (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	25.8	24.6	23.7	21.6	21.6	21.7	21.8

40 بلغت معدلات البطالة في عام 2017 نسبة 28.4 في المائة، مع معدلات تثير الذعر للشباب (43.8 في المائة) وقطاع غزة، حيث بلغ معدل البطالة 43.9 في المائة، وبلغت البطالة بين الشباب 64.7 في المائة.

41 UNFPA, Youth in Palestine, 2017.

42 أكثر من 13 سنة من التعليم.

43 The World Bank, 2017. Enhancing job opportunities for skilled women in the Palestinian territories. Updates available also at https://data.worldbank.org.

44 تمثل الرواتب حوالي 40 ٪ من التمويل العام (حوالي 45 ٪ من النفقات المتكررة) أو حوالي 10-12 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي.

45 تقرير إلى لجنة الاتصال المخصصة (IMF, Sept. 2018): توقف التحسن في الوضع المالي في عام 2018 حيث أدى انخفاض إيرادات التخليص إلى إلغاء تأثير التخفيضات الكبيرة في إنفاق الحكومة الفلسطينية على غزة. على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الفلسطينية لزيادة تحصيل الإيرادات المحلية وخفض الإنفاق - معظمه فاتورة الأجور لغزة - من المتوقع أن يؤدي انخفاض إيرادات التخليص حتى الآن في عام 2018 إلى عجز كامل في السنة قدره 1.14 مليار دولار أمريكي (8.2 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي). هذا مشابه لعام 2017، ومن المتوقع أن يؤدي إلى فجوة تمويل تبلغ حوالي 600 مليون دولار. لا يزال حجم الفجوة التمويلية والمتأخرات الناتجة عن ذلك للقطاع الخاص وصندوق التقاعد سببًا للقلق لأنه يمكن أن يخنق الاقتصاد في نهاية المطاف.

46 Public Expenditure Review of the Palestinian Authority (World Bank, 2016).

47 لا تعكس التوقعات (المصدر: IMF, 2018) انخفاض تحويل إيرادات التخليص من إسرائيل الذي حدث في النصف الأول من عام 2019، ومن المرجح أن يؤدي إلى تفاقم الفجوة المالية، وزيادة نسبة التمويل الخارجي من التمويل العام.

المالية العامة[47]	الفعلي		التوقعات				
النفقات المتكررة (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	31.3	30.1	29.4	29.4	29.3	29.2	29.2
نفقات الأجور (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	*15.2*	*14.6*	*13*	*13.1*	*13.2*	*13.2*	*13.3*
نفقات غير الأجور (٪ من الناتج المحلي الإجمالي)	*14.1*	*13.7*	*14.4*	*14.4*	*14.4*	*14.4*	*14.4*
صافي الإقراض (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	*2*	*1.8*	*2*	*1.9*	*1.8*	*1.6*	*1.5*
نفقات التنمية (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5	2.5
(مليون دولار)	*335*	*367*	*381*	*391*	*408*	*426*	*445*
إجمالي الدعم الخارجي (٪ من إجمالي الناتج المحلي)	5.7	5	4.5	4.1	4	3.9	3.8
(مليون دولار)	*760*	*722*	*674*	*636*	*646*	*656*	*667*
الدعم الخارجي – المتكررة (مليون دولار)	603	546	490	440	440	440	440
الدعم الخارجي – التنمية (مليون دولار)	157	175	184	196	206	216	227
عجز التمويل (مليون دولار أمريكي)	..	..	620	1,008	1,053	1,102	1,153
٪ من الناتج المحلي الإجمالي	..	..	4.1	6.5	6.5	6.5	6.6

الإطار 1 - اتجاهات الإنفاق العام

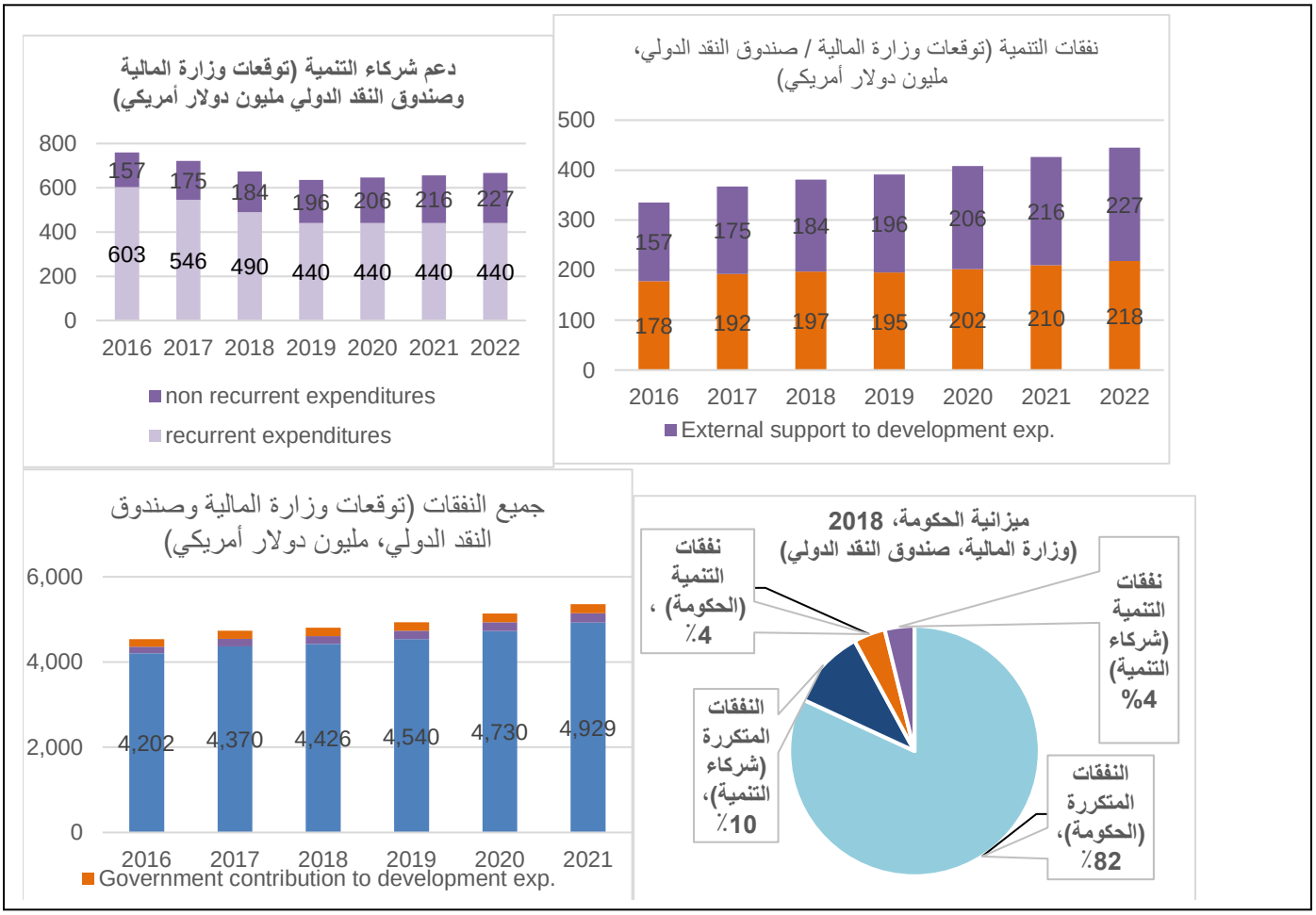

27. **ملاحظة** في تحليل حديث، يُظهر البنك الدولي[48] أنه مع التطورات الأخيرة حول إيرادات التخليص،[49] فإن الوضع المالي في عام 2019 غامض إلى حد كبير. قد تنخفض التوقعات الخاصة بنفقات التطوير الواردة في الجدول 3 اعتبارًا من عام 2019، حيث تنخفض من 391 مليون دولار المتوقعة سابقًا إلى نطاق يتراوح بين 163–252 مليون دولار. بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع أيضًا حدوث انخفاض كبير في تمويل التنمية الممول من الخارج، حوالي 31 مليون دولار أمريكي مقارنة بالتقديرات السابقة البالغة 196 مليون دولار أمريكي. هذا يمثل مخاطرة كبيرة لتمويل خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022.

3.3 انعدام كبير للأمن الغذائي والتغذوي

28. **سوء التغذية**. وفقًا لأرقام رسمية صادرة عن دولة فلسطين، يمكن وصف حالة التغذية بعبء سوء التغذية المزدوج. معدل انتشار نقص التغذية، وخاصة قصر القامة (انخفاض الطول بالنسبة للعمر) والهزال (انخفاض الوزن بالنسبة للطول) على المستوى الوطني أقل من متوسط العديد من البلدان الأخرى في المنطقة. ومع ذلك، فإن نقص المغذيات الدقيقة (المعروف أيضًا باسم الجوع الخفي) والوزن الزائد والسمنة يشكلان تحديات كبيرة للصحة والسلامة.[50] لذلك، يجب تركيز الاستثمارات الوطنية بشكل أكبر على كبح جماح نقص المغذيات الدقيقة وزيادة الوزن والسمنة.

29. **انعدام الأمن الغذائي**. أظهرت النتائج الأولية للمسح الاجتماعي والاقتصادي والأمن الغذائي لعام 2018(SEFSec) [51] أن ثلث الأسر في فلسطين (32.7 في المائة) عانت من انعدام الأمن الغذائي في عام 2018 (الشكل 6). تدهورت مستويات انعدام الأمن الغذائي في فلسطين بين عامي 2014 و2018،[52] على الرغم من التحسينات النسبية في الضفة الغربية / القدس الشرقية، حيث شهد قطاع غزة زيادة في مستويات انعدام الأمن الغذائي بنسبة 15.8 في المائة. ان وضع قطاع غزة (الذي يظهر أن 47 بالمائة من أسره تعاني من انعدام الأمن الغذائي الشديد) والذي يمثل 80 بالمائة من إجمالي انعدام الأمن الغذائي في فلسطين خلال 2018، يثبت انه محرك الأمن الغذائي المتدهور ويؤكد استمرار غياب التوازن الجغرافي.

30. تُعد التباينات الإقليمية والمحلية، وكذلك التباينات بين فئات السكان، سمات مميزة لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في فلسطين. بالإضافة إلى التباينات الموضحة أعلاه، فإن انتشار انعدام الأمن الغذائي داخل الضفة الغربية له أيضا حالات مختلفة بشكل ملحوظ، حيث أن المنطقة (ج) أسوأ حالًا بنسبة 26 في المائة[53] وتتحمل اشد حالات انعدام الأمن الغذائي بين المجتمعات المهمشة مثل البدو والمجتمعات الرعوية في المنطقة (ج)، حيث 40 في المئة يعانون من نظام غذائي فقير، وبلغ مستوى انعدام الأمن الغذائي 61 في المائة. [54]

31. يمكن العثور على جيوب مماثلة من انعدام الأمن الغذائي العالي في جميع الفئات المحرومة التي تعاني من نقاط الضعف، على النحو الموضح في تحليل السياق القُطْري لفريق الأمم المتحدة القُطْري (UNCT CCA, 2016)، والذي يقدم دليلاً مطلقاً على انعدام الأمن الغذائي ضمن خصائصها. وتشمل هذه: الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والتي ترأسها نساء؛ اللاجئين الذين يعيشون في فقر مدقع؛ صغار المزارعين، الرعاة غير البدو، الصيادين.[55]

32. **الفقر**. في عام 2017 (PCBS)، بلغت نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر 29.7 في المائة (أي حوالي 1.5 مليون شخص)، مع ارتفاع معدل التفاوت بين غزة (53 في المائة ويمثلون أكثر من ثلثي جميع الفقراء في الأراضي الفلسطينية) والضفة الغربية (13.9 في المئة).

---

48 World Bank, 2019. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee.

49 "في أعقاب القرار الإسرائيلي بإجراء خصومات من إيرادات التخليص بمبلغ 138 مليون دولار أمريكي في عام 2019 بما يكافئ المدفوعات التي تقدمها السلطة الفلسطينية لأسر الشهداء {تقدير المدفوعات السنوية التي أجرتها الحكومة الفلسطينية لأسر الشهداء والأسرى}، قررت الحكومة الفلسطينية رفض تحويل عائدات التخليص تماما ". (WB, 2019).

50 انظر الورقة الاستشرافية: "أولويات واستثمارات البرمجة الحساسة للتغذية " في الملحق د.

51 المسح الاجتماعي والاقتصادي والأمن الغذائي، الذي يديره الجهاز الفلسطيني للإحصاء المركزي بالتنسيق مع قطاع الأمن الغذائي، متاح على: https://fscluster.org/state-of-palestine/document/sefsec-2018-survey-preliminary-results.

52 بالمقارنة مع 35.2 في المئة في عام 2013، وهذا يمثل انخفاض متوسط

53 SEFSec 2014 data.

54 SEFSec 2018 preliminary data

55 في حين أن جميع الفلسطينيين معرضون للضعف بسبب الاحتلال، يبدو أن البعض وبشكل دائم أكثر هشاشة، وبشكل منهجي وفي وضع أكثر من غيرهم، أشد تأثراً بواحد أو أكثر من الدوافع الهيكلية للضعف. حدد تحليل السياق القُطْري (CCA, 2016) خمسة دوافع هيكلية لسرعة التأثر (الموقع أو مكان الإقامة، والتعرض للعنف، والعوامل الاقتصادية، والعوامل المؤسسية والسياسية، والمعايير الاجتماعية والثقافية) وقائمة من 20 فئة محرومة أو مهمشة، بما في ذلك تلك المذكورة في النص.

33. **التهميش.** وفقًا لوزارة التنمية الاجتماعية (SDSS, 2017)، فإن أكثر السكان تهميشًا في فلسطين هم اللاجئون (41.2 في المائة من السكان)، وسكان غزة (39 في المائة من السكان)، والمجتمعات التي تعيش في المنطقة (ج) وسكان منطقة H2 في الخليل[56] – معاناة من محدودية الحق في التنقل والسكن والصحة والتعليم والعمل، وكذلك الأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي والأسر التي ترأسها نساء، والأطفال، والشباب، والبدو، والنساء، والعمال الفقراء (يوجد معلومات إضافية في الورقة الاستشرافية حول الشمول الاجتماعي والاقتصادي).[57]

الشكل 6 انعدام الأمن الغذائي في فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة (المصدر: SEFSec 2018, 2014, 2013).

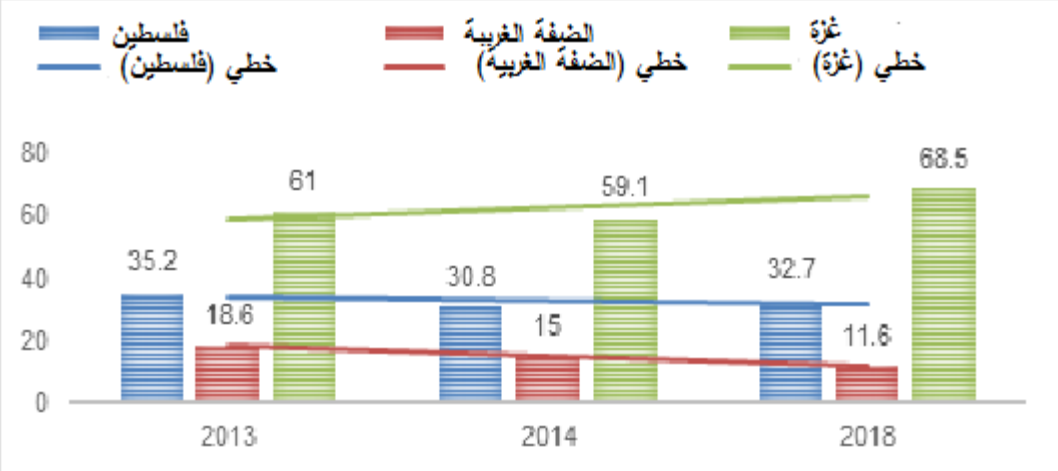

34. هناك إجماع واسع بين أصحاب الشأن وفي الأدبيات على أن أي نقاش حول الامن الغذائي والتغذوي في فلسطين يجب أن يبدأ بالاعتراف بأن الاحتلال الإسرائيلي هو المحرك الأوحد الأكثر أهمية لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي. إن القيود المفروضة على الوصول إلى الموارد الطبيعية والقيود المفروضة على تحركات الأشخاص والبضائع هي الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي في فلسطين.[58] وجد مسح الأمن الغذائي الاجتماعي–الاقتصادي (SEFSec 2014)[59] دليلاً واضحًا على وجود علاقة طردية بين فرض المزيد من القيود على حرية التنقل والوصول وبين زيادة قابلية التعرض لانعدام الأمن الغذائي.

35. تتجلى الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي من خلال ما يسمى بالأسباب المباشرة (أو الأسباب الجذرية الثانوية)، ويعزى ذلك بدرجة كبيرة إلى الافتقار إلى الموارد الاقتصادية التي يشكل الفقر والبطالة ومَواطَن التهميش التي تسببها العوامل الرئيسية.[60] يشير جهاز الاحصاء وقطاع الامن الغذائي (PCBS & FSS, 2016) إلى أن انعدام الأمن الغذائي في فلسطين ينبع بشكل أساسي من عدم وجود إمكانية اقتصادية للوصول إلى الغذاء الذي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالفقر.[61] أحد الأسباب الرئيسية للفقر وانعدام الأمن الغذائي المرتبط به هو البطالة. "ان القدرة على الحصول (على عمل) تهيمن إلى حد كبير على وضع الأمن الغذائي (على وجه التحديد عن طريق استحقاق العمل)، والذي يمثل أهم محدد للوصول إلى الأغذية. تشير البيانات إلى أنه كلما كانت مشكلة عمل الأسرة أكثر تعقيدًا، والتي تتميز عمومًا بزيادة عدم انتظام العمل وعدم الاستقرار، كلما زاد احتمال تعرض الأسرة لفقدان الأمن الغذائي. علاوة على ذلك، يرتبط وجود الإعاقة والمسنين والمرض المزمن داخل الأسرة بمستويات أعلى من انعدام الأمن الغذائي. " (PCBS & FSS, 2016).

56 منذ عام 1997 تم تقسيم الخليل إلى منطقتين: H1 (تحت السيطرة الفلسطينية) وH2 (تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية). يسكن منطقة H2 حوالي 35000 فلسطيني و500 إسرائيلي. ويخضع الفلسطينيون من سكان منطقة H2 لحظر التجول والقيود الأخرى التي تعيق الأنشطة التجارية أيضًا.

57 انظر الورقة الاستشرافية حول الشمول الاجتماعي والاقتصادي للأسر الفقيرة والمهمشة في الملحق د.

58 يلاحظ معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (MAS, 2017) أن تأثير النزاع على الأمن الغذائي يمكن رؤيته عبر النظر إلى تلك المجموعات التي تعاني اكثر من غيرها من انعدام الأمن الغذائي- المزارعون الذين تأثر وصولهم إلى الأراضي والمدخلات الزراعية بالحواجز، والقيود المفروضة على التنقل والحصار؛ الرعاة في الضفة الغربية الذين سبل وصولهم إلى المياه والمراعي محدودة بسبب القيود والمستوطنات الإسرائيلية؛ الصيادون في قطاع غزة الذين تم تقييد وصولهم إلى مياه الصيد والوقود وقطع الغيار؛ الأسر التي انخفضت رواتبها نتيجة لفقدان وظائفهم في إسرائيل أو الذين لا يمكن دفع رواتبهم في القطاع العام بالكامل أو في الوقت المحدد.

59 PCBS & FSS, 2016. Socio-Economic and Food Security Survey, 2014.

60 MAS, 2017.

61 في عام 2014، بلغت حصة الأسر المعيشية التي ليس لديها مدخول غذائي كافٍ في الربع الأكثر فقراً من السكان 50.7 ٪، في حين كانت النسبة في الربع الأعلى فقط 6.4 ٪ (Romano et al., 2017).

3.4 التجزئة الإقليمية

36. شهد العقدان الماضيان زيادة في التشرذم الإقليمي بالتوازي مع انخفاض قدرة الحكومة على تقديم الخدمات للسكان. أصبحت الإدارة المحلية للتنمية، بما في ذلك نهج الانطلاق من القاعدة إلى القمة، حاسمة في الاستجابة لاحتياجات السكان المحليين. إن النظام الحالي للإغلاقات الداخلية والخارجية والمناخ السائد من عدم اليقين السياسي والاقتصادي، إلى جانب تجزئة اقتصادات الضفة الغربية / القدس الشرقية وغزة الناجم عن التقسيم السياسي والجغرافي الداخلي، هي أبرز القيود التي تواجه التنمية المحلية وكذلك بالنسبة لنمو القطاع الخاص.[62]

37. يمثل التماسك الاجتماعي جزءًا من فلسفة خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 وبالتالي فهو يمثل أداة لا غنى عنها لضمان الاستدامة الاجتماعية للاستثمارات المقترحة، كوسيلة لضمان استمرارية آثارها، ومضاعفة ما يمكن أن تحققه المؤسسات المنفذة. في هذا السياق، يمكن أن يلعب الشباب والنساء ومنظمات المجتمع المدني دورًا مهمًا للغاية للتماسك الإقليمي.

- ستكون **مشاركة الشباب** حاسمة في ضوء ديناميكياتها في المجتمع ليس فقط بسبب التمثيل الكبير للشباب، ولكن أيضًا لإمكاناتهم الملحوظة في إحداث تغيير إيجابي كعناصر فاعلة في السلام والتنمية.

- **المساواة في النوع الاجتماعي**. تلعب المرأة دوراً أساسياً في إحداث التغيير الاجتماعي، والمساواة في النوع الاجتماعي هي محرك أساسي للنهوض بالحكم المحلي التشاركي والقادر على الصمود. وللتصدي للعقبات التي تعوق المشاركة السياسية للمرأة وتمثيلها في الحكم المحلي وصنع القرار، من الضروري تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة وإدماجهما بالكامل في تدخلات الاستثمار (انظر أيضاً لاحقاً تعميم ودمج النوع الاجتماعي).

- **المجتمع المدني**. يوجد عدد كبير ومتنوع من منظمات المجتمع المدني.[63] من الواضح أن هناك حاجة لزيادة مشاركة منظمات المجتمع المدني في الحوار بشأن السياسات وفي الحوكمة، ليس فقط كشركاء في تنفيذ البرنامج، ولكن كشركاء في صنع السياسات وإدارة الموارد العامة، وبالتالي إدراك شرعية وقدرات منظمات المجتمع المدني للعب دور مستقل ونشط في الشراكة مع المؤسسات العامة والجهات الفاعلة الأخرى.

3.5 الموارد الطبيعية

38. **الأرض**. تبلغ مساحة فلسطين 6023 كيلومتر مربع، 94٪ في الضفة الغربية / القدس الشرقية[64] و6٪ فقط في قطاع غزة. يتم استخدام حوالي 120،000 هكتار للأغراض الزراعية، 10٪ منها تقع في قطاع غزة. في الضفة الغربية والقدس الشرقية، تُعَد السيطرة على الأرض واحدة من العقبات الرئيسية، بسبب الإجراءات التي تقوض السيادة على إدارة الاقليم: حوالي 18 في المائة من الأراضي تقع في المنطقة (أ) (تحت السيطرة الإدارية والعسكرية الفلسطينية)، بينما يوجد حوالي 19 بالمائة في المنطقة (ب) (تحت السيطرة الإدارية الفلسطينية ولكن تحت السيطرة العسكرية الإسرائيلية)، والنسبة المتبقية البالغة 62.9 بالمائة من الأرض، بما في ذلك غالبية الأراضي الزراعية، تقع في المنطقة (ج) (تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة). يتمثل عائق آخر، خاص بغزة، في تضمين حوالي 40 في المائة من الأراضي الزراعية في منطقة عازلة، المنطقة المقيدة الوصول، والتي تمتد على طول الحدود الداخلية مع إسرائيل وتمتد على عمق يتراوح بين 150 مترًا إلى كيلومتر واحد (المنطقة لا يستغلها المزارعون بسبب عجزهم عن الوصول إليها). تهيمن المحاصيل البعلية على الإنتاج النباتي في الضفة الغربية. تغطي زراعة أشجار الزيتون البعلية أكبر مساحة زراعية في الضفة الغربية، حيث تشغل حوالي 57 في المائة من الأراضي المزروعة، تليها 24 في المائة من المحاصيل الحقلية البعلية. في غزة، يغطي إنتاج الخضروات حوالي 32 في المائة من المجموع، تليها أشجار الزيتون (24 في المائة).[65] تغطي المناطق المروية حوالي 19 في المائة من الأراضي المستخدمة في الزراعة، ولا سيما في قطاع غزة، وفي

62 ILO, 2018. The Occupied Palestinian Territories. An Employment Diagnostic Study.

63 في عام 2014، كان هناك حوالي 2،793 من منظمات المجتمع المدني موزعة في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية. يعمل حوالي 57 في المائة من منظمات المجتمع المدني هذه بشكل أساسي في منطقة معينة، مثل قرية واحدة، ومدينة يقيمون فيها، أو في بعض الحالات، محافظة، في حين أن 43 في المائة أخرى تعمل داخل منطقة بأكملها (الضفة الغربية أو غزة قطاع) أو عبر كامل الأرض الفلسطينية (European Union,2015): Mapping Study of Civil Society in Palestine - Update 2015. Civil Society Facility South).

64 http://www.molg.pna.ps/Palestine.aspx. State of Palestine. Ministry of Local Government, 2019, Country profile.

65 Ministry of Agriculture.2017. National Agricultural Sector Strategy (2017-2022) Resilience and Sustainable Development.

وادي الأردن، وفي المناطق شبه الساحلية في الضفة الغربية. تغطي المراعي 202،000 هكتار، معظمها في المنطقة (ج). أخيرًا، تغطي الغابات حوالي 41400 هكتار.

الشكل 7 القيمة المقدرة للمياه في نظام الأغذية الزراعية الفلسطيني

القيمة المقدرة للمياه فى نظام الأغذية الزراعية الفلسطينى

#	Food item	Water intake, L/kg	Ex-farm Price, NIS	Price Unit	NIS/L of water
1	Cucumber	322	4.0	kg	0.012
2	Tomato	322	3.0	kg	0.009
3	Potato	387	2.5	kg	0.006
5	Dates	1,000	15.0	kg	0.015
6	Avocado	300	6.0	kg	0.020
7	Olive tree / Olive oil		15.0	L	
9	Pulses	4,055	12.0	kg	0.003
10	Almond	370	4.0	kg	0.011
12	Milk (cow)	1,020	2.5	L	0.002
13	Milk (sheep)		4.0	L	
14	Eggs	3,265	13.0	dozen	0.004
15	Chicken meat	4,325	8.0	kg	0.002
16	Butter	5,553	20.0	kg	0.004
18	Cattle/Beef (intensive)	4,500	15.0	kg	0.003

المصدر: سلسلة تقارير أبحاث قيمة المياه (كمية المياه)، وزارة الزراعة

39. **المياه.** تُعتبر المياه مُدخلا مهم لكل من المحاصيل والماشية، ولكن تقييد الوصول إليها أعاق النشاط الاقتصادي الذي يؤثر على سبل عيش المجتمعات، مما أدى إلى زيادة مستويات الفقر وزيادة التعرض للخطر. يؤدي الإفراط في استغلال المياه التي يمكن الوصول إليها إلى زيادة استنزاف المياه الجوفية، كما يساهم في تقليل جودتها (FAO, 2017). بالإضافة إلى ذلك، يتفاقم نقص المياه والوصول إليها بسبب تغير المناخ، الذي يُتوقع أن يزيد من شدة ندرة المياه والجفاف.

40. في بيئة تتميز بنقص مصادر المياه السطحية الهامة إلى جانب القيود المفروضة على الاستثمار الفلسطيني في البنية التحتية لتنمية الموارد المائية في المنطقة ج (B'tselem, 2016)، تظل المياه الجوفية هي المصدر الرئيسي للمياه في فلسطين. تستخدم الزراعة في الضفة الغربية 60 مليون متر مكعب. ومع ذلك، ووفقًا لأحدث التقديرات (PWA, 2013)، يستخرج الفلسطينيون حوالي 14 في المائة فقط من كميات المياه الجوفية في الضفة الغربية، بينما تستخرج إسرائيل أكثر من ستة أضعاف هذه الكمية، وهو ما يتجاوز إلى حد كبير المخصصات بين الطرفين وفقًا لاتفاقية أوسلو (FAO, 2017). قد تكون المياه العادمة المعاد استخدامها مورداً ثميناً للزراعة الفلسطينية، على الرغم من أن إمكاناتها الكامنة غير مُدرَكة جزئياً بسبب الافتقار إلى خطط الري الفعالة، والى الإطار المؤسسي المواتي، والى القدرات لمتابعة وإدارة استخدام المياه المستصلحة في الزراعة، ومعيقات الاستثمار الخاص في الزراعة (FAO, 2017). علاوة على ذلك، فإن إنشاء محطات معالجة مياه الصرف الصحي وغيرها من مرافق البنية التحتية للصرف الصحي وإعادة الاستخدام تواجه نفس القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على البنية التحتية الأخرى.

41. **تغيّر المناخ.** التحديات الرئيسية تأتي من اتجاهات درجات الحرارة وهطول الأمطار. فيما **يتعلق بدرجات الحرارة**، تفيد المصادر الوطنية والدولية أن هناك ثقة عالية في أن الحد الأدنى والحد الأقصى لدرجات الحرارة قد ارتفع خلال المائة عام الماضية.[66] تشير بيانات البنك الدولي[67] إلى أنه في الفترة من 1901–2015 ارتفع متوسط درجة الحرارة لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة من 18.9 درجة مئوية إلى 20.3 درجة مئوية. وبشكل متسق، تظهر البيانات التي تم جمعها من المركز الأوروبي للتنبؤات الجوية متوسطة المدى[68] الاتجاه الإيجابي لكل من الحد الأدنى والحد الأقصى لدرجات الحرارة في الفترة 1989–2016 (الشكل 8). فيما **يتعلق بهطول الأمطار**، في حين أن بعض البيانات تظهر انخفاضًا في هطول الأمطار في فترات محددة من السنة (حرجة بالنسبة للإنتاج الزراعي)، يفيد برنامج العمل الوطني (EQA, 2016) أنه في البلاد *"الثقة قليلة للغاية بأن مجاميع هطول الأمطار السنوية والموسمية قد تغيرت في أي من الاتجاهين على مدار الخمسين عامًا الماضية أو نحو ذلك، ولكن أيضًا الثقة منخفضة جدًا في أنه لم يحدث أي تغيير في مجاميع هطول الأمطار السنوية والموسمية."* ومع ذلك، سيكون الحذر ونهج عدم الإضرار مفيدًا بالتأكيد، بالنظر إلى أن المياه لا تزال واحدة من أهم المحددات للزراعة المستدامة.

66 المصدر: Investors network for climate change (INCR) and the National Adaptation plan for climate change (NAP) :

67 https://data.worldbank.org/country/west-bank-and-gaza

68 https://www.ecmwf.int/en/research/projects/ensembles/available-project-data

الشكل8 متوسط درجات الحرارة السنوية (الدرجة الادنى-أقصى) في الضفة الغربية وقطاع غزة 1989-2016 (ECMWF)

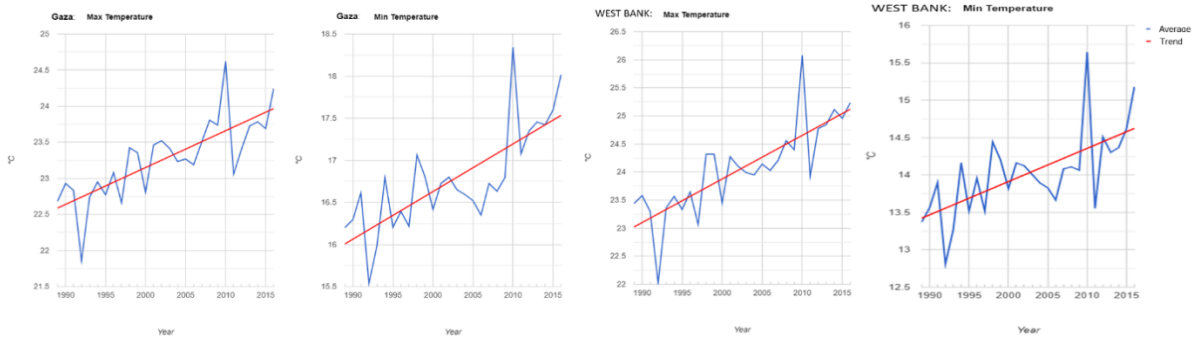

42. **فيما يتعلق بالتحديات**، يبدو أن الزراعة هي القطاع الأكثر تعرضًا لتغير المناخ، حيث كانت منتجات الزيتون والعنب وثمار الفواكه وكذلك المحاصيل البعلية (مثل الحبوب والبقول) الواردة في تقرير برنامج العمل الوطني (2017) هي الأكثر عرضة للخطر. ومع ذلك، فإن الجمع بين التغيرات المبلغ عنها في معالم المناخ (مثل درجات الحرارة وهطول الأمطار) والنمو السكاني سيؤثر سلبًا على التكلفة الإجمالية للإنتاج الزراعي (زيادة تكاليف الطاقة والمياه). على نحو متسق، ستؤثر الآثار السلبية الرئيسية على الأرجح على الزراعة المحمية / المروية والثروة الحيوانية.

43. فيما يتعلق بتأثيرات الأمن الغذائي، ركزت سلطة جودة البيئة الضوء على أن تأثيرات تغير المناخ ستؤثر على السلسلة الغذائية بأكملها مما قد يعرض الأمن الغذائي للبلد للخطر[69] (الشكل 9).

الشكل 9 التأثيرات المحتملة لتغير المناخ على الأمن الغذائي في فلسطين (EQA, 2017)

أبعاد الأمن الغذائي	الآثار المحتملة
التوفر	– انخفاض هطول الأمطار وزيادة التبخر يقللان من غلال الزراعة البعلية والرعي – انخفاض خصوبة التربة وزيادة تدهور الأراضي بسبب ارتفاع درجات الحرارة والتبخر والجفاف – تغير المناخ ينجم عنه آفات المحاصيل والماشية والأمراض – ارتفاع خسائر ما بعد الحصاد نتيجة لتغير المناخ
القدرة على الوصول	– فقدان الدخل الزراعي بسبب انخفاض الغلة وارتفاع تكاليف مدخلات الإنتاج مثل المياه – آثار تغير المناخ على إنتاج الغذاء يمكن أن تؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية المحلية والعالمية – صعوبات في الحصول على الغذاء بسبب النزوح الناجم عن الظروف المناخية المتطرفة والكوارث
الاستقرار	– زيادة التقلب في العرض بسبب زيادة تواتر وشدة الظواهر المتطرفة، بما في ذلك الجفاف – تقلب المداخيل الزراعية
الاستخدام	– التأثير على سلامة الأغذية بسبب ارتفاع درجات الحرارة – التأثير على التغذية الناتجة عن انخفاض جودة المياه وكميتها – انتشار الامراض الناجمة عن المناخ

3.6 سلاسل القيمة الغذائية الزراعية والاتجاهات التجارية

44. تشكل الزراعة في فلسطين مساهمة كبيرة في دخل الأسرة والأمن الغذائي، وإن كانت تمثل 2.8 في المائة فقط من إجمالي الناتج المحلي في عام 2017 (PCBS). يستوعب الإنتاج الزراعي حوالي 100–120 ألف عامل (30 في المائة منهم من النساء)، بينما تستوعب صناعة الأغذية الزراعية 18 في المائة من العمالة في جميع الصناعات (PCBS, 2017). ومع ذلك، فإن حيازة الأراضي مجزأة للغاية، ويقتصر الري على 12 في المائة من الأراضي في الضفة الغربية و77 في المائة في غزة (الزراعة شبه الحضرية بالكامل)، وهناك نقص في المياه للمعالجة. ومع ذلك، يمثل الإنتاج الزراعي وصناعة الأغذية الزراعية 31 في المائة من الصادرات (12 في المائة للزراعة و19 في المائة للصناعات الغذائية)، ويعتمد النمو الاقتصادي وسبل العيش والأمن الغذائي والوصول إلى العمل اللائق بشدة على التنمية الزراعية المتكاملة مع النمو الاجمالي للصناعات الزراعية.

45. **تُعتبر البستنة القطاع الزراعي الأبرز إلى حد بعيد**. يمثل هذا مجالًا للأثر الاقتصادي الكبير ونمو السوق مقارنةً بأنواع الأنشطة الزراعية الأخرى. عادة ما تسمح زراعة محاصيل البستنة للمنتجين بالحصول على معدل عائدات أعلى بكثير مقارنة بمحاصيل الأعلاف والحبوب (ربما باستثناء الفريكة[70] والقمح)، وغيرها من المحاصيل. تُعَد القيمة العالية المميزة لكل وحدة من مساحة إنتاج محاصيل البستنة ذات أهمية خاصة لهؤلاء المنتجين من

69 انظر: http://www.climasouth.eu/sites/default/files/Technical%20Paper%20N.2%20Palestine%20%282.0%29_amend%20RT%20040717.pdf (The economics of climate change in Palestine, EQA, 2017).

70 القمح الأخضر التقليدي المشوي باللهب في فلسطين

أصحاب الحيازات الصغيرة حيث تكون الأراضي المتاحة للزراعة محدودة. يسيطر إنتاج الزيتون في الضفة الغربية إلى حد كبير على زراعة البستنة في الضفة الغربية، إلا أن إنتاج الخضروات والمحاصيل الحقلية في غزة يولد مع ذلك قيمة عالية. تشمل أنواع المحاصيل الرئيسية في الريف الزيتون (54 في المائة من المساحة المزروعة) وأشجار الفاكهة (10 في المائة) والمحاصيل الحقلية (24 في المائة) والخضروات (10 في المائة). هذا القطاع مجزأ بدرجة كبيرة، فيه 111 ألف مزرعة، منها 94 في المائة أصغر من 40 دونماً (4 هكتارات)، مما يجعل إدارة سلسلة التوريد صعبة. الإنتاج مقيد بسبب انخفاض مستويات الري وانخفاض معدل استخدام الأسمدة.[71]

46. تؤثر قيود الاحتلال سلباً على القدرة التنافسية للمنتجات الغذائية الفلسطينية في الأسواق المحلية والإسرائيلية وأسواق التصدير حيث تنشأ تكاليف التعاملات وتنحرف ديناميات أسعار السوق. ومع ذلك، تشير تحليلات سلسلة القيمة التي أجرتها منظمات التنمية الدولية[72] إلى وجود العديد من الاختناقات التي يمكن إزالتها عن طريق تحسين البيئة التمكينية وتقديم الخدمات الاستشارية المهنية. لدى قطاع الصناعات الزراعية الفلسطيني مجال لمزيد من القدرة التنافسية، والقيمة المضافة والتحول نحو اقتصاد أكثر اخضرارا،[73] إذا ما تمت إدارة الموارد بشكل صحيح مع وجود حوافز مناسبة. تظل حالة الأمن الحيوي الصارمة (صحة الحيوان وحماية النباتات) شرطا إلزاميا للتنمية المستدامة. من الضروري إحداث تغيير من خلال الانتقال من نظام زراعي يعتمد إلى حد كبير على المعرفة المقدمة من الموردين (ومقدمي الأسعار)[74] نحو التحول الديناميكي الاستباقي المدفوع بتأثير السوق ونمو قطاع الأغذية الزراعية.

47. قوض الاحتلال الطويل إمكانات القطاع الكامنة. وإلى أن تتم إزالة هذه القيود، يصبح تعزيز القطاع الخاص أكثر إلحاحاً من اجل تشجيع النمو الاقتصادي والتشغيل المستدامين. ومع ذلك، في حين أن مهارات الريادة والتسويق لدى المزارعين تبدو واسعة الانتشار وواعدة بدرجة كافية، إلا **أن المعرفة التقنية ما زالت متأخرة**. يضطلع القطاع الخاص بدور متزايد الأهمية في تطوير مختلف القطاعات ذات القيمة العالية. ومع ذلك، لا يزال هناك نقص في فهم جميع الجوانب المتعلقة بإدارة المزرعة (على سبيل المثال، ما هي المدخلات / الممارسات التي يمكن أن تحسن الإنتاجية، وسلامة الأغذية، وجودة المنتج، وإدارة ما بعد الحصاد).[75]

48. يمكّن مناخُ البحر الأبيض المتوسط ذو الصيف الطويل الحار والجاف، والشتاء الممطر، مقترناً مع المناخ المميز لوادي الأردن، **الأراضيَ الفلسطينية من زراعة العديد من المحاصيل في فترات زمنية مختلفة على مدار العام**. بالنظر إلى البيئة المناخية والزراعية والمائية في فلسطين، فإن محاصيل مثل الحبوب والسكر أو منتجات الألبان ليست مستدامة في إطار إدارة الموارد الطبيعية وغير قابلة للحياة نظرا للتكاليف المرتفعة نسبياً. من بين المحاصيل الرئيسية التي تزرع في فلسطين، تشغل أشجار الزيتون معظم الأراضي الزراعية، تليها الخضروات ونخيل التمر. بدلاً من ذلك، على الرغم من أن إنتاج ثمار التمر منخفض نسبيًا، فإن قيمته أعلى من قيمة البرتقال واللوز، مما يشير إلى تحول سريع إلى زراعة التمر في السنوات الأخيرة، وخاصة في الضفة الغربية.[76]

49. **التجارة**. توضع المعيقات امام الصادرات الفلسطينية إلى إسرائيل وبقية العالم عبر الحواجز غير الجمركية والتأخيرات الناجمة عن إجراءات النقل والأمن المرهقة، وخاصة بالنسبة للسلع التي يمكن أن تضر بحصص السوق الإسرائيلية القائمة. بالإضافة إلى ذلك، يتم استيراد معظم المواد الخام والسلع الوسيطة بأسعار أعلى من إسرائيل. الواردات الرخيصة من البلدان الأخرى إما محظورة أو باهظة الثمن بسبب تكاليف المعاملات المرتفعة للغاية الناتجة عن الإجراءات الإسرائيلية. بمرور الوقت، فقد المصدّرون الفلسطينيون قدرًا كبيرًا من قدرتهم التنافسية في إسرائيل وأماكن أخرى، في حين تمتعت المنتجات الإسرائيلية بوصول دون عوائق إلى الأسواق الفلسطينية. تساهم الزراعة بنسبة 12 في المائة من جميع الصادرات من فلسطين، بينما تساهم الصناعات الزراعية

الشكل 10 قيم الزراعة القائمة على إجمالي الصادرات

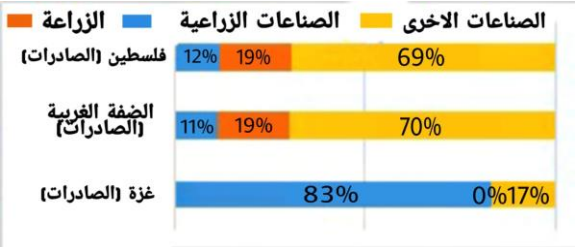

71 يبلغ متوسط معدلات استخدام الأسمدة 37 كجم من المواد الغذائية / الهكتار المفتلح في الضفة الغربية (90 كجم على محاصيل الخضروات)، 147 في غزة، 127 في الأردن، و225 في إسرائيل ومعدل منخفض لاستخدام الأسمدة (40 في المائة من مستويات الأردن، 20 في المائة من مستويات إسرائيل).

72 أوكسفام، الاتحاد السويسري، الوكالة السويدية للتنمية الدولية (SIDA)، مؤسسة RUAF، مركز ترويج الواردات (CBI)- هولندا.

73 المشروع الأوروبي: Greener Economy.

74 حاليا، يتم توفير المعرفة بمبادرة موردي المدخلات إلى حد كبير. فلا يزال المزارعون يعتمدون على التجار وموردي المدخلات في تحديد الأسعار ويعتمدون عليهم بدرجة كبيرة في ردود افعالهم على الوضع المتغير (المناخ والسوق وما إلى ذلك) بدل اتخاذ المبادرات الاستباقية.

75 للحصول على مراجع إضافية، انظر الورقة الاستشرافية حول تطوير سلسلة القيمة الشاملة والتنافسية في الملحق د.

76 للحصول على مراجع إضافية، انظر الورقة الاستشرافية حول تطوير سلسلة القيمة الشاملة والتنافسية في الملحق د.

بنسبة إضافية 19 في المائة، بما مجموعه 31 في المائة متعلقة بالزراعة من اجمالي صادرات فلسطين. في غزة، 83 في المائة من الصادرات ناتجة عن الإنتاج الزراعي، لكن الصناعات الزراعية والأغذية المصنعة تمثل أقل من 1 في المائة (الشكل 10).

3.7 الشمول المالي

50. في حين أن القطاع المالي الرسمي صغير نسبياً في فلسطين (حيث يساهم بنسبة 3.7 في المائة فقط من الناتج المحلي الإجمالي)، فإن النظام مستقر بشكل عام ويتألف من مجموعة متعددة من مقدمي الخدمات بما في ذلك البنوك التجارية الوطنية والإقليمية والدولية؛ شركات التأمين؛ مؤسسات التمويل الأصغر؛ تعاونيات الادخار والائتمان؛ شركات التأجير؛ الصيارفة والمؤسسات المالية المتخصصة الأخرى التي تقدم مجموعة من المنتجات والخدمات المصرفية الشخصية والشركات.[77]

51. على الرغم من التقدم المحرز وتوفر الاستراتيجية الوطنية للشمول المالي 2018–2025، برئاسة سلطة النقد الفلسطينية وهيئة سوق رأس المال الفلسطينية، هناك مجال كبير للتحسين الوصول إلى الخدمات المالية،[78] خاصه:

- لا يزال التهميش المالي الكبير قائما في المناطق الريفية، وخاصة بالنسبة للنساء والشباب؛ استخدام النساء للخدمات المالية يساوي حوالي ثلث استخدام الرجال؛ توجد فجوات واضحة بين الضفة الغربية / القدس الشرقية وقطاع غزة (PMA, 2016 – الشكل 11)،
- معرفة المهارات المالية الاساسية منخفضة للغاية وتؤثر على القدرة المالية؛
- لا يمتلك مقدمو الخدمات المالية حتى الآن منتجات مناسبة للإقراض الزراعي تأخذ في الاعتبار الطبيعة الدورية للإنتاج وما يترتب على ذلك من التدفقات النقدية الدورية على مستوى الأسرة، وتميل إلى تحديث نماذج الإقراض الأخرى للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للتمويل الزراعي.

الشكل 11 الشمول المالي للمنتجات المصرفية واستخدامها (Financial inclusion survey, 2016)

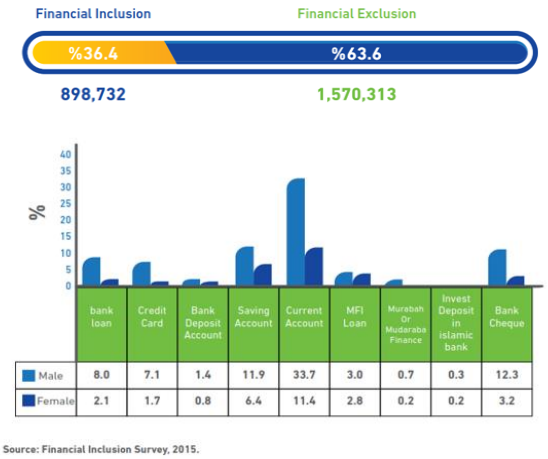

Source: Financial Inclusion Survey, 2015.

77 PMA, 2016. Study of Financial Inclusion in Palestine.

78 للحصول على مراجع إضافية، انظر الورقة الاستشرافية حول الشمول المالي الريفي في فلسطين في الملحق د.

4. نظرية التغيير لخطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022

4.1 سبل التغيير

52. تستفيد خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 من المعرفة المُقرّ بها على نطاق واسع بشأن الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين، كما هو موضح بالتفصيل في تحليلات مثل العرض الاستراتيجي للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين (MAS, 2017)، أو تحليل السياق لإطار البرمجة القُطْرية لمنظمة الاغذية والزراعة (FAO, 2017)، المعد بطريقة تشاركية وشاملة ويُستخدَم في الأعمال اللاحقة بما في ذلك السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 وتصميم خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 نفسها، أو في الأعمال ذات الصلة قيد التنفيذ التي يتولى "المشروع المعني بتأثير الأمن الغذائي والتغذوي والصمود والاستدامة والتحول" (FIRST) إجراءها على المستوى القُطْري لتحليل فعالية السياسات لدعم الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة في فلسطين.

53. يتمثل العامل الرئيسي الذي يَحُدُ من الأمن الغذائي والتغذوي في البلد وأهم دافع له في الاحتلال وآثاره على هيكل الاقتصاد الفلسطيني والقدرة على الحكم (إضافة الى تأثره ايضاً بالانقسام الداخلي الفلسطيني). تُجبر آثارُ الاحتلال الشعبَ الفلسطيني على معاناة مجموعة واسعة من الحواجز التي تحول دون حصوله المادي (محدودية حركة الأشخاص والسلع) والوصول الاجتماعي والاقتصادي (البطالة، والدخل المنخفض)[79] إلى طعام كافٍ ومغذٍ، ويتفاقم هذا الوضع بسبب الانقسامات الاجتماعية الإضافية وفقًا لوضع اللاجئين (انظر الشكل 12، قسم "العوامل المحددة"، في الأسفل). إن انتشار انعدام الأمن الغذائي (32.7 في المائة؛ SEFSec, 2018) والفقر (29.7 في المائة؛2017 ,PCBS) ومستوياتها المرتفعة في قطاع غزة (68.5 و53 في المائة على التوالي) هي عواقب ملموسة تتطلب جهداً منسقاً لوقف التدهور الحاصل وتحقيق نتائج الأمن الغذائي والتغذوي التي حددتها السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030.

54. تتجلى الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي (الاحتلال الاسرائيلي) من خلال ما يسمى بالأسباب المباشرة (أو الأسباب الجذرية الثانوية)، والتي تُعزى إلى حد كبير إلى الافتقار إلى الموارد الاقتصادية التي ينتج عنها الفقر والبطالة ومَواطن التهميش التي تسببها العوامل الرئيسية. غالبًا ما تعمل اسباب التهميش المحلية والاقتصادية والاجتماعية – الثقافية معًا وتُضاعف من تأثيرها السلبي في دوائر قاسية ومتشابكة بإحكام والتي تَظهَر من خلال نقص / فقدان استحقاقات الفرد التي تمنعه من الوصول إلى الغذاء بشكل أساسي. وهذا أمر بالغ الخطورة بالنسبة للفئات الأكثر تهميشا التي تكسب رزقها من خلال استحقاق العمل، بما في ذلك الشباب والنساء والمعاقين.

55. أدى التنسيق الضعيف بين الجهات المعنية بالأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة إلى مجموعة من التدخلات غير المنسقة، مع محدودية الموارد المالية العامة المخصصة للأمن الغذائي والتغذوي (انظر خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 قائمة الجرد المشاريع، في الملحق ت) على الرغم من الحاجة إلى ضمان مسار التنمية للبلد، حيث لا يزال يتم تخصيص جزء أكبر من التمويل الخارجي للمساعدة الإنسانية (يقدر بنسبة 1: 1.2 نسبة الموارد المالية السنوية إلى الأمن الغذائي والتغذوي).[80] إن معالجة قضايا انعدام الأمن الغذائي والتغذوي من خلال المساعدة الإنسانية (مع تخصيص أكثر من نصف التمويل الخارجي للتدخلات في حالات الطوارئ)،[81] في سياق الموارد المحدودة، يولد نقصاً في الأموال لدعم الاستثمارات في النمو والتنمية المستدامتين. بالإضافة إلى ذلك، فهناك مخاطرة بإنشاء حلقة مفرغة من الاحتياجات الإنسانية، مما يحد في نهاية المطاف من تعظيم موارد التنمية (بما في ذلك من القطاع الخاص)، واستمرار الدعم غير المنسق للتنمية (انظر الشكل 13، "قسم أعمال كالعادة"، الجزء الأيسر). وبدون التنسيق والتوافق، لا يمكن للاستراتيجيات القطاعية أن تعالج بشكل مناسب الطبيعة المتعددة الأبعاد للأمن الغذائي والتغذوي، ولا يمكن تحمُّل تشتت فعالية المعونة في مواجهة الاتجاهات الحالية لتراجع الدعم الخارجي.

79 هذه العوامل تؤثر على الرجال والنساء بطرق مختلفة.

80 يتم احتساب هذا الرقم على أساس المقارنة بين متوسط التسليم السنوي الأخير لمجموعة الأمن الغذائي لخطة الاستجابة الإنسانية (HRP) وجرد مخزون خطة الاستثمار الوطنية من مشاريع الأمن الغذائي والتغذوي، على التوالي 142.5 مليون دولار أمريكي في عام 2018 وما يقدر بـ 118.7 م دولار (للفترة 2016-2018) لمشاريع التنمية.

81 على الرغم من الدلالات التنموية ذات الصلة لمعظمها بالنظر إلى الطبيعة المطولة للأزمة في فلسطين. المصدر: حسابات تستند إلى قائمة مخزون خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 من المشاريع وخطة الاستجابة الإنسانية (HRP) لمجموعة الأمن الغذائي (FSS) للفترة 2016-2018. انظر الملحق ت.

56. تهدف خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، على المدى القصير، إلى تلبية الاحتياجات الفورية للسكان الفلسطينيين (لا سيما نحو المزيد من الشمول الاجتماعي والاقتصادي والتماسك الاجتماعي / الإقليمي، والأمن الغذائي والتغذوي العالي والممارسات الزراعية الأكثر تفاعلية واستدامة)، وأيضا إطلاق العنان للاستثمارات الخاصة لقطاع التغذية والأغذية الزراعية.

57. تحقيقًا لهذه الغاية، يمثل اتساق إطار السياسات والاستثمار الذي اقترحته مجموعة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 فرصة فريدة للتغيير.

- **على الجانب المؤسسي والسياسات**، تسمح المجموعة المتفق عليها من أولويات السياسات طويلة الأجل المحددة في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي– المصممة حول السياسات والاستراتيجيات الوطنية والقطاعية الحالية، بتوافق الحكومة وشركاء التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص (انظر الشكل 13، الجزء الأيمن والملحق (أ) من أجل الاتساق مع أجندة السياسات الوطنية 2017–2022 واستراتيجيات القطاع الأخرى ذات الصلة). سيتم ضمان إدارة خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 من قبل مجلس للأمن الغذائي والتغذوي (مجلس الأمن الغذائي والتغذوي). سيكون مجلس الأمن الغذائي والتغذوي مسؤولاً عن ضمان: **(أ)** اتخاذ قرارات سياسية رفيعة المستوى بسلاسة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة، **(ب)** التنسيق بين الوزارات، لا سيما السياسات والاستراتيجيات أو الإجراءات المتعلقة بأكثر من وزارة واحدة، **(ج)** تجنيد الموارد لتمويل التنمية، داخل الحكومة، وإذا لزم الأمر مع مجتمع شركاء التنمية. سيتم دعم مجلس الأمن الغذائي والتغذوي بواسطة مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة ووزارة الزراعة كرئيس له (وأمانة بالوكالة). تتطلب البيئة المؤسسية دعمًا خارجيًا لضمان إطلاق وتنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022. يأخذ هذا التوجه شكل "برنامج الدعم" ويرافق المؤسسات ذات الصلة في إطلاق ومتابعة وتنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 (انظر القسم 7 أدناه).

- **على الجانب التشغيلي**، ستسمح مجموعة منسقة من الاستثمارات العامة قصيرة الأجل بإلغاء العوائق الاجتماعية والاقتصادية قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل أمام الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة في المناطق التي ترتبط مباشرة بالأسباب المباشرة للأمن الغذائي والتغذوي. يعكس اختيار أقسام خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 الأولويات الرئيسية للتحديات قصيرة الأجل للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة.

الشكل 12 نظرية التغيير لخطة الاستثمار الوطنية 2020-2022- انعدام الأمن الغذائي والحاجة إلى تنسيق الاستثمار

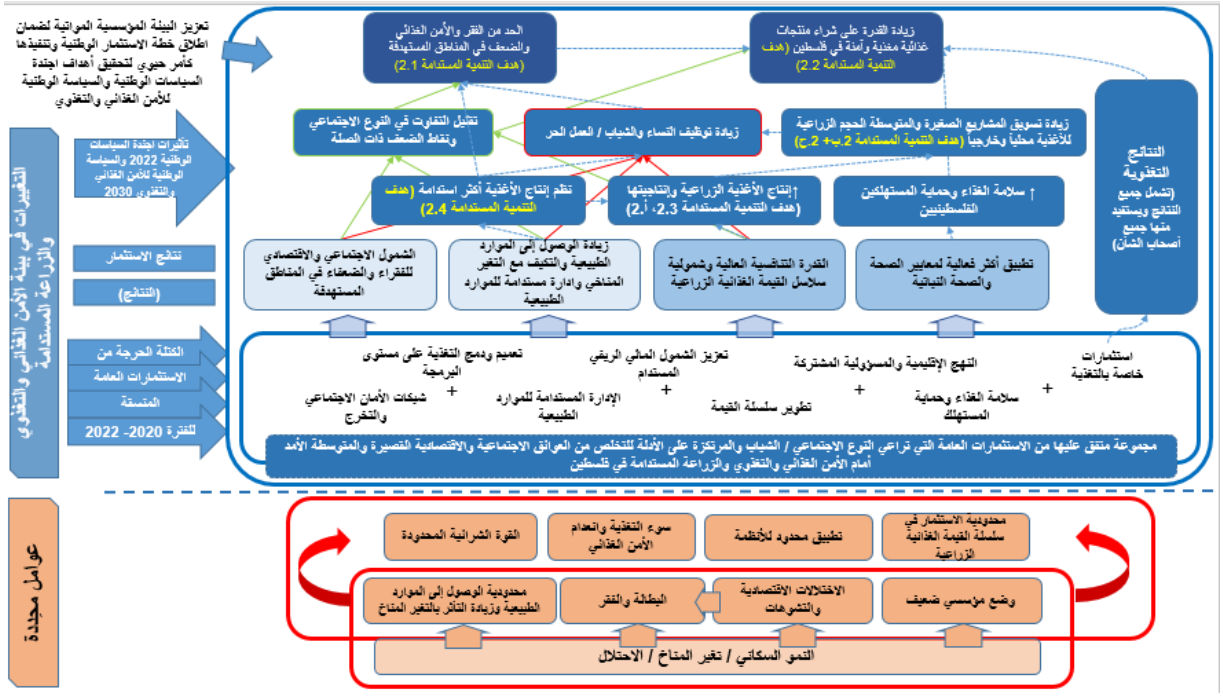

الشكل13 خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 نظرية التغيير- التحديات المؤسسية والحاجة إلى الاتساق

4.2 ديناميات التحول في خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022

58. إن عدم تجانس الأسر (من التهميش الشديد وغياب الأمن الغذائي إلى الغذاء الآمن بشكل ثابت) والمَزارع (المقصود فيه إلى حد كبير الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة الغذائية الزراعية، والتي تمتد من أكثرها تهميشاً إلى الشركات الزراعية الأكثر تكاملاً من الناحية التجارية) يتطلب انتهاج تدخلات متنوعة.[82]

59. **ديناميات التحول في المَزارع**. من حيث المَزارع، يتألف الجزء الأكبر من الزراعة الفلسطينية من المَزارع الهامشية، والمَزارع التي تمر بمرحلة انتقالية، والمَزارع التجارية. سيكون تركيز تدخلات خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 على هذه المجموعات، مع تدخلات مختلفة تتكيف مع الاحتياجات، ممثلة بمزيج (ولكن مع توازن مختلف) من الدعم الإنساني والتنموي.[83] الديناميات التي ستدعمها خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 سوف تضمن التحول الإيجابي للمزارع الهامشية نحو المزيد من البُعد التنافسي والتجاري (السهام الخضراء في الشكل 14)، وضمان التبادلي الإيجابي مع الشركات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات الأخرى (السهام الزرقاء الفاتحة)، مع تجنب التراجعات في اتجاه المزارع الهامشية غير الفعالة أو غير المنتجة أو حالة اللامزارع (السهام الحمراء).

الشكل 14 ديناميات التحول في فلسطين

الشكل 14. ديناميات التحول الزراعي في فلسطين

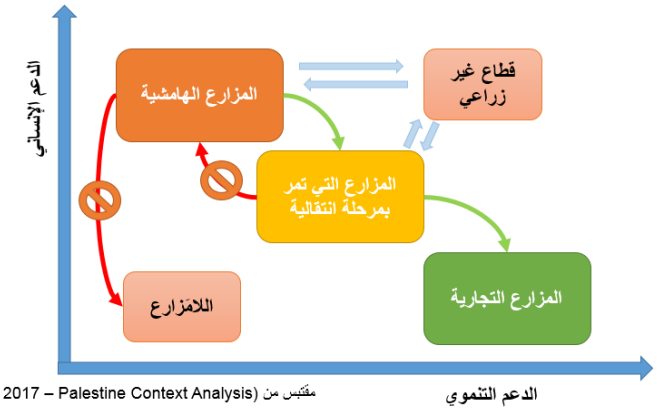

مقتبس من (FAO, 2017 – Palestine Context Analysis)

60. على سبيل المثال لنهج خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 لدعم الديناميات التحويلية، سيستفيد **المزارعون المهمشون** الفقراء في الغالب من الإعانات أو الحماية الاجتماعية، وغالبًا ما يكون ذلك في شكل إعانات أو حماية اجتماعية أو شبكات الحماية، او تحويلات نقدية تساعد على تحسين إنتاجية مزارعهم (مثل تقنيات أفضل وممارسات إدارة الموارد الطبيعية) أو أن تقدم مساهمات مهمة في الأمن الغذائي الخاص بها وربما توفر بعض الإيرادات النقدية. عادةً ما يكون المزارعون المهمشون هم الأكثر تعرضًا لمخاطر المناخ.

82 FAO, 2016. Palestine context analysis for FAO Country Programming Framework 2018-2022 – section 5.

83 مقتبسة من (FAO, 2017 – Palestine Context Analysis.)

فبالإضافة إلى شبكات الأمان فهم بحاجة إلى مساعدة في تطوير نظم الزراعة المرنة (انظر القسم 2 في القسم 5.2 والقسم 6 في القسم 5.6).[84] على جانب آخر من النطاق، قد يحتاج **المزارعون الذين يمرون بمرحلة انتقالية** (المزارع الصغيرة والمتوسطة التي لديها أو قد يكون لديها بالفعل فرص مواتية خارج المزرعة) إلى المساعدة في تطوير المهارات والأصول المناسبة للنجاح في الاقتصاد غير الزراعي، بما في ذلك في المساعدة في العديد من الحالات في تطوير الأعمال التجارية الصغيرة، وهي مهمة بشكل خاص للنساء وغيرهم من الفئات المحرومة التي لديها خبرة قليلة في العمل خارج المزرعة (العنصر 2 في القسم 5.3 والقسم 4 في القسم 5.4 والقسم 5 في القسم 5.5).[85] وأخيراً، تحتاج **المزارع ذات التوجه التجاري**– غالباً من اجل إيجاد فرص عمل وإضافة قيمة، بما في ذلك من خلال التصدير، إلى الوصول إلى التقنيات المحسنة وممارسات إدارة الموارد الطبيعية، والمدخلات الحديثة، والائتمان والخدمات المالية الأخرى، والأسواق، وضمان الوصول إلى الأراضي والمياه.

الشكل 15 ديناميات الأمن الغذائي والتغذوي للأسر

61. **ديناميات الأمن الغذائي والتغذوي للأسر المعيشية.** الأسر المعيشية ذات الحصة الاكبر من انعدام الأمن الغذائي هي تلك الاسر التي لديها فرص محدودة للدخل بخلاف المساعدة (سواء من المنظمات الدولية أو المساعدة الاجتماعية). بالإضافة إلى ذلك، لوحظ أن التفاوت في النوع الاجتماعي يكون مع غياب الأمن الغذائي في الأسر الفلسطينية (ما يقرب من ربع الأسر التي يرأسها ذكور يعانون من انعدام الأمن الغذائي، مقارنة بثلث الأسر التي ترأسها إناث، وهو فارق مستقر نسبيًا عبر الزمن). وفي حالة الأسر أيضًا، ستتبع تدخلات خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 ديناميات تعزيز الأمن الغذائي والتغذوي، وضمان تحسين النتائج التغذوية (القسم 1 في القسم 5.1)، وتحسين الشمول الاجتماعي والاقتصادي (العنصر 2 في القسم 5.2) ودعم التنمية المجتمعية والإقليمية (القسم 6 في القسم 5.6) لزيادة الصمود والثبات. يوفر الشكل 15 تمثيلًا بيانيًا لديناميات الأسر المعيشية، مما يسهل الانتقال الفعلي نحو الأمن الغذائي (الأسهم الخضراء) والجهود المبذولة لتجنب الانكفاء إلى حالة انعدام الأمن الغذائي أو سوء التغذية (الأسهم الحمراء).[86]

الشكل 15. ديناميكيات الأمن الغذائي والتغذوي للأسر

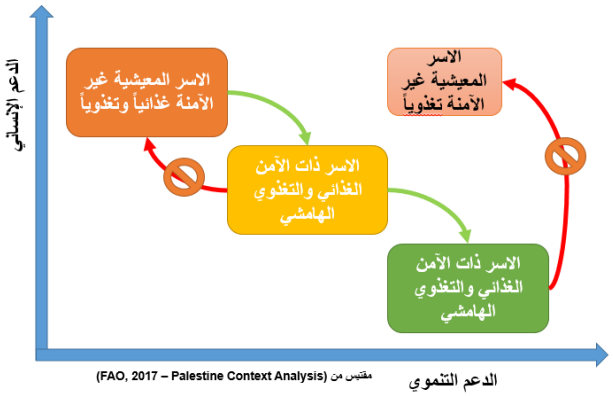

4.3 مجموعة منسقة من الاستثمارات العامة

62. تم توضيح الأقسام الستة التالية لمواجهة التحديات الرئيسية ذات الصلة:

1. **استثمارات خاصة بالتغذية.** تتناول خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 الأسباب المباشرة لسوء التغذية من خلال قسم مخصص. يعكس الاستثمار الخاص بالتغذية الحاجة إلى ضمان: **(أ)** العلاج؛ **(ب)** الوقاية؛ **(ج)** زيادة الوعي؛ **(د)** توليد البيانات (بما في ذلك المراقبة). سيرتبط هذا القسم أيضًا مع الهدف المتعلق بمجالات تدخل الهدف الثالث للتنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف الاول للتنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، مع استكمال الأهداف المحددة للتغذية في الهدف الثاني للتنمية المستدامة.

2. **الشمول الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين.** من خلال استهداف الشرائح الأكثر تهميشًا في المجتمع الفلسطيني والمؤسسات العاملة على الحد من التهميش وتعزيز صمود الناس، سيشمل هذا القسم برامج حماية اجتماعية فعالة وكفؤة، بالإضافة إلى فرص إضافية للشمول الاقتصادي – خاصةً للأشخاص الأكثر تهميشا مثل النساء والشباب واللاجئين، وكذلك من خلال القطاع الزراعي،

84 قد تثبت هذه التدخلات في العديد من الحالات أنها أكثر فعالية من حيث التكلفة وأكثر استدامة من بعض أشكال الحماية الاجتماعية التي تدعم حصريًا استهلاك السلع والخدمات وستحسن من قدرة صمود الأسرة على مواجهة انعدام الأمن الغذائي. لكن مزارعي الكفاف لديهم قدرة محدودة على دفع تكاليف المدخلات الحديثة أو الحصول على الائتمان، لذلك قد تكون هناك حاجة إلى تكنولوجيات وسيطة تتطلب القليل من المدخلات المشتراة، أو ستحتاج المدخلات إلى دعم كبير (FAO, 2017).

85 يمكن أيضًا تسهيل الانتقال إلى الاقتصاد غير الزراعي من خلال تأمين حقوق الأراضي والمياه وتطوير أسواق الأراضي الفعالة حتى يتمكن الناس من التخلص بسهولة أكبر من مزارعهم. نظرًا لأنه من المرجح أن يواصل العديد من المزارعين الذين يعملون بمرحلة انتقالية العمل كمزارعين بدوام جزئي، يمكنهم أيضًا الاستفادة من التقنيات المحسنة وممارسات إدارة الموارد الطبيعية التي تعمل على تحسين إنتاجيتهم في المزرعة (FAO, 2017).

86 مقتبسة من (FAO, 2017 – Palestine Context Analysis.)

وتنمية القدرات بما في ذلك على المستوى المؤسسي لضمان التحسين المنتظم في تقديم الخدمات لأولئك المحرومين. نتيجة لذلك، سيتم تحسين قابلية هؤلاء الاشخاص على التوظيف وتمكينهم والاعتماد على الذات في النهاية.

3. **تطوير سلاسل القيمة الغذائية الزراعية المستدامة والشاملة.** باعتماد نهج لدعم جميع قطاعات سلاسل القيمة الغذائية الزراعية، سيسمح هذا القسم بمعالجة الاختناقات الرئيسية المتعلقة بالحصول على المُدخلات، وأيضًا المعرفة المتعلقة بالإنتاج والتصنيع والتسويق (على المستوى المحلي والأسواق الخارجية). تشمل الميزات الرئيسية انشاء "**مركز المعرفة للمزارعين**" و "**مركز المعرفة التصديرية**"، ودعم جسر الفجوة في القدرة الحالية على الشمول المالي. تتمثل المعايير ذات الأولوية لتطوير سلسلة القيمة في تعظيم القيمة لكل قطرة ماء، وهي الاكثر ندرة للموارد المطلوبة. العمالة ومهارات ريادة المشاريع في قطاع الأغذية الزراعية ستكون نتائج فورية وهامة لهذه الاستثمارات. ومع ذلك، فإن الشرط الأساسي لنجاح قطاع الأغذية الزراعية هو إنفاذ واحترام معايير سلامة الأغذية وحماية المستهلك (انظر القسم 5).

4. **الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في سياق التغير المناخي.** في حين أن الوصول إلى الموارد الطبيعية المهمة للممارسات الزراعية المستدامة يعوقه الاحتلال، فإن هذا القسم يسعى الى تعظيم الكفاءة في استخدام الموارد التي يمكن الوصول إليها وزيادة توافر الموجود من خلال استصلاح الأراضي على نطاق صغير، وإعادة تأهيل المراعي، وزيادة توافر المياه من أجل الزراعة (بما في ذلك من مصادر غير تقليدية)، وتحسين إدارة المياه، والتحسينات في التكيف مع تغير المناخ، بما في ذلك الوصول إلى مصادر الطاقة المتجددة. تشير تحليلات بيانات أنماط المناخ إلى زيادة عامة في درجات الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية في كل من متوسط درجات الحرارة الدنيا والقصوى على حد سواء بين 1989 و2018 (المصدر: ECMWF)، وانخفاض مزعوم في هطول الأمطار (على الرغم من وجود "ثقة قليلة" في الحالة الأخيرة)؛ المرجع: NDC, 2016).[87] تستدعي هذه المتغيرات بذل جهد إضافي لتحسين استخدام الموارد الطبيعية وضمان اعتماد أنماط كفؤة تتكيف مع المناخ والطاقة المقترحة في هذا القسم.

5. **ضمان حماية المستهلك وسلامة الأغذية.** يهدف هذا القسم إلى زيادة قدرات السلامة الغذائية والمعايير الصحية والصحة النباتية لزيادة صحة المستهلكين الفلسطينيين وفرص التجارة المحلية / الدولية. تتطلب مراقبة سلامة الأغذية، من خلال اعتماد نهج متابعة شامل، نظامًا تشريعيًا ومؤسسيًا كليًا وداعمًا يوفر حماية لصحة المستهلكين والصحة العامة، فضلاً عن تشجيع الممارسات العادلة في الأولويات الوطنية لتجارة الأغذية. يتناول النهج الشامل التدخلات "من المزرعة إلى الشوكة"، التي تركز على صحة النبات وصحة الحيوان وسلامة الأغذية. تنمية القدرات المؤسسية هي محور ضمان الحد من ظهور الحالات المنقولة عبر الأغذية وتأثيرها على صحة الفلسطينيين، وكذلك زيادة ثقة المستهلكين الفلسطينيين بالسلع المنتجة وطنياً ودعم القدرة التجارية الوطنية والدولية للمنتجين للفلسطينيين (الارتباط مع القسم 3).

6. **تعزيز النهج الإقليمي والمسؤولية المشتركة.** تم تنفيذ هذا النهج من قبل العديد من الجهات الفاعلة في فلسطين، وخاصة بين منظمات المجتمع المدني. تكمن فرصة هذا النهج في قدرته على تعزيز الحوار المباشر داخل المجتمعات، وبين المجتمعات والمؤسسات الإدارية ذات الصلة، وكذلك بين المجتمع المدني والحكومة. إن فرصة تعزيز آلية العمل من القاعدة إلى القمة لتعزيز الاعتماد على الذات والصمود وتقرير المصير ليست فقط أولوية بالنسبة للمجتمع الفلسطيني، بل هي أداة قوية لضمان دمج الجهود الوطنية لدعم المجتمعات. إنها تتخطى الأقسام الأخرى، وتسهم في (إعادة) إنشاء التماسك الاجتماعي والصمود على المستوى المحلي من خلال دعم أنماط التنمية الإقليمية. تحتضن هذه المنطقة العرضية وتحفز استثمارات الشتات وتشجع إعادة التمسك في المناطق الريفية كشكل من أشكال الحفاظ على اهمية وقيمة الإقليم، والروابط الريفية الحضرية، وتعزيز نظم الإنتاج الزراعي وتوزيع الأغذية المستدامة على المستوى المحلي، في سياقات محددة مختلفة. على وجه التحديد، سيتضمن أيضًا استثمارات تهدف إلى زيادة الوعي الحساس بالتغذية من جانب المستهلكين والمجتمعات.

87 يتم توثيق البيانات المتعلقة بتغير المناخ في موجز الورقة الاستشرافية الخاصة بتغير المناخ. انظر المرجع في الملحق د.

63. تتم هيكلة الأقسام الستة في برامج (كما في الشكل 16) والتي ستتكون بدورها من مشاريع استثمارية فردية. ويوجد وصف لأقسام وبرامج خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 في القسم 5 التالي. إن تعميم ودمج الحساسية التغذوية في جميع مناحي خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 هو الخيار الأكثر فعالية للمساهمة في الجهود الخاصة بالتغذية وتحقيق أقصى قدر من النتائج التغذوية لأكثر المحرومين والمهمشين.

الشكل16 بنية نتائج خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022

الشكل 16. بنية نتائج خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022

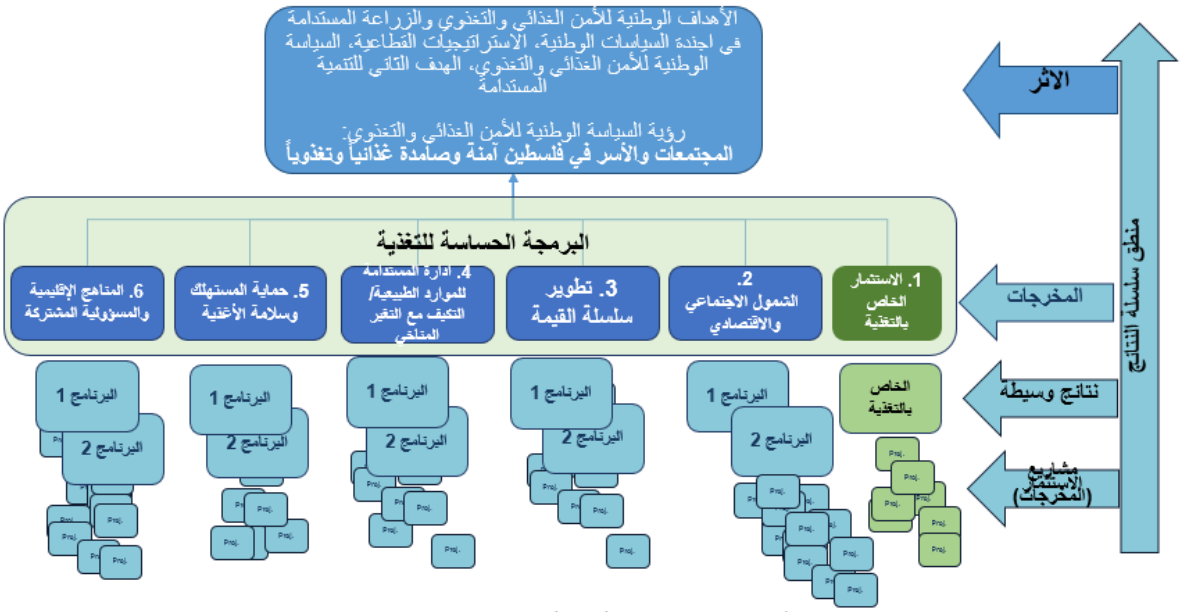

تربط بنية نتائج خطة الاستثمار الوطنية نتائج كل مشروع استثمار بأعلى مستويات سلسلة النتائج: أهداف الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة على النحو المحدد في السياسات الوطنية في إطار السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 والهدف الثاني للتنمية المستدامة. وبعبارة أخرى: يساهم كل مشروع من استثمارات خطة الاستثمار الوطنية في تحقيق أهداف السياسة الوطنية (أجندة السياسات الوطنية، السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، الاستراتيجيات القطاعية والقطاعية الفرعية والقطاعات المشتركة، ومقاصد الهدف الثاني للتنمية المستدامة على مستوى التأثير).

64. **النهج العنقودي**. تشدد الحكومة الفلسطينية المعينة حديثاً على ضرورة قيام فلسطين بإنشاء أنماط قوية للنمو الاقتصادي، بهدف خلق فرص عمل واحداث تنمية اجتماعية واقتصادية. في هذا، تتمثل الإستراتيجية السائدة في التركيز على تخصص "المجموعات العنقودية" الجغرافية، بناءً على ميزاتها النسبية مهنياً وإقليمياً. (تم تحديد مناطق قلقيلية وطوباس وطولكرم وجنين وشمال وادي الأردن كأولويات للزراعة والتنمية الزراعية الغذائية). ونظرًا لتحديد أولويات الاستثمار، فإن خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 تدعم هذا النهج وسيتم تنفيذه واختيار الاستهداف الجغرافي للاستثمارات بما يتماشى مع المؤشرات الحكومية الأكثر حداثةً ودعماً إلى حد كبير.

5. أقسام خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 وبرامج الاستثمار

65. **مجالات الاستثمار ذات الأولوية**. بالاعتماد على هيكل نتائج السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وعلى ضوء الأسباب المباشرة لانعدام الأمن الغذائي والتغذوي في البلاد، تم إجراء تمرين لتحديد الأولويات يحدد مجالات الاستثمار الرئيسية في خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022. في إطار الهدف الشامل المتمثل في الحد من انعدام الأمن الغذائي والتغذوي في البلد (بما في ذلك: **(1)** عكس الاتجاه السلبي في غزة، **(2)** الحفاظ على اتجاه التخفيض في الضفة الغربية،[88] **(3)** معالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية لدى الفئات أو المناطق المعرضة للخطر داخلها)، فإن مجالات الاستثمار ذات الأولوية تسعى لتحقيق أهداف متعددة. وتشمل هذه: **(أ)** ضمان الاندماج في المجتمع وفي الاقتصاد للسكان المحرومين والمهمشين؛ **(ب)** تحفيز الديناميات التحويلية على مستوى الأسرة والمزرعة والمؤسسات؛ **(ج)** تفضيل ظهور طريق نمو مستدام، يقوده القطاع الخاص؛ **(د)** تعزيز رأس المال الاجتماعي على مستوى المجتمع المحلي وفي الشبكات الرأسية لتعزيز صمود وثبات البلد.

66. بناءً على إطار السياسة والاستراتيجية الحالي، واستناداً إلى التحليلات التقنية ومشاورات أصحاب الشأن ذوي الصلة (انظر القسم 1.5)، تتألف خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 من ستة مجالات للاستثمارات ذات الأولوية (الأقسام) والتي بدورها تجمع ستة عشر برنامجاً استثمارياً ذا أولوية. تستجيب أقسام الاستثمار الستة للأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، والتي تتوافق مع السياسة الجامعة والإطار الاستراتيجي لفلسطين (أي أجندة السياسات الوطنية، والاستراتيجيات القطاعية والقطاعية الفرعية والاستجابة لها). تساهم جميع مجالات الاستثمار ذات الأولوية في أكثر من هدف استراتيجي واحد ونتائجه القطاعية (انظر السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، القسم 3.6 وما تلاه). الشكل 17 يوضح هذا التطابق.

الشكل 17 مساهمة خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 في الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي

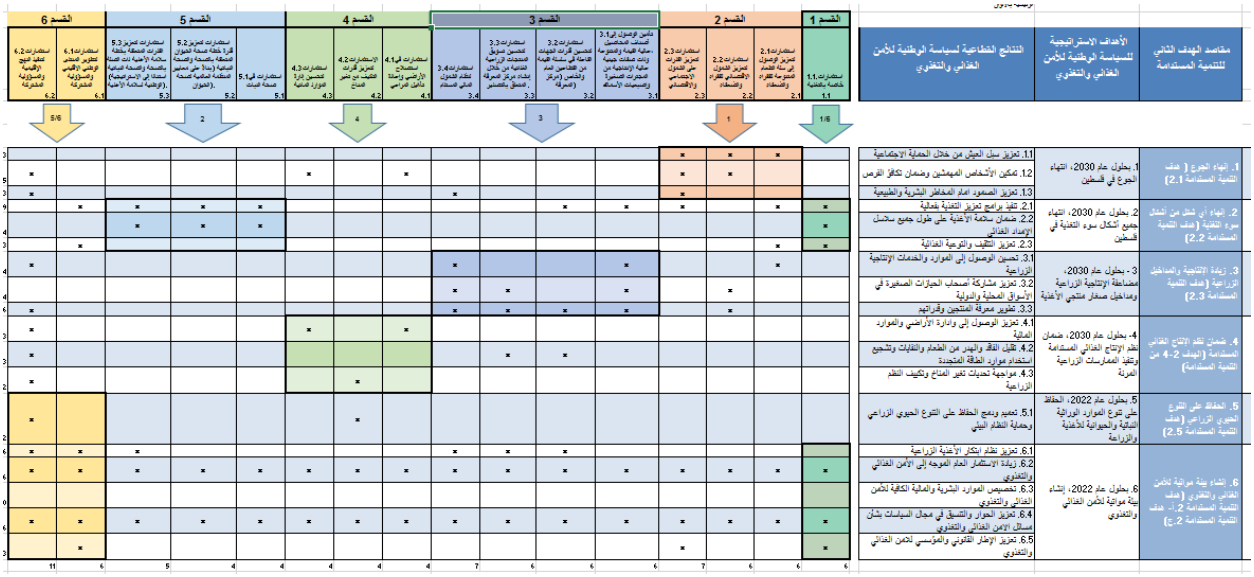

تمثل العلامات "x" التوافق بين نطاق أقسام خطة الاستثمار الوطنية والهدف الاستراتيجي/ النتائج القطاعية الخاصة بالسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي. تساهم أقسام خطة الاستثمار الوطنية في أكثر من هدف استراتيجي واحد، على الرغم من أنها تساهم في الغالب في هدف واحد. على سبيل المثال، يركز الجزء الأكبر من القسم 2 (الشمول الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين) على الهدف الاستراتيجي الأول، ولكن المساهمات تشمل الاهداف الاستراتيجية الثاني والثالث والسادس؛ أو يساهم القسم 3 (تطوير سلسلة القيمة) في الهدف الاستراتيجي الثالث، ولكن أيضًا يساهم في معظم العناصر الأخرى. بالتوازي مع ذلك، تساهم جميع الأقسام في الهدف الاستراتيجي السادس في جهودها للمساهمة في تنمية القدرات كأحد الأولويات الرئيسية التي تم تسليط الضوء عليها في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030.
ملاحظة: السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 6.3 يجب تخصيص "موارد بشرية كافية" لجميع الشركاء الحكوميين، ومع ذلك فهذه نفقات متكررة وليست استثمارًا وبالتالي لم يتم الاشارة اليها في الجدول أعلاه.

88 إشارة إلى مسح الأمن الغذائي الاجتماعي والاقتصادي، 2018 النتائج الأولية (SEFSec)، التي قدمت في رام الله في 10 كانون الاول 2018.

تعميم ودمج النوع الاجتماعي

67. **تعميم ودمج النوع الاجتماعي:** في فلسطين، يؤثر التفاوت وغياب المساواة بين النوع الاجتماعي بشكل كبير على الحالة الغذائية والتغذوية للأفراد؛ يزداد معدل انتشار انعدام الأمن الغذائي بين الأسر التي ترأسها نساء بنسبة 15 في المائة عن الأسر المعيشية التي يرأسها رجال (WFP, 2017)، ويرجع ذلك أساسًا إلى انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل وارتفاع معدلات البطالة وانخفاض الأجور. كإطار استثماري شامل وشمولي، تم تصميم خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 للتأكد من أن الآثار المترتبة على النساء والرجال في أي نشاط مخطط له تؤخذ في الاعتبار الكامل (UN ECOSOC, 1997). علاوة على ذلك، فإن خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 تُقِر بشكل كامل بأهمية ضمان المساواة بين المرأة والرجل في الإنتاج الزراعي والتنمية الريفية المستدامة من أجل القضاء على الجوع والفقر.[89] يتوافق تعميم ودمج النوع الاجتماعي تمامًا مع اجندة السياسات الوطنية 2017–2022، التي تنص على أنه "يجب تقييم السياسات الحكومية من حيث تأثيرها على النساء والفتيات والطرق التي يتم بها تعزيز مبادئ المساواة بين الجنسين"، ومع الأولوية رقم 18 من اجندة السياسات الوطنية. تهدف المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، على وجه التحديد، إلى "إزالة الحواجز التي تحول دون المشاركة الكاملة للمرأة في المجتمع والتنمية الاقتصادية والحياة العامة".

68. في إطار السياسات هذا، **تقوم خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 بتعميم ودمج منظور المساواة بين النوع الاجتماعي** في جميع أقسامها الاستثمارية من خلال المساهمة في تحسين وصول المرأة إلى الموارد والخدمات والمُدخلات الزراعية، حيث يمكن أن تزيد من كفاءة وإنتاجية المزارع الصغيرة إلى حد كبير، بينما زيادة وصول النساء الريفيات إلى فرص العمل اللائقة وفرص السوق يمكن أن يُحَسِّن أجورهن. يشتمل أحد العوامل المهمة للنتائج التغذوية (كما هو موضح أيضًا في مسار تمكين المرأة – راجع القسم التالي والشكل 18)[90] على حقيقة أنه عندما تتعزز قوة كسب المرأة، فإنها تكون قادرة على المشاركة على قدم المساواة مع الرجل في صنع القرارات المنزلية والمجتمعية. عادةً ما يُترجم تمكين المرأة هذا إلى تحسين تغذية الأطفال ورفاههم، مما يقلل من مخاطر انتقال دائرة سوء التغذية والفقر بين الأجيال ودعم النمو الاقتصادي على المدى الطويل. إن التركيز على تمكين المرأة (خاصة في حالة زيادة قوة المرأة في الكسب) لا يخلو من المخاطر التي قد يراها الرجل تهديداً. للتخفيف من هذا الخطر، من المهم إشراك الرجال كشركاء وحلفاء من أجل تمكين المرأة. بالإضافة إلى ذلك، يجب استكمال الاستثمار الذي يراعي الفوارق بين النوع الاجتماعي في مجالات الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة بتدخلات تساعد على الحد من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر للمرأة وإعادة توزيعها، وهو أمر ضروري لتمكين المرأة من الاستفادة بفعالية من فرص العمل وغيرها من فرص توليد الدخل.

تعميم ودمج التغذية

69. **تشمل الاستثمارات الحساسة للتغذية،** تعميم ودمج التغذية في جميع أقسام خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، الاستثمارَ الذي يعالج الأسباب الأساسية لسوء التغذية (الفقر وانعدام الأمن الغذائي)، بالاعتماد على قطاعات مثل الغذاء والزراعة والحماية الاجتماعية والتعليم والبيئة وغيرها. أضافت خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 أهدافًا واضحة للتغذية مع أهداف قابلة للقياس على مستوى التأثير وعلى امتداد أقسامها من خلال الجهود المنسقة عبر قطاعات وتخصصات متعددة. في فلسطين، تتسم المنهجيات الحساسة للتغذية بأهمية كبيرة بسبب ارتفاع مستويات الفقر وانعدام الأمن الغذائي وتأثير ذلك على التغذية. عند تفعيل المنهجيات الحساسة للتغذية في فلسطين، **يجب إيلاء الاهتمام لتنفيذها على نطاق واسع وبطريقة تصل إلى شرائح المجتمع المهمشة الأكثر عرضة لسوء التغذية أو التي تعاني بالفعل من سوء التغذية.**

70. على المستوى التشغيلي، يتم تحديد أولويات التغذية من خلال السياسة الوطنية للتغذية، والاستراتيجيات وخطة العمل 2017–2022. بالإضافة إلى ذلك، وضعت منظمة الأغذية والزراعة إطارًا للاستثمارات الحساسة للتغذية، حيث حددت ستة مجالات للنتائج التغذوية تتأثر بشكل مباشر بالزراعة والتنمية الريفية والنظم الغذائية.[91]

89. FAO 2013: Policy on gender equality. Attaining Food Security Goals in Agriculture and Rural Development (http://www.fao.org/3/i3205e/i3205e.pdf.

90. تم وصف مسار تمكين المرأة (مقتبس من: Gillespie, Harris and Kadiyala, 2012) في الورقة الاستشرافية لخطة الاستثمار الوطنية حول أولويات واستثمارات البرمجة الحساسة للتغذية في الملحق د.

91. FAO, 2017: Compendium of indicators for nutrition-sensitive agriculture (available at http://www.fao.org/3/a-i6275e.pdf).

71. تعرض الفقرات التالية الوصف العام لكيفية تشغيل المسارات الستة في سياق خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022.

- **الأولوية 1: التعاون والتنسيق مع القطاعات الأخرى لتحسين التغذية.** ان برامج الأغذية والزراعة وحدها لا تؤثر بالضرورة على الحالة التغذوية. وعلى هذا النحو، أولاً، تهدف خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 إلى التعاون والتنسيق مع القطاعات الأخرى بهدف محدد هو تحسين التغذية، مع ضمان رصد نتائج التغذية من السياسات والاستثمار. تشمل القطاعات ذات الصلة: الوصول إلى برامج الصحة والمياه والصرف الصحي والتعليم والحماية الاجتماعية. يمكن تضافر الجهود لاستهدف نفس المناطق التي تتلقى تدخلات تغذوية أو تنسيق الأنشطة مثل الشراء من المزارعين المحليين من الأطعمة المتنوعة تغذوياً لتزويد المقاصف المدرسية المحلية وبرامج التغذية المدرسية / وجبة منتصف اليوم.

- **الأولوية 2: دمج تغيير السلوك الاجتماعي وإجراءات التثقيف الغذائي في الاستثمارات الغذائية والزراعية التي تستند إلى المعارف والمواقف والممارسات المحلية القائمة.** يشجع التثقيف في مجال التغذية الناس على اتباع نظام غذائي صحي، كما أنه وسيلة لزيادة الطلب على المنتجات الزراعية المحلية وتشجيع الموردين المحليين، مثل المنتجين والمُصَنّعين وتجار التجزئة، على توفير الأطعمة الغنية بالمغذيات.

- **الأولوية 3: تمكين المرأة.** يرتبط دخل المرأة وسلطة اتخاذ القرار بتحسين التغذية لأفراد الأسرة بسبب الدور الذي تلعبه النساء عبر الثقافات كمزودات وحارسات لبوابات تغذية الأسرة ورعاية الأطفال والصحة. علاوة على ذلك، تأخذ العدالة بين النوع الاجتماعي في الاعتبار الدور المركزي للمرأة في ترجمة المدخلات والنواتج الزراعية إلى تأثيرات غذائية، والأهم هو حق أساسي من حقوق الإنسان.

- **الأولوية 4: الحفاظ على أو تحسين قاعدة الموارد الطبيعية.** للحفاظ على وتحسين توافر التنوع الغذائي ينبغي على الأنشطة أن تستخدم الموارد الطبيعية بطريقة مستدامة، وأن تسهم في التكيف مع تغير المناخ، وأن تتخذ تدابير لضمان الحفاظ على التنوع الحيوي وأن لا تقوّض المحاصيلُ أو الممارساتُ الزراعية قواعدَ الموارد الطبيعية. تُعَد المياه والتربة والهواء والمناخ والتنوع الحيوي عناصر هامة لسبل عيش المزارعين المعرضين للخطر وقدرتهم على الصمود وللأمن الغذائي والتغذوي المستدام للجميع. إن إدارةَ الموارد المائية ذاتُ أهمية خاصة لمعالجة الأمراض المنقولة وضمان مصادر المياه المنزلية الآمنة والمستدامة والاستخدام الآمن للطعام.

- **الأولوية 5: تسهيل تنويع الإنتاج، وزيادة إنتاج المحاصيل الكثيفة المغذية والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك على نطاق صغير.** يمكن أن تكون نظم الإنتاج المتنوعة مهمة للمنتجين سريعي التأثر لضمان الصمود في مواجهة صدمات المناخ والاسعار، واستهلاك أكثر تنوعًا للأغذية، والحد من تقلبات الأغذية والمداخيل الموسمية، وزيادة توليد الدخل بشكل أكثر إنصافاً للنوع الاجتماعي.

- **الأولوية 6: توسيع الأسواق وقدرة الفئات المهمشة على الوصول إلى الأسواق، وخاصة لتسويق الأطعمة المغذية.** عند العمل مع سلاسل القيمة الفردية التي تركز على المنتجات الموجهة للأسواق، عادة ما تكون مهلة التنويع محدودة. ومع ذلك، في بعض الحالات، قد تكون فرص السوق حافزًا للمزارعين على إنتاج الأطعمة المغذية التي يحتمل أنهم لا يستهلكونها بخلاف ذلك. عادةً ما تستهدف استراتيجيات سلسلة القيمة والتسويق المزارعين والمنتجين وتجار التجزئة الذين يمتلكون أصولاً كافيةً للاستثمار والإنتاج على نطاق واسع ويكونون أكثر قدرة على المنافسة، وبالتالي فهم ليسوا الفئات السكانية الأكثر تهميشًا. ومع ذلك، يمكن اتخاذ تدابير لتعزيز المساهمة التغذوية للاستثمارات في سلاسل قيمة محددة، وذلك بجعلها حساسة للتغذية وتعود بفوائد تغذوية على كل من موردي الأغذية – المنتجين والمُصَنّعين وتجار التجزئة – والمستهلكين. بشكل عام، من المهم النظر في سلاسل القيمة الفردية كجزء من نظام الأغذية الأوسع لتحديد كيف يمكنهم المساهمة في تحسين النظم الغذائية المحلية.

72. في حين أن جميع المسارات الستة حاسمة وتمثل مرجعًا مفيدًا لتصميم تدخلات محددة ضمن أقسام خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، فقد تم تصميم الأنشطة الحساسة للتغذية، لغرض خطة الاستثمار، باتباع ثلاثة مسارات ذات أولوية كخطوة أولى لمدة ثلاث سنوات هي فترة حياة الخطة. وتشمل مسارات الأولوية: **(أ)** مسار الإنتاج، **(ب)** مسار الدخل، **(ج)** مسار تمكين المرأة، مع زيادة الاهتمام بالتثقيف في مجال التغذية (الشكل 18). بالإضافة إلى ذلك، يتم تعميم ودمج التغذية في الأقسام الأخرى لخطة الاستثمار وفقًا لتوجيهات منظمة الاغذية والزراعة المتاحة بشأن تعميم ودمج التغذية في خطط الاستثمار الزراعي.

الشكل18 مسارات من الغذاء والزراعة إلى التغذية ذات الأولوية في خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022

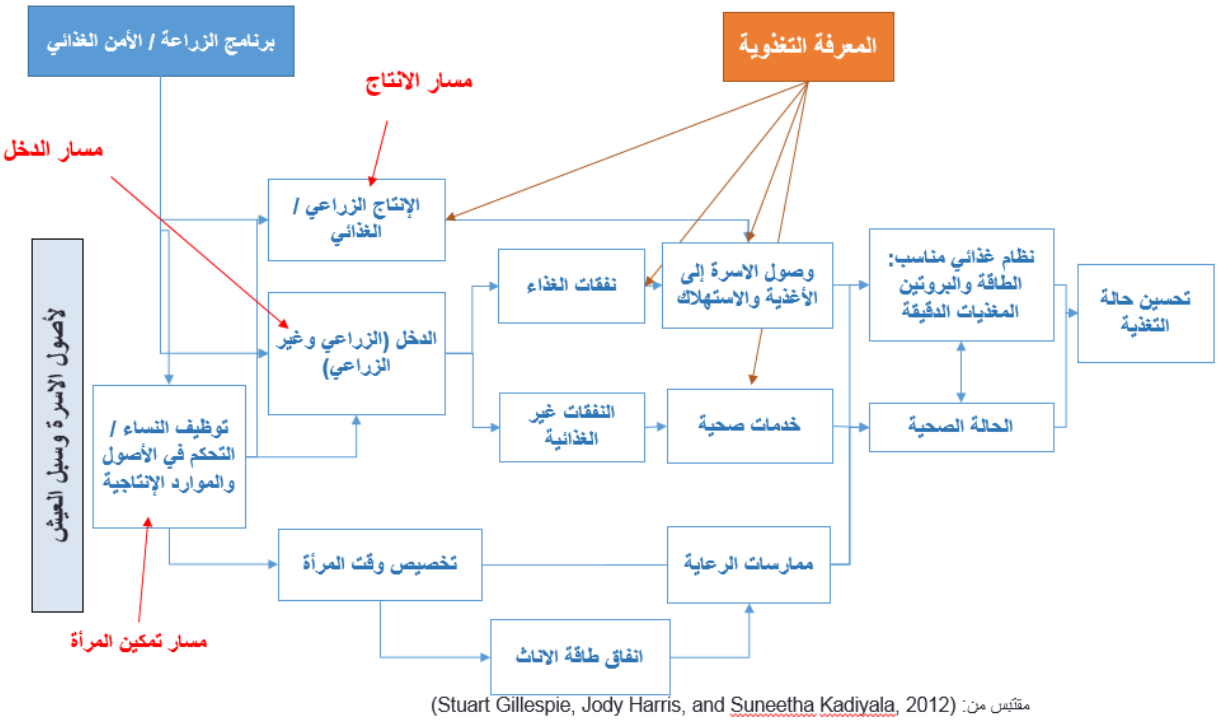

مقتبس من: (Stuart Gillespie, Jody Harris, and Suneetha Kadiyala, 2012)

73. يحوي الملحق ث مجموعة غير مفصلة من الاستثمارات الحساسة للتغذية والمضمنة في خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، والتي بدورها تتضمن ميزانية إرشادية مدرجة في تكاليف أقسام خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 (القسم 5.7).

5.1 القسم 1. الاستثمارات الخاصة بالتغذية

74. للتأثير على العوامل المحدِّدة والمحركة لسوء التغذية في فلسطين على المدى القصير والطويل، سيكون لخطة الاستثمار الوطنية نهج مزدوج:

(أ) **تعزيز التدخلات الخاصة بالتغذية**، التي تعالج الأسباب المباشرة لسوء التغذية، عن طريق تنفيذ استثمارات محددة.

(ب) **تشجيع الاستثمارات الحساسة للتغذية** التي تعالج الأسباب الكامنة لسوء التغذية، من خلال تعميم ودمج التغذية في جميع أقسام خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022.

75. يتم تضمين جميع **التدخلات الخاصة بالتغذية** في قسم واحد مخصص لبرنامج واحد، مخصص لمعالجة الأسباب المباشرة لسوء التغذية التي لن يتم التعرض لها بواسطة الأقسام الأخرى في خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 لأن تشتيتها سيخفف من أهميتها مع الخطر النهائي من الإهمال أو نقص التمويل. وهي تشمل التدخلات المنبثقة عن البرامج الجارية لوزارة الصحة[92] والتي تركز على ضمان: **(أ)** العلاج؛ **(ب)** الوقاية؛ **(ج)** زيادة الوعي؛ **(د)** توليد البيانات (بما في ذلك المراقبة). من خلال تضمين التدخلات ذات الصلة المختارة في مجال التغذية، فإن هذا القسم سيؤدي إلى جسر الفجوات المتعلقة بالهدف الثالث للتنمية المستدامة (الصحة الجيدة والرفاه) والهدف الأول للتنمية المستدامة (القضاء على الفقر)، مع استكمال أهداف التغذية المحددة في الهدف الثاني للتنمية المستدامة (القضاء على الجوع).

76. تشمل الاستثمارات المحددة في مجال التغذية المتوخاة في خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022: **انشاء البيانات** ومراقبة مستويات التغذية من خلال تحديد الاتجاهات الغذائية (نظام رصد التغذية) والأسباب الكامنة وراء ذلك؛ مراقبة النمو بين الأطفال حتى 5 سنوات؛ تنفيذ المدونة الوطنية لتسويق بدائل حليب الأم. **تغيير السلوك الاجتماعي وحملات الاتصال** (بما في ذلك حملات التوعية بشأن النظم الغذائية الصحية والتغذية باستخدام وسائل

[92] برنامج الرصد التغذوي؛ برنامج الحد من نقص العناصر الغذائية الدقيقة؛ برنامج تدعيم الأغذية؛ برنامج دعم وحماية وتشجيع الرضاعة الطبيعية؛ برنامج تشجيع الاكل الصحي والنشاط البدني؛ برنامج تسجيل الاغذية الخاصة؛ متابعة نمو الاطفال الاقل من 5 سنوات؛ الوقاية وعلاج مشاكل السمنة والامراض التغذوية المرتبطة بالأمراض المزمنة؛ برنامج الحد من تناول الملح والسكر والدهون المشبعة والمتقابلة؛ برنامج ادارة الاغذية التكميلية للأطفال؛ ومعالجة حالات سوء التغذية الحاد والمزمن.

التواصل الاجتماعي، وبرامج إشراك الشباب، للحد من تناول الدهون المشبعة والدهون غير المشبعة والسكر) وتشجيع التنويع الغذائي؛ الحد من تناول الملح والأحماض الدهنية غير المشبعة والأحماض الدهنية المشبعة؛ تعزيز النظام الغذائي وبرامج النشاط البدني. **الوقاية والعلاج** من نقص المغذيات الدقيقة، مكملات المغذيات الدقيقة (بما في ذلك الحديد وحمض الفوليك وفيتامين أ والمغذيات الدقيقة المتعددة)، إغناء الأغذية (إغناء الدقيق، إضافة اليود إلى الملح)، الحماية والتشجيع ودعم الإرضاع الحصري من الثدي (حتى 6 أشهر). الترويج للتغذية التكميلية المناسبة والآمنة وفي الوقت المناسب للرضع وتنوع النظام الغذائي للأطفال (بما في ذلك مبادرة المستشفيات الصديقة للأطفال). تعزيز التغذية المناسبة بين أطفال المدارس؛ الوقاية والعلاج من السمنة. إدارة سوء التغذية الحاد والمعتدل؛ تحسين وتوسيع نظام تسجيل الأغذية الخاص الحالي.

➔ **النتيجة.** بحلول عام 2022، تحسين الحالة الغذائية للشعب الفلسطيني.

الميزانية

الأقسام والبرامج (مليون دولار)	جاري 2020–2022	الالتزام الميسر 2020–2022	العجز التمويلي خطة الاستثمار 2020–2022	الميزانية الاجمالية لخطة الاستثمار 2020–2022
1.1 الاستثمارات الخاصة بالتغذية	0.8	0.3	1.5	2.6

تحديث أرقام الموازنة: 27 حزيران 2019

5.2 القسم 2. الشمول الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين

77. **الأساس المنطقي.** يعتمد جزءٌ كبيرٌ من السكان – الفقراء والمهمشين والعاطلين عن العمل وغير الآمنين على الدعم الإنساني للشركاء الخارجيين. وامام خطر مواجهة إرهاق الجهات المانحة مما قد يؤدي إلى زيادة التهميش والفقر في البلد، تحتاج البلاد إلى تعزيز وشائج التنمية الإنسانية من خلال تحسين تنسيق الاستجابة الإنسانية والتنسيق العالي مع التدخلات الإنمائية بما يضمن الآثار المستدامة. إن تخصيص أحد أقسام خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 للشمول الاجتماعي والاقتصادي للأسر الفقيرة والمهمشة سيساعد على: **(1)** ضمان تخصيص الاستثمارات العامة للأمن الغذائي والتغذوي بحيث تلبي احتياجات أشد الفئات تهميشاً؛ **(2)** تحسين واستدامة تأثيرات التدخلات الجارية؛ **(3)** تسهيل تعزيز وشائج التنمية الإنسانية. علاوة على ذلك، يوجد للحماية الاجتماعية دورٌ تحويليٌ من خلال قدرتها على إعادة توجيه التركيز إلى ما بعد البقاء اليومي نحو الاستثمارات وتوليد الأصول الإنتاجية.

78. **التركيز على غزة.** التركيز على الشمول الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين في قطاع غزة يشمل التخرج ودعم الصيادين والمزارعين المهمشين لضمان دعم سبل عيشهم والانتقال إلى الحداثة حيثما أمكن ذلك (روابط مع القسم 3). بالنظر إلى الأهمية الكبيرة لانعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة، هناك حاجة إلى بذل جهود إضافية لمراجعة نظام إيصال التحويلات النقدية والعينية لتجنب التأخير وتحسين الاستهداف الفعال.

أولويات أصحاب الشأن. كرؤية عامة، فإن هدف أصحاب الشأن يكمن في رؤية مجتمعاً مُمَكَّناً يقوم، ايضاً من خلال التضامن والتعاون، بتوفير الموارد وفرص توليد الدخل والأمن الغذائي للفقراء والمهمشين من المزارعين والصيادين والبدو والأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة والذين يعيشون في منطقة ج. تتضمن الحاجات المعلنة صراحةً للاستثمار في خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 ما يلي: **(أ)** معايير اختيار واضحة ومتماسكة لبرامج الحماية الاجتماعية؛ **(ب)** التعزيز الجاد للقدرات الإنتاجية للمزارعين والصيادين والرعاة، وخاصة للأشخاص المهمشين والفقراء (مع إيلاء اهتمام خاص للنساء)؛ **(ج)** إنفاذ قوانين التسويق من أجل حماية قدرات تَخَرُّج المنتجين الصغار والمهمشين؛ **(د)** ضمان حماية المستهلك وتغذية الفقراء والأكثر تهميشا.

- **النتيجة.** بحلول عام 2022، تمكين الأسر الفقيرة والمهمشة من الوصول الاقتصادي والمادي إلى الغذاء المطلوب كماً ونوعاً حتى في حالات الصدمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية.

- **برامج القسم:**

البرنامج 2.1: تعزيز الوصول إلى الأغذية المتنوعة للفقراء والمهمشين. يتوخى هذا البرنامج تنفيذ التدخلات التالية:

- **زيادة تغطية الفقراء والمهمشين من خلال تدخلات محددة للحماية الاجتماعية** تشمل برامج التحويلات النقدية والتأمين الطبي المجاني وإعفاءات من الرسوم المدرسية والقسائم الإلكترونية وتدخلات التمكين / الصمود الاقتصادي للأسر الفقيرة والمستفيدين من الشبكات للأمان الاجتماعي التي تنفذها وزارة التنمية الاجتماعية؛ وكفالة الأيتام، وبرنامج المساعدة النقدية غير المشروطة (الزكاة) والمساعدة العينية التي تنفذها وزارة الأوقاف والشؤون الدينية؛ التغذية المدرسية التي تنفذها وزارة التعليم.

- **إعادة تركيز تدخلات الحماية الاجتماعية على مقاومة الصدمات للفقراء والمهمشين**، من خلال تعزيز ما يلي: التأكد من ان وزارة التنمية الاجتماعية تقوم بتنفيذ المساعدة الطارئة بالتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية؛ ضمان آلية استهداف موثوقة لدى الصندوق الفلسطيني لدرء المخاطر والتأمينات الزراعية لضمان استفادة المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة من خطط التعويض.

- **تعزيز التغذية داخل برامج الحماية الاجتماعية الرئيسية**[93] **وبرامج القسائم الإلكترونية**، من خلال: توفير سلات غذائية متنوعة للفقراء والمهمشين؛ تعزيز التعاون مع وزارة الصحة لتنفيذ التثقيف التغذوي؛ وتشجيع التدخلات التكميلية لتطوير الحدائق المنزلية لصالح أشد الناس فقراً. وسيشمل ذلك وضع المبادئ التوجيهية الغذائية القائمة على الطعام، مع التأثير المباشر على برامج الحماية الاجتماعية ولكن مع جمهور أوسع.

البرنامج 2.2: تعزيز الشمول الاقتصادي للفقراء والمهمشين.

- **تشجيع العمل الحر للفقراء والمهمشين** – خاصة بالنسبة للبدو والشباب والنساء في النظم الغذائية، من خلال: (أ) تحسين وإعادة توجيه برنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة (DEEP) والتدخلات التكميلية من خلال التعاون بين وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الزراعة ووزارة العمل ووزارة الصحة؛ (ب) التوسع في التمكين الاقتصادي لصندوق الزكاة (الذي تنفذه وزارة الأوقاف والشؤون الدينية) بمشاركة وزارة الزراعة ووزارة التنمية الاجتماعية ووزارة العمل ووزارة الصحة؛ (ج) تشجيع الاستثمارات المجتمعية من خلال تجربة مجموعة من التدخلات المجتمعية مع برامج المساعدة الاجتماعية (الروابط مع القسم 6 – الفقرة 5.6).

- **دعم قابلية توظيف الفقراء والمهمشين** – وخاصة الشباب والنساء، من خلال: تحسين فرص الحصول على/ ونوعية التعليم والتدريب الفني والمهني التي تنفذها وزارة العمل والصندوق الفلسطيني للتوظيف والحماية الاجتماعية للعمال؛ وتجربة قيام الصندوق الفلسطيني للتوظيف والحماية الاجتماعية للعمال بتنفيذ تدخلات "النقد مقابل العمل"، وخاصة في قطاع الأغذية.

- **تحسين وصول الفقراء والمهمشين إلى قروض التمويل الأصغر** في قطاعي الزراعة وصيد السمك، مع استثمارات محددة تشمل الدعم من خلال "خدمات تطوير الأعمال" للقروض الصغيرة التي تولدها برامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة (DEEP) والصندوق الفلسطيني للتوظيف والحماية الاجتماعية للعمال والمؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي (الروابط مع برنامج الشمول المالي 3.4 لخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، القسم 5.3).

البرنامج 2.3: تعزيز القدرات على تنفيذ البرامج التي تشجع الشمول الاجتماعي والاقتصادي.

- **تعزيز القدرات التشغيلية للحكومة من أجل الشمول الاجتماعي والاقتصادي** (بما في ذلك: الاستهداف والمتابعة والتقييم، والقدرات المالية، والقدرات الإدارية، والموارد البشرية)، عن طريق: (أ) إنشاء سجل اجتماعي يتم تحديثه بانتظام، مع دمج مؤشرات الفقر متعدد الأبعاد للاستهداف (بما في ذلك مؤشرات الأمن الغذائي والتغذوي – على سبيل المثال، من المسح الاجتماعي والاقتصادي والأمن الغذائي (SEFSec)، ومسح

93 بما في ذلك برنامج التحويلات النقدية (CTP)، البرنامج الاقتصادي لتمكين المهمشين (DEEP).

الإنفاق والاستهلاك الفلسطيني، وبرنامج الرصد التغذوي)،[94] ومن خلال تحسين آلية التعامل مع الشكاوى عبر مشاركة أقوى من المجتمعات المحلية؛ **(ب)** تعزيز نظام معلومات سوق العمل الفلسطيني من خلال جمع كل المعلومات المطلوبة والمحدثة؛ **(ج)** تطوير نظام مُحْكم للمتابعة والتقييم لوزارة التنمية الاجتماعية لاستخدامه بانتظام لتحسين تصميم البرامج الداعمة للفقراء؛ **(د)** تدريب جميع الموظفين، على الصعيدين اللامركزي والمحلي لوزارة التنمية الاجتماعية على نهج إدارة الحالات[95] وعلى النهج الإقليمي والمسؤولية المشتركة؛ **(هـ)** تعزيز آليات إيصال التحويلات النقدية والعينية التي تقودها الدولة في الضفة الغربية وغزة لتجنب التأخير وتحسين الاستجابة، بناءً على مراجعة أنظمة التسليم[96] (الروابط مع برنامج الشمول المالي 3.4 لخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، في القسم 5.3)؛ **(و)** تحليل آثار تدخلات الحماية الاجتماعية على الاقتصاد المحلي لتأمين القدرات المالية للقطاع؛ **(ز)** دعم إنشاء نظام متعدد القطاعات للمتابعة والمعلومات مع مؤشرات غذائية وتغذوية مناسبة لتقييم فعالية الاستثمار الحساس في التغذية وتتبع التقدم المنجز؛ **(ح)** تعزيز نظام مراقبة التغذية.

- **تعزيز الاتساق بين الوزارات في سياسات وبرامج الشمول الاجتماعي والاقتصادي**، من خلال: **(أ)** إضفاء الطابع الرسمي على استخدام السجل الاجتماعي التابع لوزارة التنمية الاجتماعية لأي نوع من التدخلات المناصرة للفقراء في فلسطين، ولأي أنشطة استجابة لحالات الطوارئ ونشاطات التعويض التي يقوم بها الصندوق الفلسطيني لدرء المخاطر والتأمينات الزراعية؛ **(ب)** إنشاء سجل للمزارعين؛ **(ج)** إنشاء نظام للتشغيل البيني وإطار قانوني لتبادل المعلومات بين السجل الاجتماعي، وسجل المزارعين ونظام معلومات سوق العمل؛ **(د)** ضمان استخدام السجل الاجتماعي وأنظمة المتابعة والتقييم التابعة لوزارة التنمية الاجتماعية لأي مؤسسة تنفذ برامج الشمول الاجتماعي والاقتصادي؛ **(هـ)** تطوير قدرات موظفي وزارة الزراعة، وزارة العمل، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم لتحسين التنسيق والتآزر ضمن برامج الشمول الاجتماعي والاقتصادي؛ **(و)** إنشاء آليات تنسيق بين المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي والصندوق الفلسطيني للتوظيف والحماية الاجتماعية للعمال؛ **(ز)** وضع استراتيجية وطنية للحد من الفقر، وتوضيح دور كل وزارة ومؤسسة وطنية للشمول الاجتماعي والاقتصادي ودمج الجوانب المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي؛ **(ح)** إجراء عمليات تقييم مواضيعية لقياس آثار تدخلات مختلف الوزارات التي تنفذ الحماية الاجتماعية وخلق فرص العمل للفقراء والمهمشين، وتقييم أوجه تآزرها المحتملة مع الأنشطة الأخرى القائمة، بشأن الأمن الغذائي والتغذوي والشمول الاقتصادي، لوضع مبادئ توجيهية وطنية.

- **إضفاء الطابع المؤسسي على برامج الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي ومواءمتها**، من خلال: **(أ)** الدراسات وورش العمل وإدارة المعرفة؛ **(ب)** تجنيد الموارد المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وإنشاء آلية للتحشيد لصندوق الطوارئ المشترك في حالة الصدمات؛ **(ج)** تشجيع استخدام السجل الاجتماعي، ونظام معلومات سوق العمل، وسجل المزارعين من قبل جميع الشركاء الخارجيين الذين ينفذون برامج تعزز الشمول الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين؛ **(د)** تعميم استخدام نظام الاستهداف والمتابعة والتقييم في وزارة التنمية الاجتماعية كنظام رسمي لبرامج الإدماج الاجتماعي والاقتصادي؛ **(هـ)** إضفاء الطابع المؤسسي على منصات التنسيق الحالية أو إدامتها على الصعيدين السياسات والتقني (بما في ذلك على المستويات المحلية) لتحسين التنسيق بين قطاعات الأمن الغذائي والتغذوي والتمكين الاقتصادي؛ **(و)** تنظيم حوار وطني حول العلاقة بين التنمية الإنسانية ووضع خطة عمل وتنفيذ الأنشطة.

الميزانية

الأقسام والبرامج (مليون دولار)	جاري 2020–2022	الالتزام الميسر 2020–2022	العجز التمويلي خطة الاستثمار 2020- 2022	الميزانية الاجمالية لخطة الاستثمار 2020–2022
القسم 2	**73.8**	**83.5**	**26.8**	**184.1**

94 توجد روابط محتملة أيضًا مع تعزيز نظام مراقبة التغذية.

95 عملية مساعدة المستفيدين الأفراد من خلال الدعم المباشر لنوع العمل الاجتماعي وإدارة المعلومات:
(http://www.cpcnetwork.org/wp-content/uploads/2014/08/CM_guidelines_ENG_.pdf).

96 اعتمادا على ارشادات النظام الغذائي الوطني.

2.1 تعزيز الوصول إلى سلة الغذاء المتنوعة للفقراء والمهمشين	59.8	0.3	9.3	69.4
2.2 تشجيع الشمول الاقتصادي للفقراء والمهمشين	13.7	83.1	15.0	111.8
2.3 تعزيز القدرات على تنفيذ برامج تعزز الشمول الاجتماعي والاقتصادي	0.4	-	2.5	2.9

تحديث أرقام الموازنة: 27 حزيران 2019

5.3 القسم 3. تطوير سلاسل القيمة الغذائية الزراعية المستدامة والشاملة

79. **الأساس المنطقي**. على الرغم من أن تطوير سلاسل القيمة الغذائية الزراعية تواجه العديد من العوائق المتعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، لا سيما ما يرتبط منها بالنقل الداخلي والتجارة عبر الحدود والجمارك (سواء لاستيراد المدخلات وتصدير البضائع)، الا ان تطوير سلاسل القيمة الغذائية تلعب دورًا محوريًا للاقتصاد والأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين. حتى مع ارتفاع تكاليف الإنتاج والمعاملات ذات الصلة، هناك فرص قوية في السوق لمنتجات البستنة الفلسطينية، على الصعيدين المحلي والدولي (30 في المائة من قيمة الصادرات هي الزراعة وصناعة الأغذية الزراعية). على مستوى سوق الصادرات، هناك إمكانات جيدة بسبب الميزة الموسمية للمنتجات الزراعية المتعددة، وميزة القرب لأسواق الاستيراد المتعددة (دول الخليج بشكل رئيسي)، وميزة المعرفة الفنية بسبب التراكم التاريخي للمعرفة والوصول إلى المعرفة في إسرائيل. يُقال[97] إنه بالنسبة للتمور الممتازة، والأعشاب الطازجة والمنتجات المتخصصة مثل الزعتر، والمريمية، والفريكة، والسماق، فإن الطلب أكبر من العرض. الفواكه الاستوائية والفواكه ذات النواة الحجرية، عنب المائدة، ومحاصيل التوت قد تحل محل كميات كبيرة من الفواكه ذات المنشأ الإسرائيلي وتُسوَق في السوق الفلسطينية. تتجه صناعات اللحوم والألبان نحو السوق المحلية، حيث تطلب الصناعات الزراعية المحلية إمدادات مستقرة من المواد الخام. كما يتزايد الطلب الداخلي على الأسماك، مما يوفر فرصًا جيدة للاستزراع المائي داخل البلاد، خاصة في الضفة الغربية.

80. **سلاسل القيمة الغذائية الزراعية ذات الأولوية**. بهدف الوصول إلى الأمن الغذائي في البلاد، يجب إعطاء الأولوية عند تطوير سلاسل القيمة الغذائية الزراعية لتلك الاصناف القادرة على المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي من خلال القيمة المضافة الأعلى لكل قطرة ماء أو وحدة من الأرض، واستثناء تلك التي، بالنظر إلى البيئة الزراعية والمائية لفلسطين، ليست مستدامة من وجهة نظر إدارة الموارد الطبيعية وغير قابلة للحياة نظراً للتكاليف النسبية المرتفعة (مثل الحبوب والسكر أو منتجات الألبان). تشمل معايير تحديد الأولويات ما يلي: **(1)** الأثر المائي لكل قيمة ناتجة، **(2)** حجم السوق (المحلي والتصديري)، و **(3)** امكانية خلق فرص العمل وخاصة للشباب. وحيث أن تحديد سلاسل القيمة الواعدة يجب أن يستند إلى تحليل متعمق، يبدو أن سلاسل القيمة الواعدة[98] بشكل أكبر تشمل: **(أ)** التمور؛ **(ب)** زيت الزيتون؛ **(ج)** الأعشاب الطازجة؛ **(د)** التوابل والأعشاب الخاصة؛ **(هـ)** محاصيل الفاكهة (عنب المائدة، اللوز، الرمان، الأفوكادو، الجوافة)، محاصيل التوت (التوت، الفراولة)، بما في ذلك التين الشائك (ثمر الصبّار) (opuntia ficus–indica). وبالإضافة لذلك من الضروري اعطاء الاهتمام الى **(ز)** اللحوم الحمراء (المجترات الصغيرة على وجه الخصوص) **(ز)** مصايد الأسماك، نظراً لأهميتها بالنسبة للاقتصاد الوطني وسبل عيش الناس.

الشكل 19 تكامل سلسلة القيمة كمحركات

81. يستند النهج المقترح على **الانتقال من نموذج العمل التفاعلي إلى النموذج الاستباقي**. وبشكل أكثر تحديداً، يجب توجيه الجزء الأكبر من الاستثمار إلى رأس المال البشري لخلق قدرة وطنية على تطوير ودمج سلاسل القيمة التنافسية والمستدامة. يجب تحويل النموذج الحالي للزراعة في فلسطين – تطوير سلاسل القيمة التي يحكمها الوسطاء – إلى مجتمعات استباقية للجهات الفاعلة في سلاسل القيمة مع أدوار ومسؤوليات وحوافز جديدة.

97 وفقا لأصحاب المشاريع من القطاع الخاص خلال اجتماعات تصميم هذه الخطة.

98 انظر بيانات إضافية في الورقة الاستشرافية حول تطوير سلسلة القيمة الشاملة والتنافسية، المشار إليها في الملحق د.

82. **تكامل سلسلة القيمة.** توفر المعرفة الحديثة والمعلومات الدقيقة فرصًا غير عادية لخلق القيمة. إن تحسين السوق والمعلومات التي تسمح بالتخفيف من العديد من المخاطر ستؤدي إلى زيادة الاستثمار الخاص في الإنتاج والإمداد من أصحاب الحيازات الصغيرة بشكل أساسي. سوف يصبح مجتمع **تكامل سلسلة القيمة** المدفوع من قبل القطاع الخاص القوة الدافعة لهذا التغيير. تقوم وزارة الزراعة بدور حاسم في ربط جميع العناصر المجزأة وتوفير التميز في المعرفة والبيانات. يجب أن يكون مكاملو سلسلة القيمة (قليل من المتخصصين المؤهلين تأهيلا عاليا في كل منطقة) في وضع يتيح لهم تقديم معرفة سريعة وعالية الجودة للمزارعين الفلسطينيين في أي مكان وفي أي وقت. وبفضل الفهم الشامل للطلب والعرض، سيكونون فعالين في تنظيم المجموعات، وإنشاء روابط مباشرة بين المزارعين ومشغّلي السوق النهائيين، مع تقديم نتائج البحوث للمزارعين وتمكين التعلم من الأقران (الشكل 19).

الشكل 19. تكامل سلسلة القيمة كمحركات

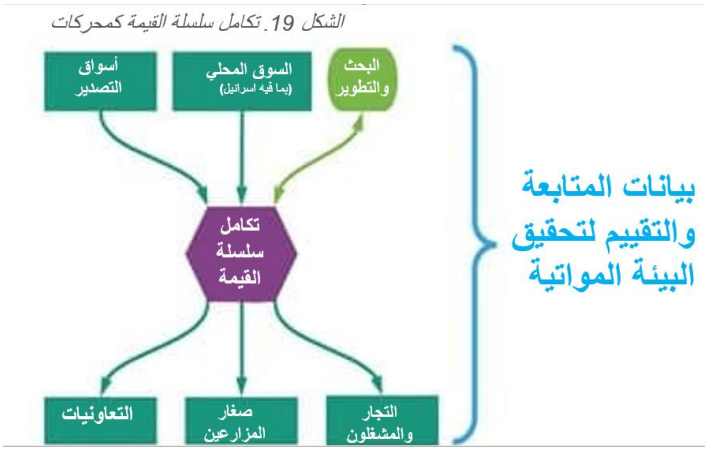

83. **سلامة الأغذية وحماية المستهلك عامل نجاح حاسم.** الشرط المسبق لنجاح "القسم" هو التقدم الموازي في الاستثمار لفرض معايير صارمة للصحة العامة والصحية النباتية والحيوانية. سيكون هذا هو الشرط الضروري، من جانب، لدعم سلامة الأغذية وحماية المستهلكين الفلسطينيين، وعلى الجانب الآخر لتوسيع الثقة في المنتجات الزراعية الغذائية الفلسطينية، في البلاد (وبالتالي استبدال المواد الغذائية المستوردة بالمنتجات المنتجة محلياً) والخارج (وبالتالي تسهيل تصدير المنتجات الفلسطينية).

84. **التركيز على غزة.** في حين أن الحصار المفروض على غزة يمثل عاملاً محدِداً بالغ الأهمية في تطوير سلاسل القيمة الغذائية الزراعية، فإن الإنتاج الزراعي الأساسي يمثل المساهمة الرئيسية في الصادرات (83 في المائة من الصادرات من قطاع غزة). ومع ذلك، فإن هذا يمثل 0.5٪ فقط من قيمة جميع الصادرات من فلسطين. ومن أجل الاستفادة من الفرصة الضائعة لزيادة القيمة المضافة على سلاسل القيمة الغذائية الزراعية في غزة،[99] فإن الاستثمار في الحصول على الطاقة (البرنامج 3.1 و4.2)، وقدرة واستقرار تصنيع المنتجات (البرنامج 3.2)، وتطبيق معايير سلامة الأغذية (البرنامج 5.3) تمثل التركيز الرئيسي لخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022. بالإضافة إلى ذلك، يتطلب صمودُ الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة في غزة وقدرتها على مواجهة حالة الصراع الكامنة اهتمامًا خاصًا.

أولويات أصحاب الشأن. برز تعزيز البيئة التمكينية المواتية للاستثمار في سلسلة القيمة الغذائية الزراعية ضمن الأولويات الرئيسية. ويشمل ذلك تحسين الإطار القانوني والمالي (على سبيل المثال، فيما يتعلق بقانون استرداد الضرائب، الذي يُنظر إليه حاليًا على أنه ضعيف ويشكل حاجزاً أمام الاستثمار الزراعي)، بما في ذلك سلامة الأغذية وحماية المستهلك وتحسين الشمول المالي (خاصة للشباب ونساء). تشمل العناصر الإضافية ذات الاولوية التي حددها أصحاب الشأن الذين تم التشاور معهم تطوير البنية التحتية الريفية، وتحسين الوصول إلى المياه لأغراض الري (بما في ذلك مياه الصرف المعالجة)، وزيادة الوصول إلى شبكة الكهرباء والاتصالات، بالإضافة إلى تطوير نظام معلومات عن الأسواق والبيانات والمعرفة.

- **النتيجة.** بحلول عام 2022، زيادة مستويات القدرة التنافسية والشمولية لسلاسل القيمة المختارة زيادة كبيرة.
- **برامج القسم.**[100]

99 يتم دعم اختيار سلاسل القيمة عن طريق التحليل المعمق في ظل المنظور المالي والاقتصادي (أي، بما في ذلك العوامل الخارجية الإيجابية والسلبية). قد يشمل التركيز مصائد الأسماك والبستنة والتصنيع ذا الصلة.

100 هذا القسم هو ثمرة التنسيق الناجح لمجموعة العمل المشتركة بين الوزارات التي حددت النجاحات والثغرات في استكمال متطلبات سلامة الأغذية للبلد. للحصول على مزيد من المراجع، انظر الورقة الاستشرافية حول تطوير سلسلة القيمة الشاملة والتنافسية، في الملحق د.

البرنامج 3-1: تأمين الوصول إلى أنواع المحاصيل عالية القيمة والمتنوعة، وذات صفات وراثية عالية الإنتاجية من المجترات الصغيرة وإصبعيات الأسماك.

تشمل أهداف هذا البرنامج ما يلي: **(أ)** إدخال أنواع جديدة ومحسنة من المحاصيل عالية الجودة والسلالات وأنواع الأسماك، وخالية من آفات الحشرات والأمراض، وعليها طلب في الأسواق المحلية والدولية؛ **(ب)** التدريب والمساعدة الفنية لموظفي وزارة الزراعة على أفضل الممارسات الإدارية لتحقيق الإنتاجية المثلى للأصناف والسلالات وأنواع الأسماك الجديدة والمحسّنة.

تحقيقًا لهذه الغاية، ستسهل وزارة الزراعة:

- إدخال أنواع جديدة من الأنواع والسلالات وأنواع الأسماك لتعزيز الإنتاج المحلي، والاستعاضة عن الواردات وتوسيع حافظة الصادرات، لا سيما فيما يتعلق بالمحاصيل عالية القيمة ومنتجاتها ذات القيمة المضافة؛
- سيتم إنشاء و / أو تحسين المزارع التدريبية وعرض المشاهدات الزراعية.
- سيتم توسيع و / أو تحسين زراعة الأنسجة ومواقع مشاتل وحضانة السلالات. سيتم تحديث مركز تربية الأغنام (إلى جانب "البرنامج الوطني لتطوير قطاع المجترات"، الذي تنفذه وزارة الزراعة)، بما في ذلك نموذج الإدارة بين القطاعين العام والخاص اللازمة لضمان استمرارية العملية.
- يجب إنشاء و / أو تحسين النظام الوطني لتكاثر بذور الأعلاف المقاومة للجفاف.
- سيتم تحديث مفرخة السمك في أريحا.
- حوار السياسات لضمان التقدم في شراكات المسالخ بين القطاعين العام والخاص، بما في ذلك وزارة الصحة، وزارة الحكم المحلي، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الزراعة؛ وحوار السياسات بشأن الإصلاحات المالية لضمان بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص.
- بالإضافة إلى ذلك، سيتضمن هذا البرنامج أيضًا تطوير حالة استثمارية للتغذية، مع التركيز على العبء الاقتصادي للإفراط في التغذية ونقص المغذيات الدقيقة على النمو الاقتصادي والإنتاجية.
- تحديد وتعزيز الأصناف المحلية والتقليدية للمحاصيل ذات القيمة الغذائية والأكثر مقاومة للظروف المناخية.

البرنامج 3-2: تحسين قدرات الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة من القطاعين العام والخاص[101] على تشجيع واعتماد تكنولوجيات وممارسات مستدامة اجتماعيا وبيئيا واقتصاديا من خلال إنشاء "**مركز المعرفة للمزارعين**".

سيركز هذا البرنامج على إنتاج سلاسل القيمة الغذائية الزراعية وحصادها وما بعد حصادها، وعلى دمج صغار المزارعين في الأعمال التجارية لسلسلة التوريد (على سبيل المثال، عن طريق المجموعات والأسواق الافتراضية والتعاونيات الافتراضية، إلخ). سيكون دور مسؤولي تكامل سلسلة القيمة، ومركز المعرفة للمزارعين، دورًا حاسمًا. تشمل الاستثمارات الرئيسية ما يلي:

- إنشاء "**مركز المعرفة للمزارعين**" لنشر الممارسات الزراعية الجيدة، وتحسين كفاءة استخدام المياه والكيماويات الزراعية في المزرعة والوصول إلى معلومات المناخ والطقس. سيغطي هذا المركز جميع قطاعات الزراعة الفرعية وسيربط المزارعين بمجال تكامل سلاسل القيمة.
- ضمان نشر أحدث الابتكارات مثل الزراعة الدقيقة والزراعة الرقمية (بالتعاون مع مزودي الخدمات من القطاع الخاص الذين يتوسعون في البلد) اللازمة لتحسين العمليات في المَزارع وعمليات ما بعد الحصاد وما يرتبط بذلك من الحد من المخاطر.
- تشجيع أنشطة البحث والتوعية من قبل موظفي وزارة الزراعة، والجمع بين تقييم مركز البحوث الإقليمي والتجارب في المزرعة في جميع مناطق الإنتاج الرئيسية.

101 المزارعون - منتجو المحاصيل والماشية والصيادون، والمصنّعون الزراعيون، ومكاملو سلاسل القيمة ومقدمو الخدمات الآخرون.

- دمج التغذية في التدريب قبل الخدمة وأثناء الخدمة لموظفي الإرشاد الزراعي لتمكينهم من فهم كيفية تعزيز تنويع الطعام والانظمة الغذائية.
- ضمان عملية التعلم المستمر لموظفي وزارة الزراعة والخدمات الإرشادية في التكنولوجيات الجديدة وتسهيل الاندماج لنشر المعرفة في القطاع الخاص.
- إنشاء منتجات معرفية لتسهيل تطوير الشراكات بين القطاعين العام والخاص من خلال دراسات الجدوى السابقة (بما في ذلك لبناء صوامع فولاذية كبيرة الحجم للحبوب لتمكين الاستيراد والتخزين).[102]
- تسهيل وصول القطاع الخاص إلى خدمات استشارية قوية للأعمال بشأن الممارسات الزراعية الجيدة وشهادات معالجة الأغذية، وتقنيات التصنيع الجديدة بما في ذلك إنتاج المواد الغذائية للمستهلكين الذين يعانون من الحساسية وعدم تحمّل الأغذية، والتغليف الحديث، واستراتيجيات التسويق، وإدارة سلسلة التوريد، وكفاءة الطاقة، إلخ.
- تسهيل تبني تقنيات الهواء المضغوط والتبريد المائي، وإجراءات الصرف الصحي المناسبة لمياه الغسيل أثناء تنظيف المنتج، وممارسات فرز وتصنيف المنتج بشكل أكثر كفاءة، والتجفيف المناسب للتمور وترطيبها، وتحسين ممارسات ومواد التغليف، وادارة درجة الحرارة المناسبة لما بعد الحصاد للمنتج والرطوبة.
- ينبغي تيسير الامتثال للممارسات الزراعية الدولية الجيدة وشهادات المعالجة، والامتثال لسلامة الأغذية، وأنظمة تتبع المنتج من خلال الدورات التدريبية المتخصصة التي يقدمها موظفو وزارة الزراعة وبالتعاون مع المؤسسات الخاصة.
- إنشاء دورات تدريبية مهنية في الزراعة لتوليد الدخل وتحسين سبل المعيشة ودعم تحسين التغذية.

البرنامج 3.3: تحسين تسويق منتجات البستنة والثروة الحيوانية والأحياء المائية عالية القيمة من خلال إنشاء "**مركز المعرفة التصديرية**".

سيركز هذا البرنامج على تعزيز إمكانات تسويق وتصدير الأغذية الفلسطينية ذات الأسعار المعقولة وعالية الجودة. سوف تشمل المحركات الرئيسية والاستثمارات ما يلي:

- إن تأسيس "**مركز المعرفة التصديرية**" من شأنه أن يوفر المعلومات اللازمة لاستراتيجيات المصدرين التسويقية حول أسواق التصدير وبالتالي زيادة قيمة قطاع البستنة الفلسطيني مع ضمان إيرادات الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة وتوليد فرص العمل. سيشمل هذا المركز منصة معلومات السوق، والتنقيب عن الشركاء التجاريين، وخطط تطوير سوق المنتجات (بما في ذلك "خطط الاستثمار في سلسلة القيمة الاستراتيجية"). يجب ربط "مركز المعرفة التصديرية" بأدوات تكامل سلاسل القيمة.
- تتطلب جهود تحسين تسويق منتجات البستنة التعاون بين وزارة الاقتصاد الوطني ومركز التجارة الفلسطيني (PalTrade)[103] وهيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية والقطاع الخاص ووزارة الزراعة وغيرها من الجهات المعنية. ينبغي التركيز على توسيع حجم سوق التصدير وقيمة واستبدال الفواكه الإسرائيلية (وبعض المحاصيل الأخرى مثل الفطر) بمنتجات البستنة المزروعة محلياً.
- قد تأخذ هيئة تشجيع الاستثمار الفلسطينية زمام المبادرة في هذه العملية (التسويق بشكل عام)، في حين أن مركز التجارة الفلسطيني (PalTrade) قد يقود مركز المعرفة في أسواق الصادرات.
- تطبيق معايير المنتَج من قبل وزارة الزراعة، بينما يتم القيام بحملة إعلامية – بواسطة وزارة الزراعة بالاشتراك مع وزارة الصحة ووزارة الاقتصاد الوطني.
- تنفيذ حملات التسويق وتثقيف المستهلك لزيادة الاستهلاك المحلي للفواكه والخضراوات والأسماك الفلسطينية.

102 يُقترَح هذا الإجراء كجزء من الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ، التي أصدرتها سلطة جودة البيئة في عام 2016، بهدف المساهمة في استقرار العرض المحلي وأسعار الحبوب.

103 مركز التجارة الفلسطيني (بالترِيد)

البرنامج 3-4: تعزيز البيئة التمكينية لنظام الشمول المالي المستدام.

يسعى الهدف العام للسياسة إلى تشجيع مزيج من التدخلات العامة التي تسهل عملية الابتكار داخل القطاع المالي من أجل تحديد منتجات وعمليات داخلية جديدة تخفض التكاليف وتحسن القدرة على تقييم احتياجات العملاء وإدارة المخاطر وتطوير محفظة ريفية ذات استدامة مالية ومربحة. وايضاً من خلال الأدوات والشراكات المبتكرة بين القطاعين العام والخاص، وكذلك من خلال تعزيز قدرات القطاع العام على التخلص من الاستثمارات الخاصة (أي من خلال الأدوات المحددة في هذا القسم مثل دعم تخطيط الأعمال للجهات الفاعلة في سلسلة القيمة الغذائية الزراعية، حوار السياسات بين القطاعين العام والخاص)، بما في ذلك من الشتات (أو التحويلات).

- **إجراء تمرين تشخيصي لخط البداية** على مستوى النظام المالي الزراعي يحلل السياسات والأطر التنظيمية القائمة التي تحكم سوق التمويل الزراعي وتؤثر عليه؛ الوضع الحالي للبنية التحتية المالية على المستوى المتوسط؛ وديناميات العرض والطلب على مستوى البيع بالتجزئة، ووضع استراتيجية ذات صلة.

- **بناءً على التشخيص، الانخراط في عملية للتوفيق بين دور المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي** في النظام الإيكولوجي المالي الأوسع في الريف نحو ضمان مؤسسة مستدامة تدعم مشاركة القطاع الخاص والتعاوني.

- **دعم تعزيز القدرات المؤسسية لمجموعة من مقدمي الخدمات المالية للقطاع الزراعي** لتعميق سوق التمويل الزراعي (جانب العرض)، كخطوة أولى لتعزيز البيئة التمكينية للتمويل الزراعي بما في ذلك على مستوى السياسات والبنية التحتية. وسيشمل ذلك أيضًا **إطلاق "مرفق للمساعدة الفنية للابتكار والتواصل"** بتمويل من المانحين للبنوك التجارية ومؤسسات التمويل الأصغر والمؤسسات المالية غير المصرفية الأخرى المؤهلة (مثل شركات التأجير) لدعم تصميم الخدمات المالية وإدخالها وتوسيع نطاقها إلى المناطق الريفية.[104] وسيشمل ذلك أيضًا إنشاء منبر للحوار حول سياسات التمويل الريفي لضمان تنسيق عمليات سياسات الزراعة والمالية والاقتصاد الكلي وتعزيزها بشكل متبادل وجعل تناقضها ضمن الحد الأدنى.

- **موائمة وتنسيق برامج الحماية الاجتماعية والاستراتيجية الوطنية للشمول المالي** لدعم تخرج القابعين في قاع الهرم إلى التمويل المصرفي من خلال برمجة التخرج المالي. ستشمل التدخلات المقترحة الأولية في هذا الصدد إجراء عملية تخطيط المشهد القائم لتحديد الخصائص التشغيلية والإستراتيجية والمتعلقة بالموارد ذات الصلة ببرامج الحماية الاجتماعية الحالية، وتحديد الفرصة والاستعداد النهائي لدمج عنصر التخرج المالي.

- **وضع "إستراتيجية مشاركة الشتات"** ومنصة لتسخير سوق التحويلات بشكل منهجي لتمويل القطاع الزراعي والاستثمار فيه. بناءً على هذه التوصيات، يشمل مجال الاستثمار المحتمل عمليتين متوازيتين، هما: (1) إطلاق عملية استشارية متعددة القطاعات، متعددة الوكالات من أجل تحديد "استراتيجية وطنية فلسطينية لمشاركة الشتات"؛ و (2) وضع خطة عمل ومنصة موحدة على الإنترنت لتنسيق وتسهيل وتفعيل الاستراتيجية.

الميزانية

الأقسام والبرامج (مليون دولار)	جاري 2020-2022	الالتزام الميسر 2020-2022	العجز التمويلي خطة الاستثمار 2020 -2022	الميزانية الاجمالية لخطة الاستثمار 2020-2022
القسم 3	**59.8**	**25.0**	**24.2**	**108.9**
3.1 تأمين الوصول إلى أصناف المحاصيل عالية القيمة والمتنوعة، وذات مواصفات وراثية عالية الإنتاجية من المجترات الصغيرة وإصبعيات الأسماك	18.8	-	7.5	26.3

104 يوجد تفاصيل تكميلية وجوهرية في الورقة الاستشرافية حول **الشمول المالي الريفي في فلسطين** في الملحق د.

الأقسام والبرامج (مليون دولار)	جاري 2020-2022	الالتزام الميسر 2020-2022	العجز التمويلي خطة الاستثمار 2020 -2022	الميزانية الاجمالية لخطة الاستثمار 2020-2022
3.2 تحسين قدرات الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة من القطاعين العام والخاص على تعزيز واعتماد تكنولوجيات وممارسات مستدامة اجتماعيا وبيئيا واقتصاديا من خلال إنشاء "مركز للمعرفة".	25.6	16.4	5.0	47.0
3.3 تحسين تسويق منتجات البستنة والثروة الحيوانية والأحياء المائية عالية القيمة من خلال إنشاء "مركز المعرفة التصديرية".	12.0	-	7.5	19.5
3.4 تعزيز البيئة التمكينية لنظام الشمول المالي المستدام	3.4	8.6	4.2	16.2

تحديث أرقام الموازنة: 27 حزيران 2019

5.4 القسم 4. الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ

85. **الأساس المنطقي**. في سياق الموارد الطبيعية المحدودة والمستغلة بشكل مفرط والمستنفدة، تعتبر الاستدامة البيئية شرطا أساسيا لأي تدخل وكذلك لضمان الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية. في فلسطين، تبقى الزراعة أكثر القطاعات غير المستغلة للأمن الغذائي والتغذوي. تعتبر الأرض والمياه أساس الممارسات الزراعية، وتعتبر القيود المفروضة على الوصول اليهما (إلى جانب القيود المفروضة على تحركات الأشخاص والسلع) الأسباب الجذرية لانعدام الأمن الغذائي في فلسطين.[105] بالإضافة إلى ذلك، فإن المخاطر المحتملة المتعلقة بتغير المناخ (زيادة درجة الحرارة، زيادة الأحداث المتطرفة مثل الجفاف، انخفاض محتمل في هطول الأمطار)،[106] علاوة على محدودية إدارة المياه تمثل مشكلةً إضافيةً في البلد تتطلب الدعم. تُعتبر هذه العوامل المقيِدة الأساس المنطقي الرئيسي لاختيار الاستثمارات ذات الأولوية الحاسمة للأمن الغذائي والتغذوي، بما في ذلك: إستصلاح الأراضي والمراعي، وزيادة توافر المياه (بما في ذلك إصلاح الآبار، وبناء سدود صغيرة جديدة وخزانات،[107] بالإضافة إلى زيادة الوصول إلى مصادر المياه غير التقليدية مثل إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة)، وزيادة القدرة على التكيف وتعزيز الوصول إلى الطاقة (لا سيما في سياق ارتفاع درجات الحرارة مما قد يؤثر على متطلبات الزراعة المحمية).

86. **التركيز على غزة**. يتأثر الوصول إلى الموارد الطبيعية في قطاع غزة بشدة بالقيود التي تفرضها إسرائيل على المناطق القريبة من الحدود، وبالحد الأقصى البالغ 15 ميلاً بحريًا لقوارب الأسماك والملاحة،[108] وبالتوسع الحضري الداخلي السريع. بالإضافة إلى ذلك، تشكل زيادة متوسط درجات الحرارة وارتفاع الكثافة السكانية ضغطًا إضافيًا على الموارد المحدودة، مما يؤدي إلى تفاقم مستويات تلوث المياه والأراضي. يمثل الاستثمار في إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة، والوصول إلى مصادر الطاقة البديلة والمتجددة والحد من تآكل السواحل أولوياتٍ رئيسيةً للقطاع.

> **أولويات أصحاب الشأن**. يدرك أصحاب الشأن الذين تم التشاور معهم تمامًا أهمية التحرك نحو الاستخدام السليم للموارد الطبيعية وإدارتها، بما في ذلك المياه والأرض والطاقة الشمسية والاصناف الوراثية البلدية والتنوع الحيوي لضمان رضا المجتمع وقدرة صغار المزارعين على مواصلة تعزيز إنتاجهم. تشمل الاستثمارات ذات الأولوية إعادة تأهيل / استبدال انظمة وشبكات الري القديمة لوقف تسرب المياه (وإن لم يكن ذلك في نطاق خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022)، ومكافحة ذبابة الزيتون والآفات، بما في ذلك الحيوانات البرية، وبشكل رئيسي الخنازير التي تمثل تهديدًا كبيرًا للمزارعين وإلحاق أضرار بالمحاصيل في جميع أنحاء الضفة الغربية؛ المساهمة في دعم المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة وضمان استفادة السكان المهمشين من مشاريع التنمية، ودعم التوسع في استخدام السماد العضوي وغيرها من الأسمدة

105 MAS, 2017.
106 انظر الورقة الاستشرافية: موجز عن تغير المناخ، في الملحق د
107 إن التوسع في قدرة سدود المياه والخزانات مقيد بسبب الترخيص المحدود الذي تصدره "اللجنة المشتركة للمياه". سوف يسمح حفر آبار إضافية بإطلاق مياه إضافية للزراعة دون المساس بالمياه الجوفية في البلاد. وبشكل معاكس لإعادة تأهيل الآبار، يتطلب إنشاء آبار جديدة تصاريح من "لجنة المياه المشتركة" (تشمل السلطات الإسرائيلية والفلسطينية المعنية) وبسبب الصعوبة والوقت الطويل المطلوب للحصول على هذه التصاريح، لم يتم الاخذ بالاعتبار حفر آبار جديدة لعام 2020 -2022 ضمن خطة الاستثمار.
108 تم تمديد الحدود إلى 15 ميلًا بحريًا في منتصف عام 2019 من حدود الـ 6 أميال البحرية السابقة. ومع ذلك، يمكن التراجع هذا الإجراء في أي وقت.

وفي تنظيم تصنيعها واستخدامها. بشكل عام، يعتبر الحصول على المياه وإدارة المياه، وخاصة تكلفة المياه وتوفيرها، التحدي الرئيسي لجميع المزارعين والمنتجين. يرتبط ذلك بانخفاض مستويات هطول الأمطار بشكل عام، وأيضًا بالسيطرة الإسرائيلية على موارد المياه وبالإدارة السيئة للموارد المائية المتاحة. في ظل هذه الظروف، تعد زيادة كفاءة استخدام المياه والابداع في الإدارة والاستغلال من المجالات ذات الأهمية القصوى للمنتجين. وقد يشمل ذلك استخدام مياه الصرف المعالجة، وجمع مياه بديلة على نطاق صغيرة (الابار والسدود)، وتطوير ينابيع المياه، واستخدام أنظمة الري المتكاملة والتكنولوجيا الحديثة لتحقيق كفاءة المياه وفعالية الأنظمة. هناك مسار موازٍ ينبغي العمل عليه وهو تطوير قدرات الموظفين المعنيين والعاملين (على سبيل المثال في وزارة الزراعة، سلطة المياه الفلسطينية، والهيئات المحلية) والمنتجين على أفضل ممارسات الري.

- **النتيجة**. بحلول عام 2022، زيادة الوصول إلى الأراضي والمراعي والمياه بنسبة 10 في المائة، مع استخدام ممارسات أكثر استدامة وتكيّف مع المناخ.

- **برامج القسم**

البرنامج 4.1: استصلاح الأراضي وإعادة تأهيل المراعي.

هذا البرنامج مهم لضمان صمود أصحاب الشأن الفلسطينيين وحماية الفئات المهمشة. وهو يستهدف أنسب الأراضي والمراعي التي تطابق معايير الفقر وانعدام الأمن الغذائي مع إمكانية تطوير سلسلة القيمة الشاملة (وهو مكمل للنهج المقترح في القسم 2). وفقًا لـ "دراسة مدى ملائمة الأراضي للاستصلاح والتنمية"[109] لعام 2010 التي أجراها مركز أبحاث الأراضي، فإن المساحة المناسبة لإعادة التأهيل تضم 46700 هكتار من الأراضي الزراعية اضافة الى 81000 هكتار من الأراضي الرعوية.[110] يُعد الموقع الجغرافي والملائمة عنصرين أساسيين في استهداف هذا البرنامج.

البرنامج 4.2: تعزيز قدرات التكيف مع تغير المناخ

يشجع هذا البرنامج أدوات لتعزيز نقل المعلومات إلى الجمهور والمزارعين بشأن تغير المناخ، ودعم اعتماد عمليات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في الأعمال التجارية الزراعية، وتعزيز البحوث المناخية للحصول على سيناريوهات وتوقعات مخصصة (مع تآزر مهم مع الاستثمارات المقترحة في القسم 3).

- **الاستثمارات في المعرفة والجاهزية**، بما في ذلك: **(أ)** تعزيز قدرات دائرة الأرصاد الجوية الفلسطينية لفهم المناخ المحلي وتغيراته؛ **(ب)** تعزيز البحوث المناخية للحصول على سيناريوهات وتنبؤات مخصصة؛ **(ج)** تشجيع ودعم سلاسل القيم التفصيلية للمرجعيات الجغرافية ورسم الخرائط لفهم آثار تغير المناخ ومخاطره على الإنتاج؛ **(د)** إنشاء أدوات وإجراءات لترجمة المعلومات المتعلقة بتغير المناخ ونقلها إلى الجمهور والمزارعين.

- **الاستثمارات في تحسين علاقة الطاقة / المياه**، بما في ذلك: **(أ)** دعم خطة العمل الوطنية لكفاءة الطاقة للفترة 2020–2030 ودعم إدراج الزراعة ضمن أهدافها؛ **(ب)** دعم اعتماد عمليات كفاءة الطاقة والطاقة المتجددة في الأعمال التجارية الزراعية؛ **(ج)** تعزيز عملية المتابعة المتعلقة بالاستخدامات المستدامة للمياه؛ **(د)** زيادة إنتاجية المياه في المزرعة وتحديث أنظمة الري؛ **(هـ)** دعم الاستثمارات في إمدادات المياه غير التقليدية؛ **(و)** دعم الاستثمارات التي تدعم / تعزز / توسع المناطق المحمية والنظم الإيكولوجية.

- **تشمل الاستثمارات الإضافية نشر ممارسات التكيف مع المناخ**، مع التركيز على تقنيات الزراعة الذكية للمناخ بما في ذلك الأصناف المقاومة للجفاف وتكنولوجيا الزراعة المائية.

109 مركز أبحاث الأراضي. 2010. ملائمة الأراضي للاستصلاح والتنمية: http://rec.lrcj.org/Other_Files/Land_Suitability.pdf

110 القدرة الاستيعابية للمراعي في الأجزاء الشمالية من الضفة الغربية أفضل من قدرة المناطق الجنوبية والشرقية بسبب ارتفاع هطول الأمطار. تبلغ طاقة الرعي في المراعي الشمالية 19 رأسًا / هكتارًا / شهرًا تتناقص إلى 7 رؤوس / هكتار / شهر في الأجزاء الجنوبية، وتهبط بشدة إلى 2.85 رأسًا / هكتار / شهر في المنحدرات الشرقية في العبيدية (مركز أبحاث الأراضي، 2011. الأراضي الرعوية المستدامة الإدارة في الأراضي الجماعية.

البرنامج 4.3: تحسين إدارة الموارد المائية

يشمل هذا البرنامج تعزيز تنمية موارد المياه البديلة، وإصلاح الآبار والينابيع الزراعية، وتوسيع نطاق مشاريع حصاد المياه لزيادة قدرة حصاد المياه وتحسين الإدارة.[111]

- **الاستثمار في إعادة تأهيل واستخدام المياه العادمة المعالجة.** تشمل التدخلات المقترحة نظام النقل، بالإضافة إلى الدعم المطلوب لتحفيز استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة مثل تشكيل رابطة مستخدمي مياه الصرف الصحي المعالجة، وتعزيز قدرات العاملين في مجال الإرشاد والمزارعين في إعادة استخدام وإدارة مياه الصرف الصحي. يستهدف هذا القسم استخدام 15 و25 مليون متر مكعب من مياه الصرف الصحي في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي بما يكفي لري 4000 هكتار بمتوسط تكلفة يبلغ 10،000 دولار أمريكي للهكتار.

- **إعادة تأهيل الآبار والينابيع الزراعية.** لم يتم بعد إعادة تأهيل العديد من آبار وادي الأردن والمناطق شبه الساحلية، ووفقًا لدائرة المياه الزراعية التابعة لوزارة الزراعة هناك ما بين 30 إلى 40 بئرًا في وادي الأردن بحاجة الى إعادة تأهيل، بالإضافة إلى 10 آبار أخرى في قلقيلية وطولكرم. تحتاج ينابيع وادي الأردن التي تعد واحدة من أهم مصادر مياه الري إلى إعادة تأهيل ايضاً. قامت سلطة المياه الفلسطينية بوضع خطة تطوير موارد مياه وادي الأردن 2010،[112] والتي تهدف إلى إعادة تأهيل ينابيع الوادي؛ وتم إعادة تأهيل بعض الينابيع.[113]

- **استثمارات لتحسين مشاريع الحصاد المائي الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.** بالنظر إلى صعوبة استغلال المزيد من موارد المياه الجوفية والسطحية بسبب القيود الإسرائيلية بما في ذلك إنشاء منشآت كبيرة لحصاد المياه مثل السدود، من الضروري تسريع معدل تنفيذ مشاريع حصاد المياه الصغيرة إلى المتوسطة بالتوازي مع الجهود المستمرة لبناء مرافق كبيرة لحصاد المياه. يمكن لمشاريع الحصاد المائي الصغيرة أن تخدم النبتة نفسها في قاع جذورها ويمكن أن يتم ذلك من خلال مشاريع إعادة التأهيل والاستصلاح، كما تشمل مشاريع إعادة التأهيل والاستصلاح بناء الابار.

الميزانية

الأقسام والبرامج (مليون دولار)	جاري 2020-2022	الالتزام الميسر 2020-2022	العجز التمويلي خطة الاستثمار 2020- 2022	الميزانية الاجمالية لخطة الاستثمار 2020-2022
القسم 3	**27.4**	**42.9**	**49.0**	**119.3**
4.1 استصلاح الأراضي وإعادة تأهيل المراعي	20.7	-	30.0	50.7
4.2 تعزيز قدرات التكيف مع تغير المناخ	1.5	0.3	5.0	6.8
4.3 تحسين إدارة الموارد المائية	5.2	42.6	14.0	61.8

تحديث أرقام الموازنة: 27 حزيران 2019

111 ما لم يتم تضمينه في الاستثمار في إدارة المياه هو الجزء المتعلق باستخدام المياه للأغراض المنزلية (وما يتصل به من تحلية المياه، وزيادة توافرها بما في ذلك من خلال نظام الاستيراد والتوزيع).

112 Palestinian water Authority, 2010. Jordan valley Water resources development plan (link).

113 تشمل الينابيع المستهدفة للتدخل كل من: (أ) وادي القلط والفوار؛ (ب) النويعمة؛ (ج) الدليب؛ و (د) فصايل.

5.5 القسم 5. تحسين سلامة الأغذية وحماية المستهلك

87. **الأساس المنطقي**. تساهم زيادة القدرات، في مجال صحة النبات وسلامة الأغذية وصحة الحيوان وكذلك في التغذية، من خلال نهج شامل من المزرعة الى الشوكة، في تحسين الأمن الغذائي والتغذوي، وكذلك الوضع الصحي الفلسطيني (عن طريق الحد من تعرض المستهلكين لمسببات الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية أو المخلفات) والفرص التجارية الوطنية والدولية للمنتجات الفلسطينية.

88. بناءً على نتائج البرنامج الوطني للصحة العامة والصحة النباتية، ولتحقيق التقدم نحو أهداف الاستراتيجية الوطنية لسلامة الاغذية 2017–2022، حددت مجموعة العمل الوطنية المعنية بسلامة الأغذية تدخلاتها وأولوياتها. سيساعد الاستثمار الإضافي في سلامة الأغذية في النهاية على الحد من حدوث الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية وزيادة ثقة المستهلكين في نظام إنتاج الأغذية الفلسطيني لتسهيل التجارة الوطنية والإقليمية والدولية، مع زيادة قدرات التفتيش وإدارة المخاطر. سيُمَكّن ذلك أيضًا من التجارة العادلة للمنتجات الغذائية بين الضفة الغربية / القدس الشرقية وإسرائيل وسيزيد من قدرة قطاع غزة بما يتماشى مع إجراءات الضفة الغربية / القدس الشرقية.

89. **التركيز على غزة**. يؤثر التطبيق المحدود لمعايير سلامة الأغذية في محافظات غزة ليس فقط على القدرة على إنتاج وتصدير المنتجات الغذائية الزراعية، ولكنه يمثل أيضًا خطرًا كبيرًا على صحة الإنسان. سيساعد الاستثمار في سلامة الأغذية في النهاية على الحد من حدوث الأمراض المنقولة عن طريق الأغذية وزيادة ثقة المستهلكين في نظام إنتاج الأغذية الفلسطيني لتسهيل التجارة الوطنية والإقليمية والدولية، مع زيادة قدرات التفتيش وإدارة المخاطر. سيمكن ذلك أيضًا من التجارة العادلة للمنتجات الغذائية بين الضفة الغربية والقدس الشرقية وسيزيد من قدرة قطاع غزة بما يتماشى مع إجراءات الضفة الغربية. على وجه التحديد بالنسبة لغزة، قد لا ينتج عن بناء القدرات المخبرية النتائج المطلوبة بسبب قيود الدخول للمستشارين وموظفي المختبر والقيود المفروضة على استيراد معدات ولوازم المختبرات (قائمة الاستخدام المزدوج الإسرائيلية).[114] لذلك، يُعَدُ تكييفُ المشتريات أو النشاطات حسب الخصائص المحلية لغزة أولويةً. تشمل الأولويات الإضافية للاستثمار إعداد شهادة "مختبر صحة النبات" الذي تم تركيبه حديثًا في غزة، والارتقاء بمستوى "مختبر سلامة الأغذية" والتأكد من حصوله على شهادة الأيزو، ومواصلة تحسين قدرات "مختبر فحص صحة الحيوان"، وتعزيز قدرات "الجمعية الفلسطينية لحماية المستهلك" فرع غزة.

> **أولويات أصحاب الشأن**. أبدى المستهلكون والمنتجون والمواطنون الذين تمت استشارتهم اهتمامهم بنظام غذائي آمن وصحي ومستدام، وبأسعار عادلة تضمن هامش ربح للمزارع ليتمكن من الاستمرار والتقدم ومناسب أيضًا للمستهلك. تشمل المجالات التي تعتبر أولوية للاستثمار تحسين المدخلات والدور التنظيمي للحكومة لسلامة الأغذية وحماية المستهلك، من خلال مراقبة أكثر فعالية لأسواق الجملة والتجزئة؛ إنفاذ اللوائح المتعلقة باستخدام النفايات البيولوجية (مع ما يترتب على ذلك من آثار على سلامة الأغذية، وكذلك على الإنتاج – لتجنب تدهور المناعة الطبيعية، أو كفاءة معالجة الألبان)؛ والحاجة إلى توجيه المزارعين بشأن تحسين صحة النبات، من خلال التعاون بين الوزارات (وزارة الزراعة، وزارة الصحة). وشملت الاستثمارات الإضافية المقترحة ذات الأولوية الحاجة إلى صوامع لتخزين الحبوب والأعلاف (انظر القسم 2) لتحسين الوصول إلى مدخلات الأغذية الزراعية عالية الجودة.

- **النتيجة**. بحلول عام 2022، تحسين القدرات البشرية والمخبرية في إجراء اختبارات حساسة، فيما يتعلق بأنشطة المراقبة والتفتيش القائمة على المخاطر.

- **برامج القسم**

البرنامج 5.1: دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية للصحة النباتية لزيادة القدرات القانونية والمخبرية لصحة النبات.[115]

هذا البرنامج هو ثلاثي الابعاد،

114 يُحظر نقل المواد المحددة في هذا المرسوم إلى مناطق يهودا والسامرة، أو قطاع غزة، إلا إذا حصل الطرف المعني على ترخيص. يتم نشر القائمة على موقع منسق الأنشطة الحكومية في المناطق (COGAT) باللغات العبرية والإنجليزية والعربية. (Hebrew, English and Arabic.)

115 تعزيز البرنامج الحساس للتغذية من خلال تعزيز القدرات المخبرية سيتم تعزيز برنامج إغناء الدقيق ايضاً.

- **تعزيز القدرات البشرية والتنظيمية لفحص صحة النبات**، عن طريق: **(أ)** تطوير واختبار نظام محوسب للفحص وإصدار الشهادات في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ **(ب)** التدريب على التشخيص الميداني للآفات في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ **(ج)** زيادة قدرات مديرية صحة النبات التابعة لوزارة الزراعة في المنهجيات القائمة على المخاطر.

- **ضمان مراقبة "مختبر صحة النبات" للآفات من خلال توفير القدرات الفنية والإدارية**، ودعم شراء المواد المخبرية المتعلقة بتشخيص الآفات (وزارة الزراعة) واختبار جودة المبيدات الحشرية (المختبر المركزي للصحة العامة، وزارة الصحة)، وكذلك تعزيز القدرات لإصدار الشهادات لـ "مختبر صحة النبات" المنشأ حديثًا في جنين ومختبر الصحة العامة في غزة.

- **ضمان الإدارة الأفضل للمبيدات** من خلال تعزيز قدرات موظفي "دائرة صحة النبات"، وتوفير التدريب بشكل خاص على تحليل وادارة المخاطر فيما يتعلق بجودة المبيدات وفعاليتها، وتوريد المواد المخبرية الخاصة باختبار جودة المبيدات وفعاليتها.

البرنامج 5.2: تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ "الخطة الاستراتيجية لصحة الحيوان ذات الصلة بالصحة والصحة النبات" (على أساس معايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان).

يشتمل البرنامج على عدد من التدخلات ذات الأولوية، بما في ذلك:

- **تسهيل المصادقة على الأدوات التشريعية لسلامة الأغذية**، من خلال: **(أ)** إنشاء وضمان حسن أداء "مجلس سلامة الأغذية"؛ **(ب)** انجاز قانون سلامة الأغذية واللوائح ذات الصلة؛ **(ج)** دعم تطوير اللوائح الفنية.

- **دعم مشاركة فلسطين في المنابر الإقليمية والدولية ذات الصلة بالصحة والصحة النباتية** من خلال ولأجل تمكين "لجنة الدستور الغذائي الوطنية".

- **دعم رفع مستوى الإجراءات المخبرية** إلى المعايير الدولية والاعتراف بها من خلال: **(أ)** الارتقاء بمختبرات سلامة الأغذية لتكون معتمدة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة؛ **(ب)** التدريب على تحليل بقايا المضادات الحيوية ومبيدات الآفات؛ **(ج)** مواصلة التدريب السابق في علم الأحياء المجهرية؛ **(د)** تطبيع قدرات "ضمان الجودة الخارجية" (سلطة جودة البيئة) وقدرات "اختبار الكفاءة" كإجراءات روتينية؛ **(هـ)** دعم توريد معدات المختبرات والمستهلكات (بقايا المضادات الحيوية ومبيدات الآفات، أو غيرها) والتدريب على إدارة معدات المختبرات وصيانتها واستخدامها؛ **(و)** التدريب على فحص الهرمونات الغذائية والمواد الملامسة للأغذية.

- **دعم اعتماد "الخطة الوطنية لمراقبة سلامة الأغذية"**، من خلال: **(أ)** طرح الخطة وإجراء التعديلات اللازمة؛ **(ب)** تشجيع التفتيش الميداني المناسب وفقًا للخطة وتوفير تدريب للمتابعة على التفتيش الميداني (أخذ العينات على أساس المخاطر وما إلى ذلك)؛ **(ج)** دعم تنفيذ اللوائح الفنية لسلامة الأغذية؛ **(د)** توفير التدريب وتنمية القدرات على تقييم مخاطر سلامة الأغذية، وكذلك على المتابعة والتقييم؛ **(هـ)** تطوير قاعدة بيانات مشتركة بين الوزارات لسلامة الأغذية.

- **زيادة روابط التفتيش الميداني مع التحاليل المخبرية** من أجل اتباع نهج شمولي معزز لمراقبة مخاطر سلامة الأغذية في السلسلة الغذائية. وسيتم ذلك من خلال: **(أ)** تطبيق المبادئ التوجيهية التي تربط بيانات المختبرات وبيانات الأوبئة من الميدان على المستويات المحلية؛ **(ب)** إجراء تقييم لنظام مراقبة الأغذية؛ **(ج)** تدريب المفتشين على علم الأوبئة ؛ **(د)** تطوير برامج جيدة / سليمة للمراقبة / المتابعة الوبائية؛ **(هـ)** إنشاء وحدات تشغيلية للمراقبة / المتابعة الوبائية السليمة من المخاطر المرتبطة بسلامة الأغذية في وزارة الزراعة ووزارة الصحة.

- **زيادة الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مراقبة وضبط المخاطر التي تنتقل عن طريق الأغذية** من خلال دعم اتحاد الصناعات الغذائية نحو تسجيل المنتجات ومتابعة العاملين في قطاع الأغذية. تشمل تفاصيل ذلك: **(أ)** دعم اتحاد الصناعات الغذائية نحو تسجيل المنتجات ومتابعة العاملين في قطاع الأغذية؛ **(ب)** زيادة المعرفة بنظام "تحليل المخاطر ونقاط الرقابة الحرجة" وبالممارسات الجيدة في الشركات الخاصة؛ **(ج)** تطوير القدرات المخبرية لمصانع الأغذية.

- **زيادة وعي المستهلكين والجهات الفاعلة بسلامة الأغذية والممارسات التغذوية السليمة**، من خلال: **(أ)** رفع مهارات ومعارف الجهات الفاعلة ذات الصلة بمجال سلامة الأغذية (من القطاع العام والقطاع الخاص) بشأن قضايا سلامة الأطعمة والتغذية؛ **(ب)** تعزيز قدرات جمعيات المستهلكين على تطوير وتنسيق حملات الاتصال والتوعية بشأن سلامة الأغذية والتغذية بالتعاون الوثيق مع وزارة الزراعة ووزارة الصحة ووزارة الاقتصاد الوطني؛ **(ج)** إجراء دراسة ثانية لـ "المعرفة والمواقف والممارسات" (KAP) لتقييم تأثير حملات التوعية على ممارسات المستهلكين؛ **(د)** تكييف حملة التوعية مع نتيجة الدراسة الثانية لبرنامج "المعرفة والمواقف والممارسات"؛ **(هـ)** متابعة وتحديث "بوابة حماية المستهلك" المطورة حديثًا.

البرنامج 5.3: تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ "خطة استراتيجية مستدامة لسلامة الأغذية ذات الصلة بالصحة والصحة النباتية" (مستندة إلى الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية).

يتضمن البرنامج التدخلات ذات الأولوية التالية:

- **تعزيز النظم القانونية والرقابة** للاستجابة في الوقت المناسب لتفشي الأمراض الحيوانية، من خلال: **(أ)** تنفيذ تحليل الفجوة وفق المنظمة العالمية لصحة الحيوان؛ **(ب)** صياغة وتنفيذ مقترح لمواصلة تعليم "الخدمات البيطرية"؛ **(ج)** وضع وتنفيذ برنامج لجمعية مهنية بيطرية مستدامة والقطاع الخاص؛ **(د)** إنتاج خطط إضافية لمكافحة الأمراض الحيوانية (مثل الراعوش scrapie)؛ **(هـ)** تطوير إجراءات التشغيل الموحدة المتعلقة بخطط مكافحة الأمراض الخمسة ذات الأولوية التي سبق صياغتها؛ **(و)** اختبار وتحديث الخطط وإجراءات التشغيل القياسية في الميدان (ز) زيادة قدرة الخدمات البيطرية في مراقبة وضبط بقايا المضادات الحيوية؛ **(ح)** التدريب على الإدارة العامة؛ **(خ)** تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- **زيادة كفاءة مراقبة الأمراض ومكافحتها**، من خلال زيادة قدرات المختبرات، بما في ذلك: **(أ)** متابعة تحديث القدرات المخبرية لفحص صحة الحيوان في الضفة الغربية / القدس الشرقية وغزة؛ **(ب)** التدريب على تشخيص الأمراض (داء الكلب والسل والحمى المالطية)؛ **(ج)** متابعة شهادة الايزو لمختبر غزة (المواد)؛ **(د)** تقديم الدعم العيني للأمراض الحيوانية لكل من مختبرات غزة والضفة الغربية؛ **(هـ)** دعم بناء برنامج توأمة مع المختبرات ذات المرجعية للمنظمة العالمية لصحة الحيوان.

- **تعزيز القدرات في مجال علم الأوبئة وتحليل المخاطر**، من خلال: **(أ)** التدريب المعمق والمتخصص في الوقاية من الأمراض وإدارتها؛ **(ب)** تدريب الموظفين البيطريين المعينين حديثًا (بحد أقصى 10 سنويًا) على ممارسات الإدارة الجيدة لصحة الحيوان (مكافحة الأمراض والوقاية منها)؛ **(ج)** توريد وحدات المراقبة المتنقلة؛ **(د)** التدريب على المراقبة الوبائية للأمراض الشديدة الخطورة؛ **(هـ)** وضع ملخصات وبطاقات عن مخاطر الأمراض؛ **(و)** إجراء المراقبة الوبائية الموسعة لما لا يقل عن 5 أمراض شديدة التأثير.

- **تحسين تتبع الحيوانات من أجل إدارة أفضل لصحة الحيوان**، من خلال: **(أ)** تحسين إدارة البيانات باستخدام "نظام تحديد الحيوان" الحالي؛ **(ب)** التدريب على إدارة البيانات ونظام تحديد الحيوانات.

الميزانية

الأقسام والبرامج (مليون دولار)	جاري 2020-2022	الالتزام الميسر 2020-2022	العجز التمويلي خطة الاستثمار 2020 -2022	الميزانية الاجمالية لخطة الاستثمار 2020-2022
القسم 5	**0.3**	**-**	**13.8**	**14.0**
5.1 دعم تنفيذ "خطة العمل الوطنية للصحة النباتية" لزيادة القدرات القانونية والمخبرية لصحة النبات.	-	-	4.2	4.2

الأقسام والبرامج (مليون دولار)	جاري 2020-2022	الالتزام الميسر 2020-2022	العجز التمويلي خطة الاستثمار 2020- 2022	الميزانية الاجمالية لخطة الاستثمار 2020-2022
5.2 تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ خطة استراتيجية مستدامة لصحة الحيوان ذات الصلة بالصحة والصحة النباتية (على أساس معايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان).	-	-	5.4	5.4
5-3 تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ خطة استراتيجية مستدامة لسلامة الأغذية متعلقة بالصحة والصحة النباتية (الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية).	0.3	-	4.2	4.4

تحديث أرقام الموازنة: 27 حزيران 2019

5.6 القسم 6. تعزيز النُهُج الإقليمية والمسؤولية المشتركة

90. **الأساس المنطقي**. الوحدة الوطنية الفلسطينية ضرورية لتحقيق الدولة الفلسطينية في إطار حل الدولتين. أدى الاحتلال الإسرائيلي والفصل المادي بين سكان الضفة الغربية وقطاع غزة إلى إلحاح متزايد في البلاد للعمل والحفاظ على وحدة أجزاء الوطن معًا.[116] في حين أن الاحتلال الإسرائيلي هو بالتأكيد السبب الأساسي للتفتت الاجتماعي، فإن العوامل الأخرى التي تسهم في التماسك الاجتماعي هي في أيدي الفلسطينيين. وتشمل هذه بناء مجتمع شامل ومستدام ومتماسك اجتماعيا، ومواجهة الاقصاء وتشجيع جميع الناس على المشاركة بطريقة منصفة. هذا صحيح في المقام الأول بالنسبة للأشخاص الأكثر تهميشا (الفقراء وغير الآمنين غذائياً، وكذلك اللاجئين) وأيضا بالنسبة للفئات المتقاطعة الأخرى، مثل النساء والشباب والشيوخ والأطفال. يمكن أن يلعب المجتمع المدني ومنظماته دورًا كبيرًا في اقامة الجسور بين السكان والمؤسسات، وتعتزم خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 معالجة هذا المجال من خلال تعزيز التنمية والإدماج على الصعيدين المحلي والوطني من خلال نهج يقدر الخصائص الإقليمية ومزاياها النسبية، وكذلك التماسك الاجتماعي. يتألف هذا النهج، الذي يُعرف بـ "النهج الإقليمي[117] والمسؤولية المشتركة"،[118] من أربعة ركائز مترابطة (هنا: "الركائز الأربع")، بما في ذلك: (1) علم البيئة الزراعية، (2) التنمية المجتمعية، (3) المسؤولية المشتركة بين المنتجين والمستهلكين، و (د) التعليم في مجال التغذية وإنتاج الغذاء. سيكون الهدف الجغرافي لهذا النهج في مناطق المجموعات ذات الأولوية، مع ارتفاع المهن في قطاع الأغذية الزراعية،[119] وحيث تتطلب مستويات التهميش اهتماما خاصا بالتماسك الاجتماعي.

91. **التركيز على غزة**. مع الحصار المفروض على غزة، انتشر الإحساس المتزايد بالعجز واليأس على نطاق واسع بين السكان مما أدى إلى التوتر وانعدام الأمن والعنف في المجتمع وفي المنزل، مما أدى إلى تفتيت النسيج الاجتماعي وتدهور التماسك الاجتماعي. وهذا يجعل الأمر أكثر إلحاحًا لتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال التنمية المجتمعية. على وجه الخصوص، فان الافتقار إلى الفرص للشباب، والصدمات النفسية والاجتماعية والعنف في الأسر والمدارس، يستدعي تعزيز الفرص للشباب، بما في ذلك الدور الذي يمكن أن يلعبوه في مجتمعاتهم. يمثل النهج الإقليمي والمسؤولية المشتركة لمحافظات غزة فرصة تكمل جميع الجهود العامة الأخرى لضمان النمو الاقتصادي والأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة.

> **أولويات أصحاب الشأن**. يدرك أصحاب الشأن تمام الإدراك الأهمية الحاسمة لتيسير الانتقال من المساعدة إلى الصمود، وتعزيز العمل المجتمعي من خلال زيادة النهج التشاركي والتعاوني الذي يشمل مختلف فئات المجتمع، بدعم من القطاعين العام والخاص نحو تكامل الإنتاج والاستهلاك. تشمل الروابط الحاسمة التي يتعين تعزيزها تنظيم الأسر / المزارعين في الوحدات الاقتصادية الزراعية (مثل التعاونيات

116 إلى جانب الاحتلال الإسرائيلي، أدى الانقسام الفلسطيني الداخلي بين فتح وحماس إلى مزيد من التباعد بين المجتمع الفلسطيني.
117 تحديد وتنفيذ الحلول على المستوى المحلي، مع السكان أنفسهم والجهات الفاعلة المحلية الأخرى، سواء العامة أو الخاصة، وفقا للسياق المحلي والموارد المتاحة. يمكن أن يكون المستوى المحلي مجتمعًا أو قرية أو بلدية أو حتى مجموعة من البلديات.
118 الاتفاق على الأهداف وتقاسم المسؤولية عن تحقيقها
119 حدد مجلس الوزراء قائمة مؤقتة بالمجموعات الجغرافية ذات المهن الزراعية، بما في ذلك مناطق قلقيلية وطوباس وطولكرم وجنين ووادي شمال الأردن (حزيران 2019).

والشركات) للتغلب على تفتيت ملكية الأراضي، وكذلك تيسير تكامل المنتجين مع التصنيع والتسويق، وضمان تنمية القدرات في جميع الأنحاء.

- النتيجة. بحلول عام 2022، بعد ان يكون قد تم تنفيذ النُهُج الإقليمية والمسؤولية المشتركة على المستوى المحلي يتم جمع المعرفة والأداء، والاعتراف بها وإدماجها في سياسات الأمن الغذائي والتغذوي الوطنية ذات الصلة.

- **برامج القسم**

البرنامج 6.1: تطوير المنتدى الوطني للعمل الاقليمي والمسؤولية المشتركة.

من خلال المنتدى، فإن أصحاب الشأن والمنظمات العاملة أو المشارِكة على مختلف المستويات مع النُهُج الإقليمية والمجتمعية المماثلة (أو أي من الركائز الأربع ذات الصلة) سوف يتواصلون ويعززون التماسك العالي على المستوى الوطني. بشكل غير مباشر، سوف يفيد هذا في توفير الخدمات للمجتمعات، واستكمال البرامج الحالية من خلال إقامة روابط.

- **إنشاء وتسهيل منتدى وطني.** سيكون تطوير المنتدى الوطني للعمل الاقليمي والمسؤولية المشتركة مكانًا للاجتماع والنقاش لمختلف الجهات الفاعلة التي تتدخل وتتمتع بخبرة في النهج الإقليمي والمسؤولية المشتركة. المنتدى شامل قدر الإمكان، حيث يضم المنظمات غير الحكومية والحكومة والجهات المانحة والجهات الفاعلة الأخرى في هذا المجال. الهدف من المنتدى هو ضمان تبادل المعلومات حول المعرفة الفنية بشأن الخبرات والجهات الفاعلة (بما في ذلك قدراتهم) وبناء توجُه منهجي يمكن أن يكون بمثابة مرجع لتطوير السياسات العامة. تُعَدُ مشاركة السلطات العامة (الوزارات، وموظفي الإرشاد، وما إلى ذلك) ذات أهمية قصوى لضمان الحوار الرأسي بين الأطراف وضمان المتابعة المؤسسية والسياسية. على المستوى التشغيلي، سيكون للمنتدى هيكل تنظيمي للتنسيق وتيسير المناقشة / التشبيك (بما في ذلك عبر الويب / تطبيقات أخرى موجودة).

- **إنشاء وتسهيل مجموعات العمل الخاصة بالركائز.** سيشمل تطوير المنتدى الوطني للعمل الاقليمي والمسؤولية المشتركة أيضًا مجموعة عمل لكل من الركائز الأربع للنهج الإقليمي والمسؤولية المشتركة، وكل مجموعة تجلب خبرات محددة، أي: ستجمع مجموعة البيئة الزراعية الباحثين والعاملين في المهنة؛ ستجمع المجموعة المعنية بالتنمية المجتمعية المنظمات غير الحكومية والجهات المانحة التي لديها معرفة ميدانية وترغب في تمويل مشاريع في هذا المجال؛ المجموعة الخاصة بالشراكة ستأخذ شكل شبكة "للزراعة المجتمعية المستدامة" الموجودة بالفعل؛[120] وستشمل مجموعة عمل حدائق المدارس الجهات الفاعلة المشاركة في هذا الموضوع.

البرنامج 6.2: تنفيذ النهج الإقليمي والمسؤولية المشتركة على المستوى المحلي.

بهدف تلبية احتياجات أكثر السياقات تهميشا، سيختار هذا البرنامج المجتمعات المحلية على أساس: **(أ)** التعرض لمخاطر الاحتلال (مثل المجتمعات الريفية الواقعة في المنطقة ج)؛ **(ب)** خطر التهميش من تدخلات الطوارئ (المجتمعات الحضرية أو الريفية الواقعة في غزة)، بما في ذلك مجتمعات اللاجئين، حيثما أمكن ذلك؛ **(ج)** مع منظمة غير حكومية راعية واحدة على الأقل (مشارِكة في المنتدى الوطني للعمل الاقليمي والمسؤولية المشتركة)، نشطت مسبقاً في هذا المجال؛ **(د)** مع إبداء السكان المحليين استعدادهم للمشاركة في العملية؛ وإذا أمكن، **(هـ)** وجود عملية تنمية مجتمعية سابقة.

يتألف البرنامج بشكل أساسي من تدخل متكامل مع البعد الإقليمي والمسؤولية المشتركة باعتبارهما العمود الفقري ويعززان الركائز الأربع. يَعني **النهج الإقليمي** تحليل المشاكل وتحديد وتنفيذ الحلول على المستوى المحلي، مع السكان أنفسهم والجهات الفاعلة المحلية الأخرى، سواء العامة أو الخاصة، وفقًا للسياق المحلي والموارد المتاحة. يمكن أن يكون المستوى المحلي مجتمعًا أو قرية أو بلدية أو حتى مجموعة من البلديات. **نهج المسؤولية المشتركة** يعني الاتفاق على الأهداف ذات الاهتمام العام لرفاهية الجميع، دون أي استثناء، وتقاسم

120 شراكات محلية وقائمة على التضامن بين المنتجين والمستهلكين. يمكن لشبكة Urgenci الدولية (www. urgenci.net) دعم إطلاقها.

المسؤولية عن تحقيقها. يُقصد بالمسؤولية المشتركة أن تكون: (1) ضمن نفس المجتمع (على سبيل المثال، المسؤولية المشتركة بين الأجيال لنقل الموارد والمهارات والمساعدة المتبادلة)؛ أو (2) يمتد إلى ما وراء النطاق المحلي (على سبيل المثال، بين المزارعين والمستهلكين، الأسر أو المطاعم / المقاصف – مع تأثير محتمل أيضًا على النساء، اللواتي يقمن عادة بإدارة المقاصف) بأهداف بيئية مشتركة (الممارسات الزراعية المستدامة) أو الأهداف الاجتماعية (ضمان الحصول على الغذاء والدخل أو النواتج الغذائية). تهتم المسؤولية المشتركة ايضاً بالعلاقات بين الجهات الفاعلة المحلية والوطنية لعملية التعلم المشترك حول كيفية تحقيق الاستقلال الذاتي وصمود المجتمعات وأي نوع من الدعم المتفق عليه ينطوي على ذلك على المستوى الوطني. تهتم المسؤولية المشتركة كذلك بالعلاقة بين المزارعين والباحثين في مجال البحوث التعاونية. وفي جميع الحالات، تفترض المسؤولية المشتركة بين الأطراف المختلفة هدفًا مشتركًا بين جميع الأطراف وتقاسمًا رسميًا أو غير رسمي للوظائف والمسؤوليات لتحقيق هذا الهدف. في هذا النهج، يتم وضع المجتمعات المحلية في مركز تقييم الاحتياجات واتخاذ قرار بشأن كيفية المشاركة في عملية التنفيذ المستدام.[121]

سيكون الهدف الجغرافي لهذا النهج في البداية هو المجموعات ذات الأولوية المحددة لأهميتها الزراعية، وأيضًا المناطق ذات العُرضَة العالية للضرر والحاجة إلى التماسك الاجتماعي. في هذه المناطق، سيتم تشجيع الاستثمار بما في ذلك الركائز الأربع، بما يتعلق بتنمية القدرات الفردية، وتماسك المجتمع، والتوعية بما في ذلك في المدارس. عند تنفيذها ككل، تضمن الركائز الأربعة الجدوى الاجتماعية والاقتصادية للنهج، وتسمح بتحقيق الفوائد الكاملة للمجتمع والاقليم الخاص به. هذه الركائز الأربع تشمل:[122]

أ. **تثمين التنمية الزراعية وتشجيع استخدام الأراضي الزراعية من خلال تشجيع الممارسات المستدامة مثل البيئة الزراعية.** تتطلب هذه الركيزة منهجًا بحثيًا منتظماً، يدمج البحث المتخصص مع نظرة شمولية، من الناحية العملية من خلال ضمان الإرشاد للممارسات ذات الصلة، ومد جسور التعاون بين الباحثين والمزارعين.

ب. **تعزيز التنمية المجتمعية.** يتم تحريك هذه الركيزة من خلال الفوائد الناتجة عن المشاركة الكفؤة للموارد المحلية (الأرض، المياه، المعدات ...) ومن خلال تسهيل الوصول إلى أكثر الناس حرمانًا من خلال اتفاقيات مختلفة (تقديم، تبرعات، تأجير، بيع، تجميع من خلال التعاونيات أو الشركات الصغيرة، وما إلى ذلك). ويشمل هذا النهج أيضًا تجميع الموارد البشرية المحلية (الوقت والمهارات) مع الموارد المادية والمالية (المحلية أو الوطنية / الدولية كمساعدات اجتماعية، والتعاون الدولي، إلخ).

ج. **تعزيز الشراكات بين المنتجين والمستهلكين،** كوسيلة لتقصير سلسلة القيمة وضمان المنافع المتبادلة. بناءً على النماذج الحالية،[123] تضمن الشَراكات بين المنتجين والمستهلكين إجراء تعديل دائم للعرض وفقًا للطلب، من خلال التخطيط والزراعة وفقًا لاحتياجات الأسر المنخرطة معهم، والمشاركة المتكاملة في المحاصيل، من قبل المستهلكين أنفسهم، على شكل سلال أسبوعية.[124] وقد يشمل ذلك تطوير الأسواق المتنقلة لتحسين توافر وإمكانية الوصول إلى الفواكه والخضروات في المناطق التي ترتفع فيها معدلات انتشار انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.

د. تشجيع الحدائق المدرسية، كطريقة عملية وفعالة للتوعية بأهمية الإنتاج الزراعي وتحويل الأغذية والتغذية، وكذلك لتوعية الأطفال بالطبيعة وتثمين العمل اليدوي. يتم تنفيذها في المدارس، ولكن قد يكون من الممكن تنظيمها بالشراكة مع المزارعين المحليين، وضمان الروابط الاجتماعية والتربوية.

121 ضمن تمويل "الصندوق الدولي للتنمية الزراعية" (IFAD) وبتنفيذ وزارة الزراعة يسعى "مشروع صمود لإدارة الأراضي والموارد" (RELAP) الى تنظيم المجتمعات أو القطاعات حول منصات متعددة لأصحاب الشأن. وتشمل الأدوار ما يلي: (1) تحديد ومعالجة القيود الرئيسية التي تؤثر على تسويق المنتجات الزراعية؛ (2) جمع وتبادل معلومات السوق؛ (3) بناء الثقة وتطوير صفقات الأعمال التجارية (على سبيل المثال بين التاجر ومجموعة من المنتجين)؛ (4) العمل كحلقة وصل مع المنصات / البرامج الأخرى الأوسع نطاقًا الموجودة على مستوى المحافظات أو على المستوى الوطني التي تدعمها الحكومة والجهات المانحة الأخرى؛ (5) تنظيم / المشاركة في الأحداث التي تروج لتجارة المنتجات الزراعية المحلية (RELAP Project, IFAD, 2017)

122 أنظر النقاش المفصل في الورقة الاستشرافية حول المناهج الإقليمية والمسؤولية المشتركة، في الملحق د.

123 منذ عام 2003، يتم تنظيم شراكات المستهلكين والمنتجين في شبكة URGENCI الدولية (http://urgenci.net/). في الآونة الأخيرة، تم إنشاء شبكة متوسطية (شبكة البحر المتوسط للشراكات المحلية والقائمة على التضامن في علم البيئة الزراعية). تم إنشاء شبكات وطنية أيضًا في بلدان ومناطق مختلفة كما هو الحال في فرنسا ورومانيا والبرتغال وما إلى ذلك).

124 كما هو موضح في الورقة الاستشرافية ذات الصلة، تتطلب هذه الاتفاقات قبول نماذج من المسؤولية المشتركة والتضامن، خاصة فيما يتعلق بتقاسم مخاطر وفوائد الإنتاج الزراعي.

الميزانية

الأقسام والبرامج (مليون دولار)	جاري 2020-2022	الالتزام الميسر 2020-2022	العجز التمويلي خطة الاستثمار 2020 -2022	الميزانية الاجمالية لخطة الاستثمار 2020-2022
القسم 6	**35.6**	**2.0**	**21.5**	**59.1**
1.6 إنشاء المنتدى الوطني للعمل الاقليمي والمسؤولية المشتركة	-	-	1.5	1.5
6.2 تنفيذ النهج الإقليمي والمسؤولية المشتركة على المستوى المحلي	35.6	2.0	20.0	57.6

تحديث أرقام الموازنة: 27 حزيران 2019

5.7 خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 الميزانية والتمويل

92. تم وضع خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 وفقًا لمجموعة من مجالات الاستثمار ذات الأولوية (الأقسام) التي، عبر أولويات السياسات ذات الصلة، تقوم بتضييق نطاق الأهداف الإستراتيجية الأطول أمداً للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 ضمن رؤية قصيرة الأجل. وهكذا يتم تلخيص أقسام خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 في الجدول 4 أدناه.

جدول 4 ميزانية خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022

القسم (والبرامج)	الاستثمارات الجاري 2020-2022	التعهدات الميسرة 2020-2022	العجز التمويلي لخطة الاستثمار الوطنية 2020-2022	خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 الميزانية الاجمالية 2020 – 2022
1. استثمارات خاصة بالتغذية	**0.8**	**0.3**	**1.5**	**2.6**
1.1 استثمارات خاصة بالتغذية	0.8	0.3	1.5	2.6
2. الشمول الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين	**73.8**	**83.5**	**26.8**	**184.1**
2.1 تعزيز الوصول إلى سلة الغذاء المتنوعة للفقراء والمهمشين	59.8	0.3	9.3	69.4
2.2 تشجيع الشمول الاقتصادي للفقراء والمهمشين	13.7	83.1	15.0	111.8
2.3 تعزيز القدرات على تنفيذ البرامج التي تعزز الشمول الاجتماعي والاقتصادي	0.4	–	2.5	2.9
3. التطوير المستدام والشامل لسلاسل القيمة الغذائية الزراعية	**59.8**	**25.0**	**24.2**	**108.9**
3.1 تأمين الوصول إلى أصناف المحاصيل عالية القيمة والمتنوعة، وذات صفات جينية عالية الإنتاجية من المجترات الصغيرة وإصبعيات الأسماك	18.8	–	7.5	26.3
3.2 تحسين قدرات الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة من القطاعين العام والخاص نحو تعزيز واعتماد تقنيات وممارسات مستدامة اجتماعياً وبيئياً واقتصادياً من خلال إنشاء "مركز المعرفة"	25.6	16.4	5.0	47.0
3.3 تحسين تسويق منتجات البستنة والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية عالية القيمة من خلال إنشاء "مركز المعرفة التصديرية"	12.0	–	7.5	19.5
3.4 تعزيز البيئة التمكينية لنظام الشمول المالي المستدام	3.4	8.6	4.2	16.2
4. الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والتكيف مع تغير المناخ	**27.4**	**42.9**	**49.0**	**119.3**
4.1 استصلاح الأراضي وإعادة تأهيل المراعي	20.7	–	30.0	50.7
4.2 تعزيز قدرات التكيف مع تغير المناخ	1.5	0.3	5.0	6.8

القسم (والبرامج)	الاستثمارات الجاري 2020-2022	التعهدات الميسرة 2020-2022	العجز التمويلي لخطة الاستثمار الوطنية 2020-2022	خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 الميزانية الاجمالية 2020- 2022
4.3 تحسين إدارة الموارد المائية	5.2	42.6	14.0	61.8
5. تحسين سلامة الأغذية وحماية المستهلك	**0.3**	-	**13.8**	**14.0**
5.1 دعم تنفيذ "خطة العمل الوطنية للصحة النباتية" لزيادة القدرات القانونية والمختبرية المتعلقة بصحة النبات.	-	-	4.2	4.2
5.2 تعزيز القدرة على تطوير وتنفيذ "خطة صحة الحيوان" الاستراتيجية المستدامة ذات الصلة بالصحة والصحة النباتية (على أساس معايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان)	-	-	5.4	5.4
5-3 تعزيز القدرة على تطوير وتنفيذ "خطة سلامة الأغذية" الاستراتيجية المستدامة ذات الصلة بالصحة والصحة النباتية (استنادا إلى الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية).	0.3	-	4.2	4.4
6. تعزيز النُهُج الإقليمية والمسؤولية المشتركة	**35.6**	**2.0**	**21.5**	**59.1**
6.1 إنشاء منتدى اقليمي ووطني للمسؤولية المشتركة	-	-	1.5	1.5
6.2 تنفيذ النهج الاقليمي والمسؤولية المشتركة على المستوى المحلي	35.6	2.0	20.0	57.6
مجموع خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022	**197.6**	**153.6**	**136.8**	**488.0**

المصدر: خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 قائمة جرد الاستثمار [التحديث 27 حزيران 2019]

6. إطار النتائج لخطة الاستثمار الوطنية 2020-2022

جدول 5 إطار نتائج خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 (مستوى التأثير والنتائج)

أقسام وبرامج خطة الاستثمار الوطنية	المؤسسة الرئيسية	المؤشر	خط الأساس 2018	الهدف 2022	وسيلة التحقق	نتيجة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي
رؤية الأمن الغذائي: الأسر والمجتمعات في فلسطين تتمتع بالأمن الغذائي والتغذوي والقدرة على الصمود	مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة	**2.1.1 انتشار نقص التغذية**	مفقود	مفقود	المسح الفلسطيني للمغذيات الدقيقة	1
	وزارات: الزراعة، الصحة، التربية، التنمية الاجتماعية	**الهدف الثاني للتنمية المستدامة 1.2 انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين السكان، بناءً على مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي**	مفقود	مفقود	وزارة الزراعة / منظمة الاغذية والزراعة	1
	وزارات: الزراعة، الصحة، التربية، التنمية الاجتماعية	**الهدف الثاني للتنمية المستدامة 2.1 انتشار قصر القامة (ارتفاع العمر أقل من -2 عامًا من متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن 5 سنوات**	مفقود	مفقود	مراقبة التغذية الوطنية	2
التأثير على البيئة المؤسسية التمكينية: تخصيص موارد التنمية واستخدامها بفعالية وكفاءة للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين	مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة	**6.2.1** فجوة الموارد في تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية	28%	10%	نظام متابعة خطة الاستثمار الوطنية	6.2
	وزارات: الزراعة، الصحة، التنمية الاجتماعية	**6.3.1** الميزانية السنوية للبرامج / المشاريع الممولة من المانحين في وزارة الزراعة، وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية	وزارة الزراعة: 17،000،000 وزارة الصحة: 1،000،000 تنمية الاجتماعية: 5460000	وزارة الزراعة: 25,000,000 وزارة الصحة: 3,000,000 تنمية الاجتماعية: 8,000,000	وزارات: الزراعة، الصحة، التنمية الاجتماعية	6.3
استثمارات خاصة بالتغذية						
بحلول عام 2022، تحسن الحالة التغذوية للشعب الفلسطيني	وزارات: الزراعة، الصحة، التربية، التنمية الاجتماعية	الهدف الثاني للتنمية المستدامة .2.2 انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول> +2 أو <-2 من متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن 5 سنوات ، حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن)	مفقود	مفقود		2
الشمول الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين						
بحلول عام 2022، تحسين إمكانية وصول الأسر الفقيرة والمهمشة اقتصاديًا وماديًا إلى كمية ونوعية الغذاء المطلوبة، حتى في حالة الصدمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية	وزارة التنمية الاجتماعية	1.1.1 عدد الأسر التي تحصل على استحقاقات من المساعدة الاجتماعية لوزارة التنمية الاجتماعية (حسب فئة الاسرة وجنس رب الاسرة)	110,000 أناث 42 ٪ ذكور: 58 ٪	100,000 أناث: 40 ٪ ذكور: 60 ٪	قاعدة بيانات وزارة التنمية الاجتماعية للأسر المستفيدة	1.1
تنمية سلاسل القيمة الغذائية الزراعية المستدامة والشاملة						
بحلول عام 2022، زيادة مستويات القدرة التنافسية والشمولية لسلاسل القيمة المختارة.	وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة العمل	**الهدف الثاني للتنمية المستدامة 3.1 حجم الإنتاج لكل وحدة عمالة حسب فئة حجم المشروع الزراعي / الرعوي / الحرجي**	يتم تحديدها لاحقا	يتم تحديدها لاحقا	وزارات الزراعة، الاقتصاد، العمل	مؤشر الاستراتيجية الاوروبية المشتركة
	وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني	**الهدف الثاني للتنمية المستدامة 3.2 متوسط دخل صغار منتجي الأغذية، حسب الجنس وحالة السكان الأصليين**	يتم تحديدها لاحقا	يتم تحديدها لاحقا	وزارات الزراعة، الاقتصاد، العمل	
	وزارة العمل	**OC2.1 (الاستراتيجية الأوروبية المشتركة): ٪ من بطالة الشباب (مصنفة حسب الجنس والمنطقة)**	يتم تحديدها لاحقا	يتم تحديدها لاحقا	وزارة العمل	
الادارة المستدامة للموارد الطبيعية في سياق تغير المناخ						
بحلول عام 2022، زيادة الوصول إلى الأراضي والمراعي والمياه وزيادة اتباع الممارسات الاكثر استدامة وتكيفاً مع للمناخ	وزارة الزراعة	**هدف التنمية المستدامة 2.4.1 نسبة المساحة الزراعية في ظل الزراعة المنتجة والمستدامة**	يتم تحديدها لاحقا	يتم تحديدها لاحقا		4
حماية المستهلك وسلامة الأغذية						
بحلول عام 2022، تحسن القدرات البشرية والمخبرية في إجراء الاختبارات الحساسة، فيما يتعلق بأنشطة المراقبة والتفتيش القائمة على المخاطر.	وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الزراعة	**2.2.1** نسبة عينات الأغذية المطابقة للمعايير من مجمل الاختبارات لكل وزارة	وزارة الاقتصاد: 73 ٪ وزارة الصحة: 88 ٪ وزارة الزراعة: 25 ٪	وزارة الاقتصاد: 77 ٪ وزارة الصحة: 90 ٪ وزارة الزراعة: 30 ٪	وزارات الصحة، الاقتصاد، الزراعة	2.2 الاستراتيجية الاوروبية المشتركة
	وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الزراعة	OC6.3 (الاستراتيجية الاوروبية المشتركة): التزام السلع الزراعية المنتجة محليًا (النبات والحيوان) بأفضل المعايير الدولية من ناحية النوع والسلامة			وزارات الصحة، الاقتصاد، الزراعة	
النُهج الإقليمية والمسؤولية المشتركة						
بحلول عام 2022، يتم جمع المعارف والانجازات المرتبطة بالنهج الإقليمية والمسؤولية المشتركة التي تم تنفيذها على المستوى المحلي، والاعتراف بها وإدماجها في السياسات الوطنية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي	مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة	تشارك تجمعات مختارة في تحديد وبدء مشروع استثماري متكامل وشامل للنهج الاقليمي والمسؤولية المشتركة (بما في ذلك الركائز الأربع: 1. الزراعة البيئية، 2. التنمية المجتمعية، 3. شراكات المنتجين والمستهلكين، 4. الحدائق المدرسية)	0	بين 50 (فرضية منخفضة) و200 (فرضية عالية)	مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة، و. الزراعة	خاص بخطة الاستثمار الوطنية

للاطلاع على إطار النتائج التفصيلي، بما في ذلك النتائج الوسيطة ومؤشراتها حسب برامج خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، يُرجى الرجوع إلى الملحق "ب".

7. نظام إدارة خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022

7.1 نظام إدارة الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة

93. يمتد الأمن الغذائي والتغذوي بالضرورة إلى صلاحيات مختلف الوزارات والهيئات العامة (ويحظى بالاهتمام والتمويل من عدد كبير من شركاء التنمية والمجتمع المدني والمستثمرين من القطاع الخاص). بالإضافة إلى المسؤوليات الفردية لأصحاب الشأن المذكورين أعلاه، تتولى وزارة الزراعة نظام الإدارة الحالي، كرئيس لمجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة، التي تُعَد واحدة من مجموعات العمل الوطنية الاثنتي عشرة المعنية بأهداف التنمية المستدامة (الشكل 20)، والمضمّنة في الرسم البياني الموضح أدناه من أجل نظام الإدارة العامة لجدول أعمال 2030 في فلسطين (يمكن الاطلاع على البنود المرجعية لمجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة في الملحق خ).

الشكل 20 الهيكل المؤسسي لمجموعات عمل فلسطين المعنية بأهداف التنمية المستدامة

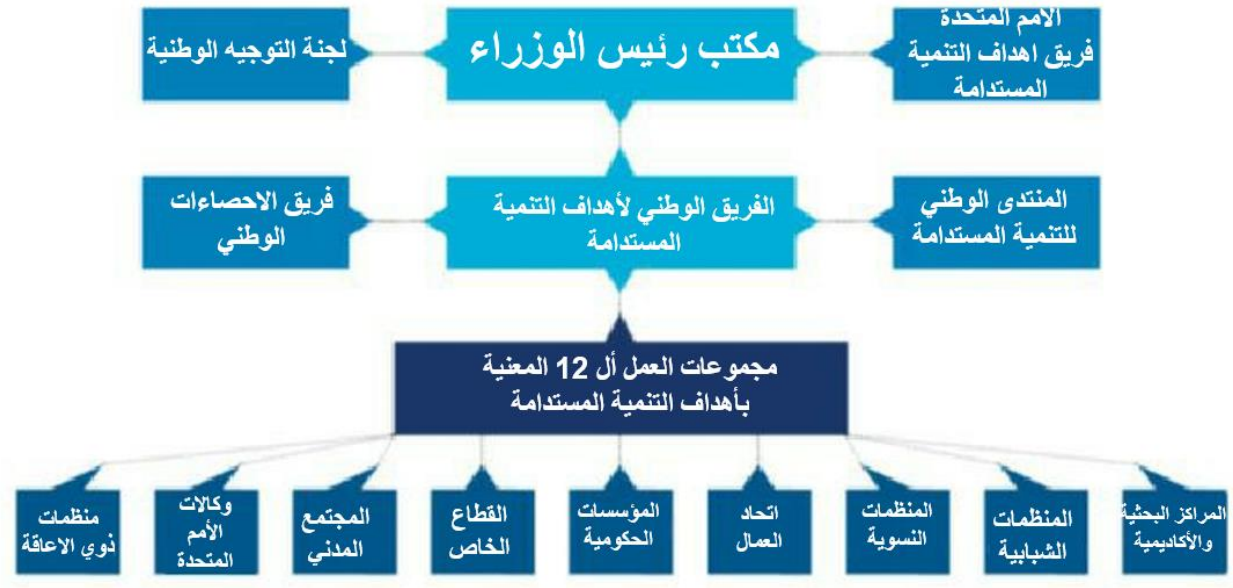

94. في الوقت الحالي، في حين أن الفريق العامل المعني بالهدف الثاني للتنمية المستدامة يحتفظ بمزيج من الدور الفني (المتابعة والتحليل والتقارير) والتشغيلي (اقتراح التدخلات) فيما يتعلق بالتقدم المحرز في الهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، تقع القرارات السياسية والمتعلقة بالسياسات تحت مسؤولية اللجنة المشتركة بين الوزارات، التي تعمل من خلال الفريق الوطني المعني بأهداف التنمية المستدامة من أجل المسائل المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة.

95. ومع ذلك، وعلى النحو الذي تقدم به معهد ماس (MAS, 2017)، بناءً على ما ورد في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، والذي طالب به أصحاب الشأن في مختلف الجهود وأكدته مناقشات متكررة داخل الحكومة الفلسطينية، فإن آفاق تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي ضمن إطار مرجعي متعدد القطاعات تستدعي إنشاء نظام إداري لتنفيذ السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وبدء تطبيق خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 تتمحور حول إنشاء مجلس رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذوي.[125]

96. ينبغي أن تشمل الوزارات ذات الصلة للتمثيل في المجلس وزارة التنمية الاجتماعية ووزارة الزراعة ووزارة الصحة ووزارة التربية والتعليم العالي ووزارة الاقتصاد الوطني ووزارة الحكم المحلي ووزارة العمل. علاوة على ذلك، فإن مشاركة المجتمع المدني والقطاع الخاص لها أهمية حاسمة، لضمان مشاركة متوازنة والقيام بمهام المتابعة والتقييم والمناصرة.

125 إلى أن يتم إنشاء مجلس مخصص لضمان اتخاذ قرار فعال وكفؤ بشأن الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة، سيكون مجلس الوزراء مسؤولاً عن المهام السياسية الرفيعة المستوى.

97. **تحسين الإدارة وتهيئة البيئة التمكينية.** إن تطوير القدرات المؤسسية في مجال الأمن الغذائي والتغذوي هو حاجة واضحة تحددها اجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات ذات الصلة وتكَرر تأكيدها كأولوية في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030. وكاستجابة لهذه الأولوية، يتأسس نظام ادارة خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 على الآليات القائمة، مع تحسين العناصر التي تعزز الروابط مع عملية صنع القرار السياسي على المستوى الأعلى، وكذلك مع تحديد وتنفيذ مشروع الاستثمار على المستوى القاعدي. تحقيقًا لهذه الغاية، ستكون مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة هي اللاعب الرئيسي المسؤول عن المحتوى الفني؛ سيتم إنشاء مجلس رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذوي، مع مسؤوليات سياسية، بدعم من وحدة السياسات التابعة لوزارة الزراعة التي تعمل كأمانة.

98. على هذا النحو، تتوخى المقترحات ذات الصلة لنظام الإدارة العناصر الرئيسية التالية:

- **الهيئة الداعية:** ستكون وزارة الزراعة مسؤولة عن بدء وعقد التنسيق بين المؤسسات وحوار السياسات بشأن المواضيع المختلفة التي ستتناولها السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي؛

- **هيئة اتخاذ القرارات المتعلقة بالسياسات: سيمثل مجلس الأمن الغذائي والتغذوي رفيع المستوى الموقع السياسي** حيث سيتم اتخاذ القرارات على مستوى الوزارات. سيكون مسؤولاً عن تنسيق تدخلات السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي / خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، والإشراف على تنفيذ السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والعمليات ذات الصلة، وتقديم الأدلة (مثل إعداد الملف) للهيئات التداولية العليا.

  - **سيكون مجلسُ الأمن الغذائي والتغذوي رفيعُ المستوى مسؤولاً بشكل خاص عن ضمان: (أ)** عملية سلسة في صنع قرارات سياسية رفيعة المستوى فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة، **(ب)** التنسيق بين الوزارات، لا سيما حول السياسات أو الاستراتيجيات أو الإجراءات المتعلقة بأكثر من وزارة. **(ج)** تجنيد الموارد لتمويل التنمية، من داخل الحكومة، وإذا لزم الأمر مع مجتمع شركاء التنمية.

- **فرقة العمل الفنية:** ستكون مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة هي الأمانة الفنية لمجلس الامن الغذائي والتغذوي، وبمساعدة وحدة السياسات التابعة لوزارة الزراعة، ستقوم بمتابعة وتقييم التدخلات الموجهة نحو الامن الغذائي والتغذوي.

99. سوف تتفاعل هذه الهيئات الثلاث (كما في الشكل 21) لضمان الوفاء بمهام إدارة خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، بما في ذلك: **(أ)** متابعة التقدم المادي والمالي لعملية صنع القرار القائمة على الأدلة؛ **(ب)** الإبلاغ والاتصال عن النتائج، وضمان مشاركة جميع أصحاب الشأن المعنيين؛ **(ج)** الدعوة إلى تغيير السياسات أو الامور التنظيمية المطلوبة، وازالة العوائق من أمام تدخلات القطاع الخاص / المنظمات غير الحكومية، أو تجنيد الموارد العامة من أجل سد الاحتياجات ذات الأولوية. سيضمن تَشَكُلُ مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة من أصحابِ شأنٍ متنوعين علاوة على الطبيعة متعددة الوزارات لمجلس الأمن الغذائي والتغذوي رفيع المستوى شموليةَ العملية.

الشكل 21 النظام الاداري لخطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022

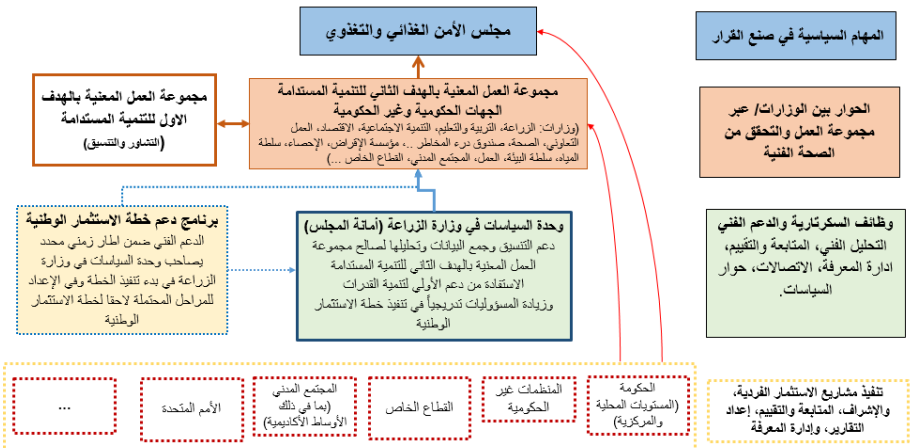

100. في كل ما سبق، تُصوَّر عملية تعزيز نظام الادارة وإنشاء مجلس الأمن الغذائي والتغذوي رفيع المستوى بأنها عملية تدريجية، مستفيدة من الدعم الأولي للمساعدة التقنية. في هذا الصدد، تتمثل الأولوية الأولى في ضمان أداء وظيفة المجلس (على سبيل المثال، من قبل اللجان القائمة بالفعل مثل اللجنة الوزارية). بعد ذلك، بمجرد تحديد طريقة واضحة لإضفاء الطابع المؤسسي على الدور، سيتم إنشاء عملية لبناء المؤسسة بدعم من برنامج لتعزيز دور المجلس. ومن أجل مواكبة طرح خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، من المتوقع توفير برنامج دعم خطة الاستثمار الوطنية لتوفير الدعم الأولي المطلوب لطرح تلك الوظائف، مع النقل التدريجي للقدرات والمسؤوليات (انظر القسم 7.5).

7.2 المتابعة والتقييم وإعداد التقارير لخطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022

101. يتم تزويد خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 بإطار للنتائج يوجه الحكومة وأصحاب الشأن الآخرين في تحديد الاستثمار وتخصيص الموارد، بهدف المساهمة في تحقيق أهداف السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030. ومن اجل ضمان الاتساق والتوافق، يتم متابعة أداء السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 من خلال الهدف الثاني للتنمية المستدامة ومؤشرات أداء محددة أخرى حددها أصحاب الشأن أثناء تصميم السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي باعتبارها الأنسب لقياس التقدم المنجز.

102. **بنية نتائج خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022**. يتكون إطار نتائج خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 من سلسلة نتائج من ثلاثة مستويات، حيث يتم توضيح التأثير الكلي (Overall Impact) لخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، والذي يركز على تحسينات الأمن الغذائي والتغذوي، في خمس نتائج (Outcomes) (تتوافق مع ستة أقسام من خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022) و16 نتيجة متوسطة (Intermediate Outcomes)، تتوافق مع برامج أقسام خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 (الشكل 16). سيتم تحديد مخرجات (Outputs) مخصصة لبرامج خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 والتي لم يتم اعتمادها خلال تصميم خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 باعتبار هذه المخرجات محددة للغاية وتتعلق بالتخصيص الفعلي للموارد، لذلك سيتم تحديدها على مدار عملية تصميم التدخلات ووضع ميزانيتها والموافقة عليها. ومع ذلك، يتم اقتراح النتائج على مستوى المخرجات ومؤشراتها في الأوراق الاستشرافية التفصيلية، وستعتمد متابعتها الفعلية على الاستثمارات التي يتم حشدها باعتبارها مرتبطة بشكل مباشر بالأنشطة الممولة. بالنسبة لتأثير خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، يتم الإشارة إلى النتائج والنتائج الوسيطة بالنتائج.

103. يتم تحديد وقياس كل مستوى من النتائج من خلال مؤشرات مختارة، بما في ذلك خط الأساس والقيمة المستهدفة المحددة زمنيا، والتي تعكس إلى حد كبير مؤشرات السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي. تعتمد الاختلافات والخصائص على الإطار الزمني المختلف للوثيقتين، مع كون مؤشرات خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 أكثر تحديداً من تلك الموضحة في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي.

104. تأثير خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 (Impact). يتم تحديد تأثير خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 من خلال رؤية السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي: "المجتمعات والأسر في فلسطين تتمتع بالأمن الغذائي والصمود"، السعي لتحقيق الهدف العام لبلد يكون فيه الغذاء الكافي والمغذي متاحًا للجميع، حيث تتم إدارة الموارد الطبيعية بطريقة تحافظ على وظائف النظام البيئي لدعم احتياجات السكان الحالية والمستقبلية. في هذه الرؤية، تشارك المجتمعات والأسر بنشاط في التنمية الاقتصادية المنصفة وتستفيد منها، وتتمتع بظروف عمل لائقة وأكثر مرونة في مواجهة الصدمات الطبيعية والاقتصادية والسياسية. يتم تعريف متابعة التأثير من خلال مجموعتين من المؤشرات، تتضمن: (أ) وضع الأمن الغذائي والتغذوي للمواطنين الفلسطينيين؛ (ب) التقدم المحرز في التمويل الشامل للأمن الغذائي والتغذوي، وتقاس كلتا المجموعتين بمؤشرات محددة من أهداف التنمية المستدامة والسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي.

105. نتائج (Outcomes). يتم تعريف هذا المستوى من خلال نتائج قسم خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 المحددة. يتم تعريف النتائج من خلال مؤشرات الهدف الثاني للتنمية المستدامة والسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي المحددة.

106. **النتائج المتوسطة (Intermediate Outcome)**. وهي تتوافق مع البرامج الستة عشر لخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022. فهي تمثل تفصيلًا لنتائج (Outcomes) خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 وتعتزم رصد التغيرات السلوكية أو الهيكلية وغيرها من التحسينات التي تسهم في تحقيق النتيجة المقابلة. بالنظر إلى تغطيتها الواسعة، فلن تعتبر تدخلات خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 مسؤولة وحدها عن تقدمها، حيث إن التأثير المحفز المحتمل لخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 قد لا يرصد مجموعة التدخلات ذات الصلة التي تسهم في النتائج المقصودة.

ويتم قياس النتائج الوسيطة بمزيج من المؤشرات المحددة للهدف الثاني للتنمية المستدامة والسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022.

107. **إنشاء وظائف المتابعة والتقييم والتعلم.** يسترشد نظام المتابعة والتقييم والتعلم في خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 بالمبادئ ذاتها لإطار النتائج في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030، مع التركيز بشكل خاص على: (1) مساءلة المؤسسات المعنية، وكذلك من خلال آليات تبادل المعرفة والتواصل؛ (2) مشاركة أصحاب الشأن على جميع المستويات، من خلال اجتماعات منتظمة للتخطيط والمتابعة واعداد التقارير والمناقشات المواضيعية ذات الصلة؛ (3) بساطة النظام بما في ذلك عن طريق تفضيل مؤشرات "سمارت" (SMART)[126] التي تم متابعتها بالفعل من قبل المؤسسات ذات الصلة؛ و (4) الاتساق مع النظم الوطنية الحالية للمتابعة والتقييم.

108. الهدف من نظام المتابعة والتقييم هو ثلاثي الابعاد:

أ. **ضمان جمع المعلومات ذات الصلة خلال** تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 إزاء المؤشرات المختارة. سيضمن ذلك أيضًا توفير الأساس لتعلم الدروس، ومراجعة الأولويات، وفي النهاية التقييم.

ب. **توفير معلومات منتظمة لأصحاب الشأن حول التقدم المحرز** في التنفيذ وتوجيه تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، لا سيما في اتخاذ الإجراءات التصحيحية لتخصيص الموارد أو حشدها؛

ت. **توفير الأساس للمناصرة ونشر المعرفة والمشاركة**، من خلال نشر تقارير منتظمة واعتماد مجموعة واسعة من أدوات الاتصال على أساس المعلومات من النتائج التي تم قياسها والحوار اللاحق لأصحاب الشأن.

109. **متابعة التقدم المادي والمالي.** سيتطلب متابعة التقدم المحرز نحو نتائج خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 مراجعة شاملة بين التنفيذ الفعلي والتقدم المالي المقابل في الإنفاق (كما هو مبين في الشكل 22)، ومتابعة ليس فقط التقدم الفعلي للنتائج وتجنيد الموارد مقارنة بالخطة الأولية (الأفقية)، ولكن أيضًا العلاقة بين النتائج وتمويلها (العمودي). سيتم متابعة التقدم المادي من خلال مؤشرات إطار نتائج خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، بينما فيما يتعلق بالمصروفات المالية، سيوفر جميع أصحاب الشأن المعنيين في الهدف الثاني للتنمية المستدامة والجهات الأخرى ذات الصلة أرقامًا محدثة عن مشاريعهم الاستثمارية على أساس منتظم (سنويًا وفي نهاية دورة الثلاث سنوات).

الشكل 22 مقارنة الأبعاد المادية / المالية، والأهداف الفعلية / المخطط لها

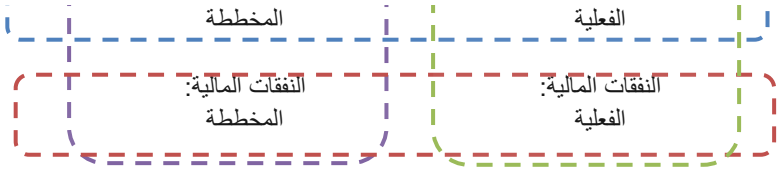

110. **تشغيل نظام المتابعة والتقييم.** ستلعب وزارة الزراعة، كرئيس للهدف الثاني للتنمية المستدامة، الدور القيادي في إدارة المتابعة والتقييم والتعلم في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي. ستقوم وحدة السياسات في وزارة الزراعة بتنسيق جمع ومراجعة المعلومات حول التقدم المادي والمالي. من الأهمية بمكان أن يكون أعضاء الهدف الثاني للتنمية المستدامة المعنيين الذين ساهموا في التمرين ملمين وقادرين على التعامل مع الإدارة القائمة على النتائج وآليات الادارة في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، وتمويل الاستثمارات العامة.

126 يستخدم المختصر "سمارت" (SMART) عادة في الإدارة القائمة على النتائج للإشارة إلى السمات الخمسة للمؤشرات: محددة (Specific)- تتعلق بالنتائج التي تنوي التدخلات تحقيقها؛ قابلة للقياس (Measurable) - مذكورة بعبارات قابلة للقياس الكمي؛ قابلة للتحقيق (Achievable)- واقعية فيما يجب تحقيقه؛ ذات صلة (Relevant)- مفيدة لأغراض المعلومات الإدارية؛ محدد زمنيا (Time-bound) - مع ذكر التواريخ المستهدفة.

111. ستضع مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة خطة محددة للمتابعة واعداد التقارير، بما في ذلك الخطوط العريضة لـ "تقرير المتابعة" خلال الأشهر الستة الأولى من بدء تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 (قبل حزيران 2020). ستشمل الخطة إجراءات محددة ومسؤوليات وإطار زمني لتقديم التقارير والاتصال. ستساعد الخطة أيضًا على سد الفجوة الحالية في معلومات خط الأساس وتبسيط التخطيط لأنشطة المتابعة والتقييم المتكررة.

112. وسيساعد برنامج الدعم المخصص في تنفيذ وظائف إدارة خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، من خلال دعم الوحدات الحكومية ذات الصلة، مع النقل التدريجي للمسؤوليات (انظر القسم 7.5).

7.3 التواصل والمناصرة

113. إن تحليل النتائج هي عملية متواصلة، في حين اعداد التقارير والاتصالات تتم على أساس سنوي. تقع المسؤولية الشاملة عن جمع المعلومات وتنسيق الاتصالات من أجل مناصرة الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة على عاتق رئيس الهدف الثاني للتنمية المستدامة نيابة عن جميع أعضائها وأصحاب الشأن الخارجيين الآخرين. تهدف الاجتماعات إلى توفير المعلومات الضرورية لصنع القرارات المتعلقة بأعمال التحسين ومناصرة المتطلبات والالتزامات المالية المحتملة.

114. لضمان مشاركة أكبر وإمكانات أوسع نطاقاً للمناصرة، تُدعى جميع المؤسسات العامة المعنية وممثلي القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والمؤسسات الأخرى إلى اجتماعات تقديم التقارير والاتصالات أو فعاليات حوار السياسات.

115. ستستند التقارير والإتصالات على ثلاثة مصادر رئيسية:

(أ) المعلومات والبيانات من أطر نتائج السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، المستمدة من الإحصاءات الموجودة من الوزارات أو المؤسسات ذات الصلة (مثل جهاز الاحصاء) وكذلك نتائج المتابعة والتقييم والبيانات المستمدة من مشاريع الاستثمار الجارية أو المستقبلية، مع تزويد كل منها بإطار نتائج محددة بما يتفق مع إطار نتائج السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022.

(ب) النتائج التقنية والتحليلية من الدراسات ذات الصلة بشأن الاستثمارات في الأمن الغذائي والتغذوي، والتي تمت مناقشتها في فرص الحوار المفتوح بين العديد من أصحاب الشأن بشأن السياسات (المعرفة من أجل الاستثمار). تسعى هذه الحوارات (انظر أيضًا القسم التالي حول برنامج دعم خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022) إلى تعزيز الشراكة القائمة بين أصحاب الشأن في الهدف الثاني للتنمية المستدامة ومع القطاع الخاص حول الهدف النهائي لتعزيز الدعم للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة. سوف يتشارك أصحاب الشأن في أحدث الأفكار والممارسات المطبقة على فرص الاستثمار المحددة، والمساهمة في إنشاء "مجتمع الممارسة" بشأن المسائل المتعلقة بالاستثمار.

(ت) أي عنصر إضافي يمكن أن يسهل الحوار حول المواضيع ذات الصلة التي يمكن أن تيسر في النهاية قرار الاستثمار أو تحشيد الموارد.

7.4 التنفيذ وتجنيد الموارد

116. تتوخى إدارة خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 التنسيق بين الجهات الفاعلة وتحشيد الموارد المشتركة حول الأولوية المتفق عليها. من الناحية العملية، فبينما مشاريع الاستثمار الفردية سوف يستمر تنفيذها وفقًا للاتفاقيات المبرمة بين الهيئات المنفِذة والهيئات الممولة، فإن خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 تمثل الأداة القوية لضمان توافق الحكومة والشركاء في التنمية مع الأولويات التي حددتها أقسام وبرامج خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022.

117. سيتعين موائمة الموارد المالية الإضافية مع الأولويات المتفق عليها، بما يعني أن أصحاب الشأن في تصميم المشاريع الاستثمارية سوف ينسقون، لتحديد مجالات التعاون، لضمان مشاركة الاستثمارات الفردية في الأمن الغذائي والتغذوي والحفاظ على الإسهام في الأولويات المحددة.

118. سيُظهر إطار نتائج المشاريع الفردية ونظرية التغيير والأنشطة والموارد ذات الصلة الاتساقَ الداخلي والتوافق مع النتائج المرجوة لخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، أي وفقًا للمخرجات والنتائج الوسيطة (Outcomes and Intermediate Results). من خلال هذا التخطيط الموجه نحو النتائج وتصميم الاستثمار، فإن الموارد الإضافية التي تم حشدها للقطاع سوف تسهم في نتائج خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، وفي السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي على المدى الطويل، وستحفز عملية التصميم النقاش بين الوزارات وتحديد المسؤوليات في التنفيذ وفقًا للقدرات والاستعداد والمزايا النسبية.

7.5 برنامج الدعم لخطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022

119. كما تم تسليط الضوء في نظرية التغيير الخاصة بخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 (القسم 4)، فإن الإدارة الحالية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة مقيدة بسبب التشرذم العالي لمراكز القرار وما ينتج عن ذلك من كفاءة وفعالية دون المستوى الأمثل في استخدام الموارد العامة. يُعَد وجود خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 ذخرا وأداة فريدة من نوعها في البلد لتركيز إطار السياسة والاستثمار، إلا انها لا توفر شرطًا كافيا، مما يحتم توفير الدعم الضروري لنجاحها. يهدف هذا الدعم، تحت مظلة تسمى "**برنامج دعم خطة الاستثمار الوطنية**"، إلى تعزيز القدرات والإدارة على المستوى الوطني والمحلي، **لضمان بدء ومراقبة سلسة وفعالة لخطة الاستثمار الوطنية الحالية 2020– 2022 والتحديد المستقبلي لخطط الاستثمار الوطنية التالية.**

120. من أجل تلبية الاحتياجات / المخرجات المتوسطة والنتائج الأطول أجلاً بنجاح، سيتم هيكلة البرنامج بشكل مثالي في ثلاثة عناصر لدعم: (1) إنشاء نظام إدارة خطة الاستثمار الوطنية ونشر وظائفها، بما في ذلك تلك المتعلقة بإدارة المعرفة والمتابعة والتقييم؛ (2) تقديم الاحتياجات العامة الاستراتيجية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة، مثل المعلومات المتعلقة بالابتكارات التكنولوجية؛ (3) تقديم المساعدة التقنية وتوليد المعرفة لأداء الدعم بموجب (1) و (2).

121. سيتم دعم تيسير وتنسيق جميع مدخلات القطاع العام من أجل التنفيذ الفعال لخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، بما في ذلك مساعدة وحدة السياسات في وزارة الزراعة في العمل كأمانة لمجلس الأمن الغذائي والتغذوي، وتوفير تحليلات السياسات، وتعزيز مشاركة المواطنين وتحشيد الموارد العامة لتمويل خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، بالإضافة إلى جملة أمور منها المتابعة والتقييم وإدارة المعرفة. سيتم تعزيز تنمية القدرات الوظيفية عبر تطوير بعض القدرات الفنية المتخصصة في مواضيع أحدث نسبياً، بناءً على تقييم الاحتياجات التدريبية. سيدعم القسم وظائف المتابعة والاتصالات في خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 بطريقة تشاركية وشاملة.

122. فيما يتعلق بمتابعة خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، سيؤدي ذلك إلى إيجاد فرص جديدة واغتنام اخرى متاحة للحوار بشأن السياسات، من بين موضوعات أخرى، حول العلاقة التنموية الإنسانية والحاجة إلى إعادة تركيز اهتمام الشركاء في التنمية بشكل أكبر على المدى المتوسط إلى المدى الطويل. هذا العنصر هو أحد العناصر الأساسية لنظرية التغيير في خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022، والتي توفر مجموعة من نقاط الدخول لخلق تقارب، على سبيل المثال، بين التحويلات النقدية وفرص التنمية الاقتصادية المحلية؛ خاصة، وليس فقط، في إنتاج الغذاء.

123. سيكون تعزيز تقديم الخدمات لتشجيع زيادة الاستثمار في القطاع الخاص عاملاً رئيسياً في توفير الفرص للحوار بين القطاعين العام والخاص في مجال السياسات، والتي تغذيها المنتجات المعرفية التي تهدف إلى إطلاق الزيادة اللازمة في الاستثمار الخاص (قد تشمل المواضيع القضايا المتعلقة بفرص تعزيز الاتفاقيات التجارية / أو إنفاذ الاتفاقات القائمة، وتحسين التراخيص، والتصاريح، وتسجيل الأراضي، أو الضرائب، إلخ.). سيساهم القسم، إلى أقصى حد ممكن، في التقليل من مخاطر الاستثمار الخاص في الزراعة وتخفيف تكلفة ممارسة الأعمال التجارية في هذا القطاع. سيتم استكشاف مساحات السياسات والمساحات التنظيمية بموجب اتفاقية أوسلو وبروتوكول باريس، والتي يمكن لوزارة الزراعة ويجب عليها الاستفادة منها بشكل استراتيجي.

8. المخاطر وإجراءات التخفيف

124. لا يزال تطور فلسطين مقيدًا بالاحتلال، وما يترتب على ذلك من قيود على حركة البضائع والأشخاص والوصول إلى الموارد الطبيعية، والنزاع المتواصل، لا سيما في قطاع غزة. وهذا يجعل البلاد أسرع تأثراً بالركود الإقليمي والعالمي. المجتمع الدولي لديه التزام طويل الأمد بمساعدة الفلسطينيين على تخفيف هذه القيود وجعل البلاد أكثر قدرة على الصمود.

125. في إطار الادارة الفلسطينية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة، يمكن لخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 أن تلعب دوراً هاماً في التخفيف من المخاطر الرئيسية المتمثلة في غياب الفاعلية والشرذمة والتوافق غير الكافي بين أصحاب الشأن وبين أولويات الاستثمار الوطنية المتفق عليها. تمثل المخاطر الرئيسية ذات الصلة الموضحة أدناه لب الفشل المحتمل لبرنامج خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 وتشير إلى الطريقة والأساس المنطقي لأصحاب الشأن للانخراط في عملية تنفيذ مشتركة.

126. ومع ذلك، في سياق فلسطين، ينبغي أن تتحقق شروط أخرى غير مجرد تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 من أجل إدارة وتخفيف المخاطر بشكل فعال. على وجه الخصوص، لا يزال العمل السياسي والدبلوماسي العالي المستوى من جانب الحكومة والمجتمع الدولي للحفاظ على خيار حل الدولتين ذا أهمية كبيرة لضمان تحقيق اجندة الهدف الثاني للتنمية المستدامة للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة.

عنصر الخطورة 1. إدارة مجزأة للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة		
الفئة	**الاحتمالية**	**التأثير على تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022**
مؤسسية	عالية	عالية
عناصر الخطر	**إجراءات التخفيف**	
يُظهِر القطاع إدارة مجزأة وتوزيع غير واضح للمسؤوليات. يتم وضع السياسات والبرامج وتنفيذها، بشكل مستقل، عن طريق الوزارات التنفيذية، مع تنسيق وتوافق محدودَيْن. الطبيعة متعددة القطاعات للأمن الغذائي والتغذوي معروفة، ولكن يتم تعزيزها دون توفير الأولويات والتفاعل بين المؤسسات. في حالة غياب آلية إدارية رفيعة المستوى مناسبة للربط بين الوزارات والمؤسسات، فإن استجابة السياسات والاستثمارات لانعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية ستبقى مشتتة وغير متوازنة.	إن إقرار إطار متسق للسياسة والاستثمار وإنشاء مجلس رفيع المستوى للأمن الغذائي والتغذوي سيخلق الظروف اللازمة للتنسيق المؤسسي المشترك بين الوزارات والموجّه نحو تحقيق الأهداف. ويرتبط بذلك وظائف الأمانة العامة لتنفيذ السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية 2020-2022، وظائف المتابعة والمناصرة والاتصالات داخل مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة، ووزارة الزراعة كرئيس لها ستكون عنصراً لتيسير هذا الدور. تحقيقًا لهذه الغاية، من المتوقع أن يلعب تنفيذ برنامج دعم خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 دورًا أساسيًا.	

عنصر الخطورة 2. فقدان الجاذبية للاستثمارات المتصلة بسياسة الامن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022		
الفئة	**الاحتمالية**	**التأثير على تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022**
تمويل التنمية	عالية	عالية
عناصر الخطر	**إجراءات التخفيف**	
يعاني تمويل التنمية بما في ذلك الأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين من السيطرة المحدودة على الإيرادات الحكومية (بسبب الاحتلال والاتفاقيات ذات الصلة بتحصيل الضرائب) ومن التفاوت الكبير بالمقارنة مع النفقات المتكررة (2.6: 1) (IMF, 2018). يمثل الدعم الخارجي للتنمية نصف ميزانية التنمية في البلاد، ولكن لا تزال تدخلات الأمن الغذائي ي تُموَل إلى حد كبير من خلال خطة الاستجابة الإنسانية (HRP) بدلاً من الاستثمار المناسب للتخطيط الإنمائي.	تمثل خطة الاستثمار الوطنية أداة لتحشيد الموارد، موجهة صوب تحقيق الهدف والنتائج نحو الأولويات الوطنية المتفق عليها للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة. من خلال وظائف المتابعة والاتصالات والمناصرة، سيضمن تنفيذُ خطة الاستثمار الوطنية رؤية منتظمة لتدخلات الاستثمار التي ستسمح بمكافأة التوافق وفعالية المساعدات.	

عنصر الخطورة 3. زيادة الانقسام بين غزة والضفة الغربية		
الفئة	**الاحتمالية**	**التأثير على تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022**
سياسية	متوسطة	عالي

عناصر الخطر	**إجراءات التخفيف**
منذ عام 2007، نشأ الانقسام الداخلي في فلسطين. إن سيطرة سلطة الأمر الواقع على غزة وعدم وجود مصالحة وطنية يَحُدُّ من قدرة حكومة الوفاق الوطني الفلسطيني، التي أنشئت في عام 2014، على توفير الخدمات والحكم بشكل فعال للسكان الفلسطينيين. قد يؤثر هذا الانقسام على التمويل الفعلي للتنمية والدعم لأصحاب الشأن حسب موقعهم الجغرافي، مقابل مبدأ الشمول ومشاركة المجتمع بأسره.	تمثل خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 الأولويات الوطنية، التي تشمل الحكومة وتعبيراتها، وكذلك أولويات السكان والمزارعين والقطاع الخاص وغيرهم من أصحاب الشأن من غير الدول. يعد الحفاظ على هذا المبدأ أمرًا ضروريًا لنجاح خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022، ويمكن تخفيف خطر تفاقم الانقسام بين الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال إقامة حوارات النهج الإقليمي بين الحكومة والمجتمع المدني، والتي تتخطى الفجوة بين سلطات غزة والضفة الغربية.

عنصر الخطورة 4. العوامل الخارجية التي تؤثر على التقدم نحو حل الدولتين بين فلسطين وإسرائيل		
الفئة	**الاحتمالية**	**التأثير على تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022**
سياسية	متوسطة	عالي

عناصر الخطر	**إجراءات التخفيف**
يمثل الاحتلال المتواصل والمستمر للأراضي الفلسطينية، وتآكل العلاقات المؤسسية بين إسرائيل وفلسطين والمخاطر المحتملة للصراعات المتزايدة، كل هذا يمثل مخاطرَ على حق تقرير مصير للسكان الفلسطينيين، وعلى قدراتهم الاقتصادية، وعلى تنمية قدرات حكومتهم.	يمثل تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 فرصة قوية لتعزيز قدرات المؤسسات والسكان الفلسطينيين وصمودهم. علاوة على ذلك، فإن عملية التنفيذ نفسها تضمن تنمية قدرات المؤسسات والهيئات العامة، وبالتالي بناء كتلة حرجة من الخبرة التي ستنجو من الصدمات السياسية أو المؤسسية. وسيتم تعزيز ذلك من خلال إشراك المجتمع المدني في تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 والمتابعة والمناصرة، وكذلك في تطوير مناهج إقليمية من القاعدة إلى القمة تعمل على تطوير قدرة مؤسسات المجتمع على الصمود والاعتماد على الذات.

عنصر الخطورة 5. محدودية الاستقلال المالي لحكومة فلسطين		
الفئة	**الاحتمالية**	**التأثير على تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022**
مالي	عالي	عالي

عناصر الخطر	**إجراءات التخفيف**
يُظهِر تحليلٌ حديثٌ[127] أنه مع التطورات حول إيرادات المقاصة،[128] فإن الوضع المالي للحكومة الفلسطينية في عام 2019 غامض إلى حد كبير. قد تنخفض توقعات النفقات التنموية اعتبارًا من 2019 وما بعدها إلى ما بين 163-252 مليون دولار أمريكي (كان التوقع 391 مليون دولار أمريكي). والأهم من ذلك هو انخفاض تمويل التطوير الممول من الشركاء التنمويين: حوالي 31 مليون دولار مقارنة بالتقديرات السابقة البالغة 196 مليون دولار، في حين أن التمويل المتكرر الممول من قبل الشركاء التنمويين سيرتفع من 440 (IMF, 2018) إلى 506 مليون دولار أمريكي.	هناك قدرة محدودة للتخفيف من هذه الخطورة. من شأن تحديد أولويات خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 أن يلعب دوراً في التأكيد على اي الاستثمارات مطلوبة أكثر. قد تدعم المتابعة المالية ومتابعة النتائج في إعادة توجيه الاستثمارات أثناء التنفيذ.

127 The World Bank, 2019. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee.

128 "في أعقاب القرار الإسرائيلي بإجراء خصومات على إيرادات المقاصة بمبلغ 138 مليون دولار أمريكي في عام 2019 عوضاً عن المدفوعات التي قدمتها السلطة الفلسطينية إلى أسر الشهداء والأسرى، [كتقدير للمدفوعات السنوية التي تقدمها الحكومة الفلسطينية إلى أسر الشهداء والأسرى]، قررت السلطة الفلسطينية رفض تحويلات إيرادات المقاصة بالكامل." (WB, 2019).

9. الخطوات التالية

1. **الموافقة على السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022** كإطار شامل للسياسات والاستثمار في الأمن الغذائي والتغذوي، وبالتالي تزويد الدولة بأداة فريدة (مقارنة مع القطاعات الاخرى / المواضيع المشتركة بين القطاعات) لتحقيق نتائج أفضل وتحشيد أكثر كفاءة للموارد.

2. **صياغة واعتماد اختصاصات "مجلس الأمن الغذائي والتغذوي"**، والدعوة (بناءً على المدخلات الفنية من مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة) للموافقة عليها لدى مكتب رئيس الوزراء وفي اللجنة المشتركة بين الوزارات. سيضمن ذلك تحديدًا واضحًا للأدوار والمسؤوليات على أعلى مستوى سياسي، وبالتالي دور المؤسسات التي تقدم الدعم التقني وخدمات أمانة السر (مثل مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة المسؤولة عن القضايا ذات الطبيعة التقنية، ووحدة السياسات في وزارة الزراعة، المسؤولة عن تنسيق وتسهيل الحوار بين مختلف أصحاب الشأن). يجب أن تشمل المهام الرئيسية لمجلس الأمن الغذائي والتغذوي مسؤوليات لضمان ما يلي:

   (أ) عملية سلسة لصنع القرارات السياسية الرفيعة المستوى المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة،

   (ب) التنسيق بين الوزارات، خاصة بالنسبة للسياسات أو الاستراتيجيات أو الإجراءات المتعلقة بأكثر من وزارة؛

   (ت) تحشيد الموارد لتمويل التنمية، داخل الحكومة وإذا لزم الأمر مع مجتمع شركاء التنمية.

   سيتم دعم مجلس الأمن الغذائي والتغذوي من قبل مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة ووزارة الزراعة كرئيس وأمانة سر بالوكالة.

3. **تحديد خطة عمل المتابعة والتقييم والاتصالات والمناصرة** لخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 والسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 بطريقة شاملة. وسيشمل ذلك مجموعة من المهام والمنتجات والانجازات المحددة زمنياً (ذات احداث بارزة) والأدوار والمسؤوليات لأصحاب الشأن المشاركين. ستقود وزارة الزراعة أعمال المتابعة والتقييم والاتصالات والمناصرة ضمن أنشطة مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة (من خلال العملية التشاركية والشاملة المنفذة لتصميم السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022)، وسوف تشمل الوظائف التالية:

   (أ) تحديث قائمة جرد المشاريع الخاصة بخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 واستكمال المعلومات المتاحة عن مشاريع التنمية وتمويلها؛

   (ب) تحديث بيانات مؤشرات إطار النتائج، وفقًا لـ **(1)** المعلومات التي تنتجها وسائل التحقق المختلفة و **(2)** مصادر المعلومات التكميلية المحددة (مثل الدراسات الاستقصائية المخصصة) لملء البيانات المفقودة (انظر بيانات إطار النتائج التي سيتم تحديدها)؛

   (ت) اختيار موضوع رئيسي والتحليل الموضوعي ذي الصلة؛

   (ث) إنتاج تقرير سنوي شامل عن خطة المتابعة والتقييم الخاصة بخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 (بما في ذلك مواد الاتصالات)، بما يشمل المعلومات المستقاة من التحديثات والتحليلات أعلاه، بمشاركة جميع أصحاب الشأن المعنيين في نشر المعلومات والمناصرة وتشجيع الشمولية.

   (ج) تحديد استراتيجية الاتصالات والمناصرة وخطة العمل لنشر النتائج والرسائل الرئيسية والدفاع عنها.

4. **تنظيم أحداث مختارة لحوار السياسات بمشاركة القطاعين العام والخاص،** والتي تهدف إلى تحديد السياسات والاختناقات التنظيمية والفرص المتاحة للتحسين بما يطلق العنان لاستثمارات القطاع الخاص. يجب أن يعتمد اختيار الموضوعات على الأدلة. تُقدِم نتائج الاوراق الاستشرافية (انظر الملحق د) أدلة وإلهام لتحديد فرص الحوار الأولى.

جدول 6 خطة العمل الخاصة بتنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022

	كانون ثاني-اذار	نيسان – حزيران	تموز- ايلول	تشرين اول- كانون اول
2019 تصميم خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022	تصميم خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 واشراك أصحاب الشأن	التصميم والتحقق من خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022	ح* الموافقة على خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022 واعداد خطة المتابعة والتقييم/إدارة المعرفة	بدء تنفيذ المتابعة والتقييم
2020 إطلاق خطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022	التناسق والتوافق وتحشيد الموارد (مستمر)		ح التقرير الأول للمتابعة والتقييم لخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022	المتابعة والتقييم
2021 التنفيذ		ح التقرير الثاني للمتابعة والتقييم لخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022	المتابعة والتقييم	
2022 نحو المرحلة التالية	بدء تصميم خطة الاستثمار الوطنية الثانية 2023– 2025	ح التقرير الثالث للمتابعة والتقييم لخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022		خطة الاستثمار الوطنية الثانية 2023– 2025 متوافقة مع اجندة السياسات الوطنية الثانية (يتم التحقق)

*ح: حدث هام

المراجع

مراجع مختارة لخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022. وتوجد المراجع المواضيعية التفصيلية في الأوراق الاستشرافية (الملحق د).

EEAS, 2015. Mapping Study of Civil Society in Palestine - Update 2015. Civil Society Facility South (https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/final_report_mapping_update_2015-en.pdf).

EEAS, 2017. European Joint Strategy in support of Palestine (https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/final_-_european_joint_strategy_english.pdf).

Environment Quality Authority (EQA), 2016. National Adaptation Plan (NAP) to Climate Change (https://unfccc.int/files/national_reports/non-annex_i_parties/application/pdf/national_adaptation_plan__state_of_palestine.pdf).

Environment Quality Authority (EQA), 2017. Environment Sector Strategy (ESS) 2017-2022.

Environment Quality Authority (EQA), 2016. National Adaptation Plan to Climate Change (NAP) 2016 (https://www4.unfccc.int/sites/NAPC/Documents%20NAP/National%20Reports/State%20of%20Palestine%20NAP.pdf).

Environmental Quality Authority (EQA), 2017. The Economics of Climate Change in Palestine (http://www.climasouth.eu/sites/default/files/Technical%20Paper%20N.2%20Palestine%20%282.0%29_amend%20RT%20040717.pdf).

FAO, 2010. Corporate Strategy on Capacity Development (available at http://www.fao.org/3/a-k8908e.pdf)

FAO, 2010-2014. Capacity Development Learning Modules (available at http://www.fao.org/capacity-development/resources/fao-learning-material/learning-modules/en/).

FAO, 2013. FAO Policy on Gender Equality, Attaining Food Security Goals in Agriculture and Rural Development, http://www.fao.org/3/i3205e/i3205e.pdf

FAO, 2013. A tool for gender-sensitive agriculture and rural development policy and programme formulation. Guidelines for Ministries of Agriculture and FAO, http://www.fao.org/3/i3153e/i3153e.pdf

FAO, 2013. A tool for gender-sensitive agriculture and rural development policy and programme formulation. Guidelines for Ministries of Agriculture and FAO, http://www.fao.org/3/i3153e/i3153e.pdf

FAO, 2013. FAO policy on gender equality. Attaining Food Security Goals in Agriculture and Rural Development (http://www.fao.org/3/i3205e/i3205e.pdf)

FAO, 2015. Designing Nutrition Sensitive Agriculture Investment http://www.fao.org/3/a-i5107e.pdf

FAO, 2015. State of food and Agriculture. Social protection and agriculture: breaking the cycle of rural poverty (http://www.fao.org/3/a-i4910e.pdf).

FAO, 2017. Compendium of indicators for nutrition-sensitive agriculture (available at http://www.fao.org/3/a-i6275e.pdf).

FAO, 2017. Social Protection Framework (http://www.fao.org/3/a-i7016e.pdf).

FAO, 2017. Palestine Context Analysis for the FAO Country Programming Framework 2018-2022 (http://www.fao.org/3/ca0627en/CA0627EN.pdf).

FAO, 2019. FAO guidance on mainstreaming nutrition in agricultural investment plans (http://www.fao.org/nutrition/policies-programmes/toolkit/en/).

Food Security Cluster, 2018. Socioeconomic and Food Security survey – SEFSec (https://fscluster.org/state-of-palestine/document/sefsec-2018-food-security-analysis).

Government of Palestine (GOP), Interministerial - National Strategy for Food Safety (NSFS) 2017-2022.

Government of Palestine (GOP), National Policy Agenda (NPA) 2017-2022 (https://eeas.europa.eu/sites/eeas/files/npa_english_final_approved_20_2_2017_printed.pdf).

Human Rights Council (HRC), 2010. Agroecology and the Right to Food, Report presented at the 16th Session of the United Nations Human Rights Council [A/HRC/16/49], http://www.srfood.org/images/stories/pdf/officialreports/20110308_a-hrc-16-49_agroecology_en.pdf.

Humanitarian Response Plan (HRP), 2018-2020 (https://www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/2018/12/humanitarian_response_plan_2019-%281%29.pdf).

ILO (International Labour Office), 2018. The Occupied Palestinian Territories. An Employment Diagnostic Study (https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2018/04/ILOSTUDY_040418.pdf)

Intergovernmental Panel on Climate Change (IPCC), 2014. Climate Change Synthesis Report, https://www.ipcc.ch/site/assets/uploads/2018/05/SYR_AR5_FINAL_full_wcover.pdf

International Monetary Fund (IMF), 2018. West Bank and Gaza Report to the Ad Hoc Liaison Committee (https://www.imf.org/~/media/Files/Publications/CR/2018/wbg091718.ashx)

LRC (Land Research Center), 2010. Land Suitability for Reclamation and Development: (http://rec.lrcj.org/Other_Files/Land_Suitability.pdf).

LRC (Land Research Center), 2011. Sustainable Rangeland Management in Communal lands.

MAS (Palestine Economic Policy Research Institute), 2017. Strategic review of food and nutrition security in Palestine (https://fscluster.org/sites/default/files/documents/strategic_review_of_food_and_nutrition_security_in_palestine_2017.pdf)

Ministry of Agriculture (MoA), 2017. National Agricultural Sector Strategy (2017-2022) Resilience and Sustainable Development (http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=31791).

Ministry of Education (MoE), 2017. Education Sector Strategic Plan (ESSP) 2017-2022.

Ministry of Health (MoH), 2017. National Health Strategy (NHS) 2017-2022.

Ministry of Health (MoH), 2017. National Nutrition Policy, Strategies and Action Plan (NNPSAP) 2017-2022.

Ministry of National Economy (MoNE), 2017. Sectoral Strategy for the Development of the National Economy (SSDNE) 2017-2022.

Ministry of Social Development (MoSD), 2017. Social Development Sector Strategy 2017-2022 (http://www.lacs.ps/documentsShow.aspx?ATT_ID=31795).

OECD, 2018. Financial Inclusion and Consumer Empowerment in Southeast Asia (http://www.oecd.org/finance/Financial-inclusion-and-consumer-empowerment-in-Southeast-Asia.pdf).

Palestine Tarde Center, PalTrade, 2019. Official website (https://www.paltrade.org/).

Palestinian Agricultural Disaster Risk Reduction and Insurance Fund (PADRRIF), 2019. Official website (http://www.padrrif.org/EN/).

Palestinian Water Authority (PWA), 2010. Jordan valley Water resources development plan (http://www.pwa.ps/userfiles/server/الخطط/الاغوار%20في%20المياه%20مصادر%20تطوير%20خطه.pdf).

PCBS & FSS, 2016. Socio-Economic and Food Security Survey 2014 (https://fscluster.org/sites/default/files/documents/sefsec2014_report_all_web.pdf)

PCBS, 2011. Agricultural Census 2010 (http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book1818.pdf).

PCBS, 2017. General Census of Population, Housing and Establishments. Final Results - Establishments Report (https://www.pcbs.gov.ps/portals/_pcbs/PressRelease/Press_En_Preliminary_Results_Report-en.pdf).

PCBS, 2018. Palestine in Figures 2017 (http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2362.pdf).

PCBS, 2019. Palestine in Figures 2018 (http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2421.pdf).

PMA, 2016. Study of financial inclusion in Palestine (http://pma.ps/Portals/1/Users/002/02/2/Publications/Financial%20Inclusion%20publication/Summary%20of%20FI%20Study.pdf).

Romano, D., Fiorillo, C., et al., 2017. The impact of assistance on poverty and food security in a protracted conflict context: the case of West Bank and Gaza Strip (https://www.disei.unifi.it/upload/sub/pubblicazioni/repec/pdf/wp13_2017.pdf).

State of Palestine, 2017. Nationally Determined Contributions (NDC) (https://www4.unfccc.int/sites/ndcstaging/PublishedDocuments/State%20of%20Palestine%20First/State%20of%20Palestine%20First%20NDC.pdf)

The World Bank, 2016. Net ODA received per capita at current USD (https://data.worldbank.org/indicator/DT.ODA.ODAT.PC.ZS).

The World Bank, 2016. Public Expenditure Review of the Palestinian Authority. Towards Enhanced Public Finance Management and Improved Fiscal Sustainability (http://documents.worldbank.org/curated/en/320891473688227759/pdf/ACS18454-REVISED-FINAL-PER-SEPTEMBER-2016-FOR-PUBLIC-DISCLOSURE-PDF.pdf).

The World Bank, 2017. Atlas Method (https://data.worldbank.org/country/west-bank-and-gaza).

The World Bank, 2017. Enhancing job opportunities for skilled women in the Palestinian territories (https://www.un.org/unispal/wp-content/uploads/2018/09/WBREPORT_200918.pdf).

The World Bank, 2019. Economic Monitoring Report to the Ad Hoc Liaison Committee. http://documents.worldbank.org/curated/en/942481555340123420/pdf/Economic-Monitoring-Report-to-the-Ad-Hoc-Liaison-Committee.pdf.

UN ECOSOC, 1997. Mainstreaming the gender perspective into all policies and programmes in the United Nations system (https://www.un.org/documents/ecosoc/docs/1997/e1997-66.htm).

UNCT, 2016. Country Context Analysis (https://reliefweb.int/sites/reliefweb.int/files/resources/CCA_Report_En.pdf).

UNCTAD, 2012. World Investment Report (https://unctad.org/en/PublicationsLibrary/wir2012_embargoed_en.pdf).

UNFPA, 2017. Youth in Palestine (https://palestine.unfpa.org/en/publications/youth-palestine-2017).

WFP (World Food Programme), 2017. State of Palestine Country Strategic Plan (2018–2022) (https://documents.wfp.org/stellent/groups/public/documents/eb/wfp293161.pdf?_ga=2.14832563.449777420.1563461404-1737081213.1563461404).

WFP (World Food Programme), 2019. Secondary Impact of WFP's Cash Based Tranfers in Palestine (https://docs.wfp.org/api/documents/WFP-0000104586/download/?_ga=2.220828701.449777420.1563461404-1737081213.1563461404).

الملاحق

أ. توافق خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 مع اجندة السياسات الوطنية والاستراتيجيات القطاعية ذات الصلة

أ1. مساهمات خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022 في الأولويات الوطنية وتدخلات السياسيات لاجندة السياسات الوطنية 2017-2022

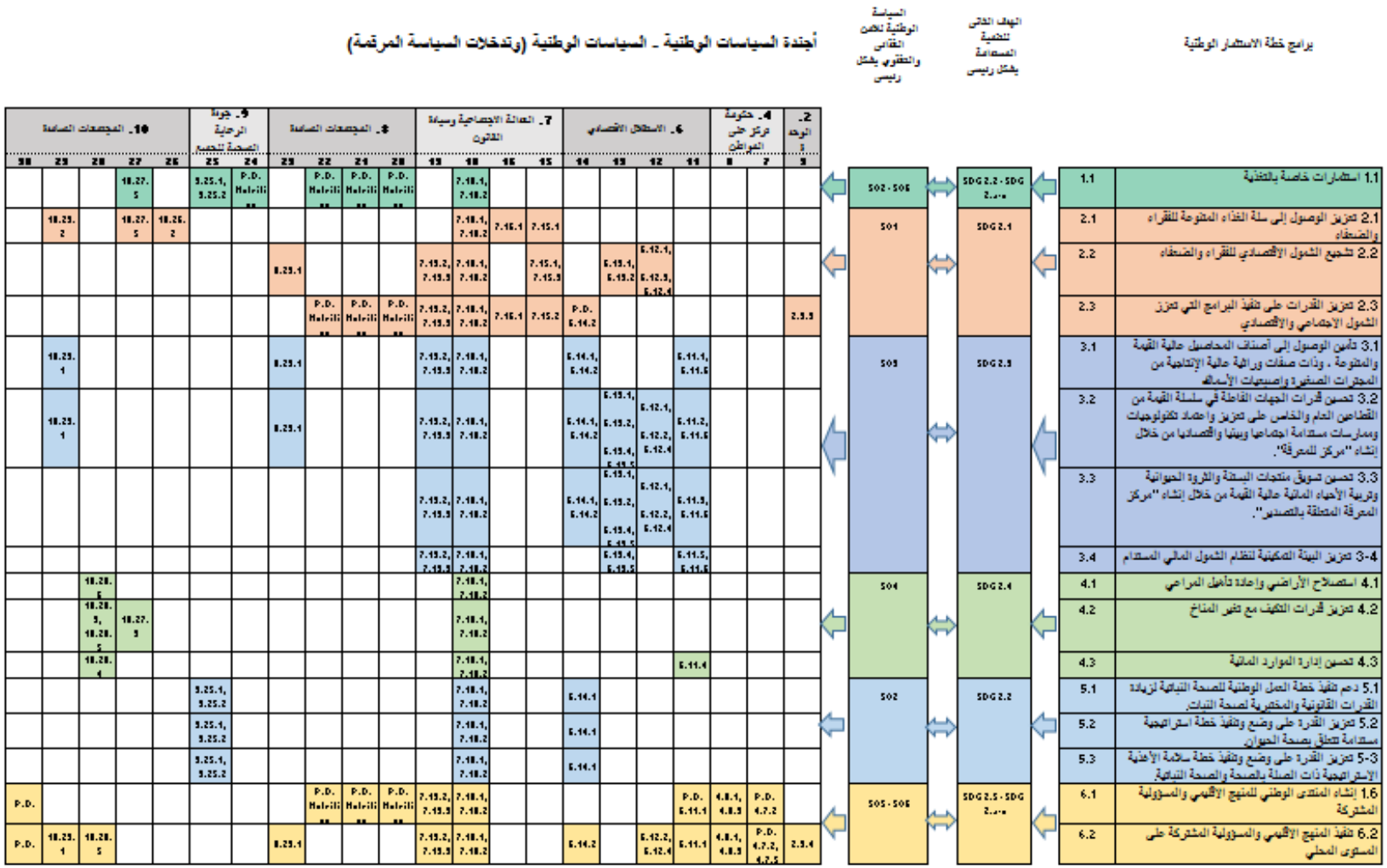

أ2. تفاصيل الاتساق بين اجندة السياسات الوطنية والهدف الثاني للتنمية المستدامة وخطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022

1. القضاء على الجوع	2. إنهاء أي شكل من أشكال سوء التغذية	3. زيادة الإنتاجية الزراعية والدخل	4. ضمان نظم الإنتاج الغذائي المستدامة	5. الحفاظ على التنوع البيولوجي الزراعي	6. خلق بيئة مواتية للأمن الغذائي والتغذوي	6. خلق بيئة مواتية للأمن الغذائي والتغذوي	6. خلق بيئة مواتية للأمن الغذائي والتغذوي
هدف التنمية المستدامة 2.1	هدف التنمية المستدامة 2.2	هدف التنمية المستدامة 2.3	هدف التنمية المستدامة 2.4	هدف التنمية المستدامة 2.5	هدف التنمية المستدامة 2.أ	هدف التنمية المستدامة 2.ب	هدف التنمية المستدامة 2.ج

الأولوية الوطنية	السياسة الوطنية	تدخل السياسات	⇔	هدف التنمية المستدامة 2.1	هدف التنمية المستدامة 2.2	هدف التنمية المستدامة 2.3	هدف التنمية المستدامة 2.4	هدف التنمية المستدامة 2.5	هدف التنمية المستدامة 2.أ	هدف التنمية المستدامة 2.ب	هدف التنمية المستدامة 2.ج
المحور الأول: الطريق نحو الاستقلال											
1.تجسيد الدولة المستقلة وإنهاء الاحتلال	1.1. تصعيد الجهود وطنيًا ودوليًا لإنهاء الاحتلال	**1.1.1:** بسط السيادة على كامل أرض دولة فلسطين على حدود العام 1967، بما في ذلك القدس الشرقية. **1.1.2** رفع الحصار عن المحافظات الجنوبية وضمان التواصل الجغرافي بين شطري الوطن. **1.1.3** حشد الدعم الدولي للحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حق تقرير المصير وحق العودة وتحرير الأسرى والعمل على تدويل حل الصراع وفقاً للمرجعيات الدولية. **1.1.4** استخدام أدوات الضغط السياسية والقانونية والاقتصادية والشعبية على المستوى المحلي والدولي لإنهاء الاستعمار. **1.1.5** إعداد خطط تنفيذية لتجسيد الاستقلال، والتي تحدد الخطوات نحو تأكيد السيادة الفلسطينية الكاملة على كل فلسطين وعلى جميع القطاعات والوظائف التي تمارسها الدولة ذات السيادة.		x							
	1.2. تفعيل آليات مساءلة الاحتلال	**1.2.1**: مساءلة إسرائيل دولياً، بما في ذلك أمام الأطر والمحاكم الوطنية والدولية من خال تفعيل الأدوات المستخدمة في مواجهة الاحتال والفصل العنصري (الأبرتهايد). **1.2.2** حث الدول على الالتزام بواجبها فيما يتعلق باحترام وضمان احترام القانون الدولي، بما في ذلك إنهاء الاحتلال الاستيطاني الإسرائيلي لفلسطين.		x							
2. الوحدة الوطنية	2.3. تحقيق وحدة الأرض والشعب الفلسطيني	**2.3.1** إعادة توحيد المحافظات الشمالية والجنوبية وتنفيذ خطة إعادة الإعمار والبناء للمحافظات الجنوبية. **2.3.2** تحديث وتوحيد المنظومة القانونية والتشريعية بما يتوافق مع الالتزامات الدولية لدولة فلسطين. **2.3.3** العمل مع المؤسسات الدولية والدول المضيفة لضمان توفير الخدمات للاجئين في أماكن تواجدهم كافة.									

الأولوية الوطنية	السياسة الوطنية	تدخل السياسات		هدف التنمية المستدامة 2.1	هدف التنمية المستدامة 2.2	هدف التنمية المستدامة 2.3	هدف التنمية المستدامة 2.4	هدف التنمية المستدامة 2.5	هدف التنمية المستدامة 2.أ	هدف التنمية المستدامة 2.ب	هدف التنمية المستدامة 2.ج
		2.3.4 تعزيز الترابط مع الفلسطينيين أينما وجدوا، وتعزيز مساهمتهم في بناء الدولة وتحقيق الاستقلال.									
	2.4.تجسيد الممارسة الديمقراطية في دولة فلسطين	**2.4.1** الانتهاء من إعداد وإقرار دستور معاصر ومنسجم مع الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لحقوق الانسان. **2.4.2** تنظيم انتخابات ديمقراطية ودورية على المستويات كافة. **2.4.3** تعزيز احترام مبادئ التعددية والمساواة وعدم التمييز، وصون الحقوق والحريات الأساسية للمواطنين.									
3. تعزيز المكانة الدولية لدولة فلسطين	**3.5.تعزيز المشاركة في المنظومة الدولية**	**3.5.1:** السعي إلى الحصول على العضوية الكاملة في الأمم المتحدة. **3.5.2:** الوفاء بالالتزامات الدولية المترتبة على انضمام دولة فلسطين إلى عدد من المعاهدات والمنظمات الدولية. **3.5.3:** المشاركة الفاعلة في الأطر الدولية. **3.5.4:** الانضمام التدريجي والمدروس إلى عدد إضافي من الاتفاقيات والمنظمات الدولية.								x	
	3.6.تعزيز العلاقات الثنائية لدولة فلسطين	**3.6.1:** توسيع نطاق الاعتراف الدولي بدولة فلسطين. **3.6.2:** تطوير العلاقات الثنائية لدولة فلسطين.								x	
المحور الثاني: الإصلاح وتحسين جودة الخدمات العامة											
4. الحكومة المستجيبة للمواطن	**4.7. تعزيز استجابة الهيئات المحلية للمواطن**	**4.7.1:** إصلاح قطاع الحكم المحلي وإعادة هيكلة الهيئات المحلية. **4.7.2:** تعزيز اللامركزية في توفير الخدمات على المستوى المحلي، حال توفر القدرة لدى الهيئات المحلية على ذلك. **4.7.5:** تنمية الاقتصاد المحلي.		x							
	4.8.الارتقاء بمستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطن	**4.8.1:** تطوير استراتيجية تحسن الخدمات المقدمة للمواطنن على المستويات المختلفة وتنفيذها بالتعاون مع الشركاء، وبالتركيز على المناطق المهمشة لا سيما المسماة (ج) والقدس الشرقية. **4.8.2:** إطلاق بوابة الحكومة الإلكترونية وتوفير الخدمات الأساسية للمواطنين من خلالها. **4.8.3:** تعزيز الشراكة والتكاملية في تقديم الخدمات مع المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. **4.8.4:** الإدارة الشاملة للأراضي (استكمال تسجيل الأراضي، الإدارة الكفؤة لأراضي الدولة، الاستخدام الأمثل للأراضي).		x	x						
		5.9.1 مكافحة الفساد بجميع أشكاله.									

الأولوية الوطنية	السياسة الوطنية	تدخل السياسات	⟺	هدف التنمية المستدامة 2.1	هدف التنمية المستدامة 2.2	هدف التنمية المستدامة 2.3	هدف التنمية المستدامة 2.4	هدف التنمية المستدامة 2.5	هدف التنمية المستدامة 2.أ	هدف التنمية المستدامة 2.ب	هدف التنمية المستدامة 2.ج
5.الحكومة الفعالة	5.9.تعزيز المساءلة والشفافية	**5.9.2** مأسسة التزام المؤسسات الحكومية بمدونة السلوك الوظيفي. **5.9.3** تعزيز الشفافية في عمل الحكومة بما يشمل الحق في الوصول للمعلومات. **5.9.4** تعزيز دور المؤسسات الرقابية المالية والإدارية. **5.9.5** تعزيز الإدارة العامة المرتكزة على النتائج والأداء واستكمال عملية دمج التخطيط بالموازنة والتحول لموازنة البرامج. **5.9.6** تنمية الموارد البشرية في قطاع الخدمة المدنية وإدارتها بفعالية. **5.9.7** إدماج النوع الاجتماعي في سياسات الحكومة وبرامجها وموازنتها.									
	5.10. كفاءة وفعالية إدارة المال العام	**5.10.1** تعزيز إدارة المال العام وضمان الاستدامة المالية، مع التركيز على تطوير السياسة المالية الكلية، وإدارة الدين العام، وإدارة المشتريات. **5.10.2** زيادة الإيرادات بالتركيز على توسيع القاعدة الضريبية، وتحسن آليات التحصيل، وحشد الدعم الخارجي، وترشيد النفقات. **5.10.3** إصلاح نظام التقاعد لموظفي القطاع العام. **5.10.4** إصلاح المؤسسات العامة وإعادة هيكلتها لتعزيز كفاءتها في تقديم الخدمات. **5.10.5** إنشاء مؤسسات مزودي الخدمات العامة الأساسية لاسيما خدمات المياه والكهرباء.									
المحور الثالث: التنمية المستدامة											
6.تحقيق الاستقلال الاقتصادي	6.11. بناء مقومات الاقتصاد الفلسطيني	**6.11.1**: إعادة بناء قاعدة الإنتاجية للاقتصاد الفلسطيني وتطويرها، بالتركيز على الصناعة والزراعة والسياحة واستعادة قاعدة غزة الصناعية. **6.11.2** جذب الاستثمار المحلي والأجنبي المباشر وتشجيعه، بالتركيز على قطاعات الإنشاءات، والسياحة، والزراعة، والطاقة، والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. **6.11.3** تطوير الصادرات وتوسيع نطاق التجارة العالمية. **6.11.4** تصميم وتنفيذ مشاريع البنية التحتية الحيوية اللازمة للاقتصاد (لا سيما المطار والميناء، المناطق الصناعية، شبكات المواصات والمياه والكهرباء والاتصالات). **6.11.5** تعزيز دور القطاع المالي في إسناد نمو القطاع الخاص. **6.11.6** جسر الفجوة التنموية بين المحافظات الشمالية والجنوبية.				x		x			x
	6.12.توفير فرص عمل لائقة للجميع	**6.12.1**: اعتماد إجراءات تُعنى بالتعجيل بخلق فرص عمل دائمة من خلال شراكات استثمارية بين القطاعين العام والخاص. **6.12.2** اعتماد إجراءات تعنى بالإسراع في إطلاق المشاريع الريادية لإعادة تأهيل الخريجين وتشغيلهم من كلا الجنسن.		x		x					

الأولوية الوطنية	السياسة الوطنية	تدخل السياسات		هدف التنمية المستدامة 2.1	هدف التنمية المستدامة 2.2	هدف التنمية المستدامة 2.3	هدف التنمية المستدامة 2.4	هدف التنمية المستدامة 2.5	هدف التنمية المستدامة 2.أ	هدف التنمية المستدامة 2.ب	هدف التنمية المستدامة 2.ج
		6.12.3 دعم صندوق التشغيل الفلسطيني وتطويره. **6.12.4** ضمان بيئة عمل آمنة ومراعية للمعايير الصحية والسلامة المهنية.									
	6.13.توفير بيئة استثمارية ملائمة	**6.13.1**: تقديم الدعم للشركات الناشئة وتنمية المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة. **6.13.2** دعم الصناعات الرقمية والتقنية وتشجيعها، وتعزيز المحتوى الرقمي. **6.13.3** دعم الجمعيات التعاونية وتوسيع قاعدتها وتطويرها. **6.13.4** توفير بيئة تشريعية وإجراءات إدارية مساندة لقطاع الأعمال. **6.13.5** توفير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات اللازمة لتطوير قطاع الأعمال. **6.13.6** تحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات من الهيمنة والقرصنة، وتعزيز الأمن السيبراني.				x		x			
	6.14: تعزيز الصناعة الفلسطينية	**6.14.1**: دعم المنتج الوطني وحمايته وزيادة قدرته التنافسية وزيادة حصة المنتج الفلسطيني في السوق المحلي. **6.14.2**: إعادة بناء القطاعات الإنتاجية في المحافظات الجنوبية.				x					
7. العدالة الاجتماعية وسيادة القانون	**7.15. الحد من الفقر**	**7.15.1**: تطوير برامج التمكين الاقتصادي والاجتماعي للفئات الفقيرة والمهمشة. **7.15.2**: مراعاة السياسات الاقتصادية والاجتماعية لاحتياجات الفئات الفقيرة والمهمشة. **7.15.3**: الادماج الاجتماعي، وتوفير فرص عمل للفئات المهمشة من (الأفراد ذوي الإعاقة، الشباب، النساء، الأسرى المحررين).		x							
	7.16. توفير الحماية الاجتماعية للفئات الفقيرة والمهمشة	**7.16.1**: تطوير نظم حماية اجتماعية ملائمة ومتكاملة ووضع حدود دنيا لها. **7.16.2**: إنفاذ قانون عادل للضمان الاجتماعي. **7.16.3**: تطوير المسؤولية الاجتماعية ومأسستها، وتعزيز الحوار الاجتماعي.		x							
	7.17. تعزيز وصول المواطنين للعدالة	**7.17.1**: تعزيز التشريعات الناظمة لحقوق الإنسان وإنفاذها. **7.17.2**: ضمان نزاهة النظام القضائي واستقلاليته. **7.17.3**: ضمان فعالية النظام القضائي وتعزيز تنفيذ الأحكام القضائية. **7.17.4**: الوصول العادل إلى خدمات العدالة وتعزيز التكاملية في تقديمها لا سيما للنساء والأحداث. **7.17.5**: تعزيز البناء المؤسسي والتنظيمي لقطاع العدالة.									

الأولوية الوطنية	السياسة الوطنية	تدخل السياسات	هدف التنمية المستدامة 2.1	هدف التنمية المستدامة 2.2	هدف التنمية المستدامة 2.3	هدف التنمية المستدامة 2.4	هدف التنمية المستدامة 2.5	هدف التنمية المستدامة 2.أ	هدف التنمية المستدامة 2.ب	هدف التنمية المستدامة 2.ج
	7.18. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة	**7.18.1** إزالة كافة أشكال التمييز ضد النساء والفتيات، والقضاء على كافة أشكال العنف ضدهن. **7.18.2** إزالة كافة العوائق التي تحول دون المشاركة الكاملة للنساء في التنمية المجتمعية والاقتصادية والحياة العامة.								
	7.19. شبابنا مستقبلنا	**7.19.1:** تمكين الشباب في دولة فلسطين وتهيئتهم للمشاركة الفاعلة في الحياة العامة وبناء الدولة. **7.19.2:** التأكد من توفر فرص للشباب لتحقيق مستقبل أفضل. **7.19.3:** إيلاء التركيز بوجه خاص على مساعدة الشباب المحرومين.								
8. تعليم جيد وشامل للجميع	**8.20. تحسين التعليم المبكر لأطفالنا**	**8.20.1:** تطوير برامج رعاية الطفولة المبكرة والمتاحة للجميع. **8.20.2:** توسيع نطاق التعليم قبل المدرسي والارتقاء بمستواه.								
	8.21. تحسين الالتحاق والبقاء في التعليم	**8.21.1:** الاحتفاظ بنسب عالية من الالتحاق في التعليم الأساسي لكلا الجنسن والحد من التسرب من المدارس. **8.21.2:** تحسين الالتحاق لكلا الجنسن في التعليم الثانوي بجميع مساراته العلمية والأدبية والمهنية وخلق التوازن في الالتحاق بها. **8.21.3:** تشجيع الالتحاق بالتعليم غير النظامي وبرامج محو الأمية للذين خرجوا من النظام قبل استكمال تعليمهم. **8.21.4:** توفير الدعم والحماية للتعليم في القدس والمناطق المسماة "ج" وغزة.								
	8.22 تحسين نوعية التعليم المدرسي	**8.22.1:** إصلاح المناهج التعليمية الاساسية والثانوية وتطويرها. **8.22.2:** تطوير برامج التعليم الإلكتروني. **8.22.3:** ضمان العدالة في الوصول لفرص التعليم خاصة للمناطق والفئات المهمشة. **8.22.4:** التأهيل والتدريب المستمر للمعلمين والطواقم المساندة. **8.22.5:** تطوير المرافق التعليمية وتوفير بيئة تعليمية آمنة وصحية. **8.22.6:** تطوير وتعزيز النشاط الحر كجزء لا يتجزء من تنفيذ المناهج.								
	8.23. من التعليم إلى العمل	**8.23.1:** مواءمة التعليم والتدريب التقني والمهني والتعليم العالي مع احتياجات التنمية وسوق العمل، وضمان تكافؤ فرص للجميع للحصول عليها. **8.23.2:** تطوير قاعدة التعليم والتدريب التقني والمهني وتوسيعها. **8.23.3:** تطوير القدرات في مجال البحث العلمي.								
		9.24.1: إصلاح نظام التأمين الصحي العام.		x						

الأولوية الوطنية	السياسة الوطنية	تدخل السياسات		هدف التنمية المستدامة 2.1	هدف التنمية المستدامة 2.2	هدف التنمية المستدامة 2.3	هدف التنمية المستدامة 2.4	هدف التنمية المستدامة 2.5	هدف التنمية المستدامة 2.أ	هدف التنمية المستدامة 2.ب	هدف التنمية المستدامة 2.ج
9. رعاية صحية شاملة ذات جودة ومتاحة للجميع	9.24. توفير خدمات الرعاية الصحية الشاملة للجميع	**9.24.2:** تعزيز الاستدامة المالية لنظام الرعاية الصحية. **9.24.3:** الارتقاء بمستوى الخدمات الصحية وجودتها (البنية التحتية، الأجهزة الطبية، الأدوية، توظيف تكنولوجيا المعلومات، التدريب والتأهيل للكوادر الصحية، المعاييرالصحية). **9.24.4:** زيادة المساواة في الوصول والحصول على خدمات الرعاية الصحية.									
	9.25. الارتقاء بصحة المواطن ورفاهيته	**9.25.1:** تعزيز الرعاية الصحية الوقائية وتعزيز الوعي والسلوك الصحي للمواطنن. **9.25.2:** تبنّي نهج صحة العائلة. **9.25.3:** تعزيز برامج إدارة الأمراض المزمنة وتطبيق السياسة الوطنية بهذا الخصوص.		x						
10. مجتمع قادر على الصمود والتنمية	10.26. توفير الأمن والأمان للوطن والمواطن وتعزيز سيادة القانون	**10.26.1:** اتخاذ الاجراءات لضمان السلم الأهلي والأمن العام. **10.26.2:** تعزيز القدرة على الاستجابة للكوارث وإدارة الأزمات. **10.26.3:** تحسين حوكمة قطاع الأمن، وتعزيز القدرات، وضمان الاستخدام الأمثل للموارد.					x			
	10.27. توفير الاحتياجات الأساسية للتجمعات السكانية	**10.27.1:** ربط التجمعات السكانية بشبكات المياه النظيفة وشبكات الصرف الصحي. **10.27.2:** ربط التجمعات السكانية بمصادر الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها. **10.27.3:** تطوير أنماط النقل المتعدد، وتحسن جودة خدمات النقل المقدمة للمواطنن. **10.27.4:** توفير الإسكان ميسور التكلفة. **10.27.5:** ضمان الأمن الغذائي للسكان.	x		x					
	10.28. ضمان استدامة البيئة والتكيف مع ظاهرة التغير المناخي	**10.28.1:** ضبط معدلات التلوث والحد من انبعاثات غازات الدفيئة. **10.28.2:** التوسع في إدارة النفايات الصلبة وإعادة تدويرها واستخدامها. **10.28.3:** التوسع في إدارة المياه العادمة ومعالجتها وإعادة استخدامها. **10.28.4:** إدارة الموارد الطبيعية وحمايتها، لا سيما الأرض والمياه والطاقة وتعزيز الاستخدام المستدام لها. **10.28.5:** تخضير فلسطين (المحافظة على التنوع الحيوي، المحميات الطبيعية، زيادة رقعة المساحات الخضراء). **10.28.6:** زيادة الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة.	x		x	x	x			

الأولوية الوطنية	السياسة الوطنية	تدخل السياسات		هدف التنمية المستدامة 2.1	هدف التنمية المستدامة 2.2	هدف التنمية المستدامة 2.3	هدف التنمية المستدامة 2.4	هدف التنمية المستدامة 2.5	هدف التنمية المستدامة 2.أ	هدف التنمية المستدامة 2.ب	هدف التنمية المستدامة 2.ج
	10. 29. النهوض بالزراعة وبالمجتمعات الريفية	**10.29.1:** زيادة الإنتاج الزراعي (النباتي والحيواني) وتطوير سلاسل القيمة. **10.29.2:** حماية المزارعين ودعمهم ولا سيما في المناطق المهددة والمهمشة.				X	X	X	X		
	10.30. حماية الهوية والتراث الثقافي الفلسطيني	**10.30.1:** دعم الإبداع والإنتاج الثقافي. **10.30.2:** حماية التراث الثقافي الفلسطيني وتطويره. **10.30.3:** تطوير الصناعات الثقافية والسياحية التقليدية. **10.30.4:** ترويج فلسطين كمعلم سياحي.									

أ3. مصفوفة مواءمة برامج خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 مع الاستراتيجيات القطاعية للحكومة الفلسطينية ذات الصلة

مواءمة خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 مع الخطة الاستراتيجية لقطاع التعليم 2017-2022 (ESSP) NIP - ESSP.xlsx	مواءمة خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 مع الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية 2017-2022 (NSFS) NIP - NSFS.xlsx
مواءمة خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 مع الاستراتيجية القطاعية لتنمية الاقتصاد الوطني 2017-2022 (SSDNE) NIP - SSDNE.xlsx	مواءمة خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 مع الاستراتيجية الصحية الوطنية 2017-2022 (NHS) NIP - NHS.xlsx
مواءمة خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 مع الاستراتيجية الوطنية لقطاع الزراعة 2017-2022 (NASS) NIP - NASS.xlsx	مواءمة خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 مع استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية 2017-2022 (SDSS) NIP - SDSS.xlsx
مواءمة خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 مع السياسة الوطنية للتغذية والاستراتيجيات وخطة العمل 2017-2022 (NNPSAP) NIP - NNPSAP.xlsx	مواءمة خطة الاستثمار الوطنية 2020-22 مع الخطة الوطنية للتكيف مع تغير المناخ 2017-2022 (NAP) NIP NAP.xlsx
جداول البيانات الموجزة (NIP SUMMARY SPREADSHEETS) NIP SUMMARY SPREADSHEETS.xlsx	مواءمة خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 مع استراتيجية قطاع البيئة 2017-2022 (ESS) NIP - ESS.xlsx

أ4. مساهمات برامج خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 في الهدف الثاني للتنمية المستدامة والسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي

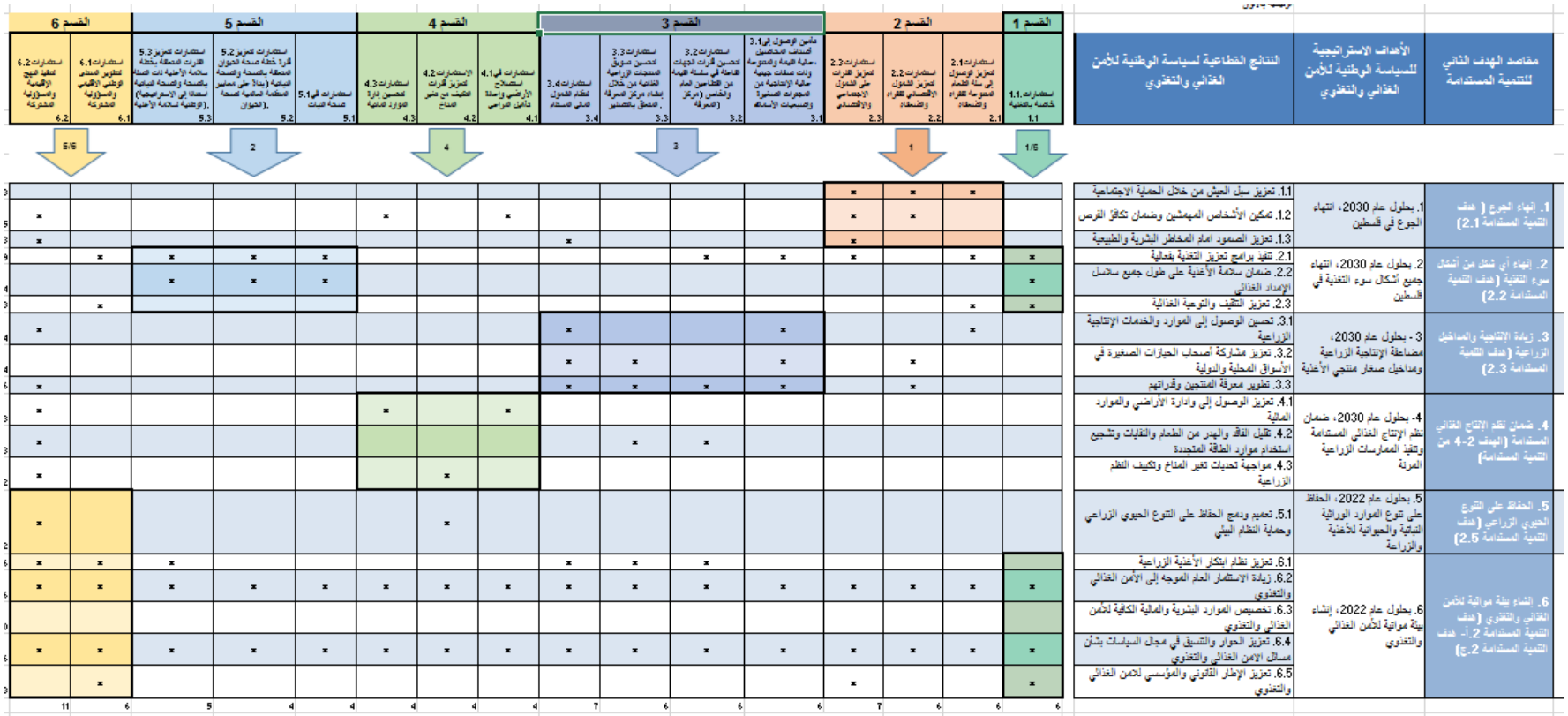

ب. إطار النتائج التفصيلية

تمشيا مع مبدأ الاستجابة قدر الإمكان مع آليات المتابعة وإطار العمل القائمين في البلد، تتوافق المؤشرات إلى حد كبير مع إطار نتائج السياسات أو الاستراتيجيات القائمة، وهي جزء من آليات توليد البيانات الحالية في البلد. تم تحديد مؤشرات إضافية في الحد الأدنى فقط لقياس جوانب محددة من الاستثمارات المقترحة في خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022.

يشير العمود الأخير (أعلى اليسار) إلى مصدر المؤشر. عند الاقتضاء، تم الاحتفاظ بالتشفير الأصلي القسم من رقمين أو ثلاثة أرقام، لضمان التتبع الفعال (خاصة مع المؤشرات التي تتوافق مع مؤشرات السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي). في العمود الأخير، يشير الرمز إلى الهدف الاستراتيجي (رمز من رقم واحد) أو النتيجة الاستراتيجية (رقمان) من السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030. يشير العمود الأخير أيضًا إلى متى يكون المؤشر خاصًا بخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 أو من مصادر أخرى (على سبيل المثال، الاستراتيجية الأوروبية المشتركة، مع توفير إطار لمتابعة النتائج).

	أقسام وبرامج خطة الاستثمار الوطنية	المؤسسة الرئيسية	المؤشر	خط الأساس 2018	الهدف 2022	وسيلة التحقق	نتيجة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي
تأثير خطة الاستثمار الوطنية:	رؤية الأمن الغذائي: الأسر والمجتمعات في فلسطين تتمتع بالأمن الغذائي والتغذوي والقدرة على الصمود	مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة	**2.1.1 انتشار نقص التغذية**	مفقود	مفقود	المسح الفلسطيني للمغذيات الدقيقة	1
		وزارات: الزراعة، الصحة، التربية، التنمية الاجتماعية	**الهدف الثاني للتنمية المستدامة 1.2 انتشار انعدام الأمن الغذائي المعتدل أو الشديد بين السكان، بناءً على مقياس تجربة انعدام الأمن الغذائي**	مفقود	مفقود	وزارة الزراعة / منظمة الاغذية والزراعة	1
		وزارات: الزراعة، الصحة، التربية، التنمية الاجتماعية	**الهدف الثاني للتنمية المستدامة 2.1 انتشار قصر القامة (ارتفاع العمر أقل من -2 عامًا من متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن 5 سنوات**	مفقود	مفقود	مراقبة التغذية الوطنية	2
	التأثير على البيئة المؤسسية التمكينية: تخصيص موارد التنمية واستخدامها بفعالية وكفاءة للأمن الغذائي والتغذوي في فلسطين	مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة	6.2.1 فجوة الموارد في تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية	28%	10%	نظام متابعة خطة الاستثمار الوطنية	6.2
		وزارات: الزراعة، الصحة، التنمية الاجتماعية	6.3.1 الميزانية السنوية للبرامج / المشاريع الممولة من المانحين في وزارة الزراعة وزارة الصحة ووزارة التنمية الاجتماعية	وزارة الزراعة: 17،000،000 وزارة الصحة: 1،000،000 وزارة التنمية الاجتماعية: 5460000	وزارة الزراعة: 25,000,000 وزارة الصحة: 3,000,000 وزارة التنمية الاجتماعية: 8,000,000	وزارات: الزراعة، الصحة، التنمية الاجتماعية	6.3
القسم 1:	استثمارات خاصة بالتغذية						
النتيجة:	بحلول عام 2022، تحسن الحالة التغذوية للشعب الفلسطيني	وزارات: الزراعة، الصحة، التربية، التنمية الاجتماعية	الهدف الثاني للتنمية المستدامة .2.2 انتشار سوء التغذية (الوزن بالنسبة للطول> +2 أو <-2 من متوسط معايير نمو الطفل لمنظمة الصحة العالمية) بين الأطفال دون سن 5 سنوات، حسب النوع (الهزال وزيادة الوزن)	مفقود	مفقود		2

	أقسام وبرامج خطة الاستثمار الوطنية	المؤسسة الرئيسية	المؤشر	خط الأساس 2018	الهدف 2022	وسيلة التحقق	نتيجة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي
البرنامج 1.1	1.1. الحد من سوء التغذية عن طريق معالجة أسبابها المباشرة	وزارة الصحة					
		وزارة الصحة	2.1.1 نسبة نقص المغذيات الدقيقة في الفئات السكانية ذات الصلة من الفئات المهمشة (الحوامل، النساء المرضعات، الأطفال، المراهقون) لكل فئة من المغذيات الدقيقة (فيتامين أ، ب 12، د، هـ، الحديد، الزنك)	[انظر التفاصيل حسب المجموعة والفئة]	[انظر التفاصيل حسب المجموعة والفئة]	وزارة الصحة - اليونيسف، مسح المغذيات الدقيقة في فلسطين	2
القسم 2:	الشمول الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين						
النتيجة:	بحلول عام 2022، تحسين إمكانية وصول الأسر الفقيرة والمهمشة اقتصاديًا وماديًا إلى كمية ونوعية الغذاء المطلوبة، حتى في حالة الصدمات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والبيئية	وزارة التنمية الاجتماعية	1.1.1 عدد الأسر التي تحصل على استحقاقات من المساعدة الاجتماعية لوزارة التنمية الاجتماعية (حسب فئة الاسرة وجنس رب الاسرة)	110,000 أناث 42 ٪ ذكور: 58 ٪	100,000 أناث: 40 ٪ ذكور: 60 ٪	قاعدة بيانات وزارة التنمية الاجتماعية للأسر المستفيدة	1.1
البرنامج 2.1	2.1. تعزيز الوصول إلى سلة الطعام المتنوعة للفقراء والمهمشين	وزارة التنمية الاجتماعية					
	2.1.أ زيادة تغطية تدخلات الحماية الاجتماعية المحددة للأمن الغذائي والتغذوي بنسبة 15٪ ولها تأثير إيجابي على الاقتصاد المحلي	وزارة التنمية الاجتماعية	1.2.1 نسبة الاسر المهمشة التي تلقت مساعدة من وزارة التنمية الاجتماعية من خلال برنامج DEEP من مجموع الاسر المهمشة المسجلة (حسب فئة الاسر المهمشة وجنس رب الاسرة)	إجمالي: 24 ٪ (2،422 من أصل 10000اسرة) النساء: 30 ٪، المعاقين: 45 ٪	إجمالي: 20 ٪ (2000 من أصل 11000 اسرة) ذكور 42٪ أناث: 58٪ المعاقين: 45 ٪	ملفات DEEP	1.2
	2.1.ب تنفيذ التدخلات المستهدفة للحماية الاجتماعية للفقراء والمهمشين في حالة الصدمات	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الأوقاف، صندوق درء المخاطر، الأونروا	1.3.1 نسبة الاسر التي تم تعويضها من وزارة التنمية الاجتماعية الى مجموع الاسر التي تقدمت بطلب للحصول على تعويض	92٪ (2400 من 2600)	92 % (3,000 اسرة)	قاعدة بيانات وزارة التنمية الاجتماعية للأسر المستفيدة	1.3
			1.3.2 متوسط الوقت بين طلب الاسرة للتعويض وتقديم التعويض للاسرة	270	50	قاعدة بيانات وزارة التنمية الاجتماعية للأسر المستفيدة	1.3

	أقسام وبرامج خطة الاستثمار الوطنية	المؤسسة الرئيسية	المؤشر	خط الأساس 2018	الهدف 2022	وسيلة التحقق	نتيجة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي
			1.3.3 عدد المزارعين الذين يخدمهم صندوق درء المخاطر سنويا	2,000	4,000	التقرير السنوي لصندوق درء المخاطر والتامينات الزراعية	1.3
			1.3.4 متوسط الوقت بين طلب المزارع للتعويض ومنح التعويض للمزارع	300	70	قاعدة بيانات وزارة التنمية الاجتماعية للاسر المستفيدة	1.3
	2.1.ج تقديم التثقيف التغذوي لجميع المستفيدين من برامج التحويلات النقدية والمساعدات الغذائية	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم، وزارة الصحة	التوعية التغذوية المقدمة للمستفيدين من برامج المعونة الغذائية والتحويلات النقدية	40٪ من المستفيدين من برنامج التحويلات النقدية في عام 2018	سيتم تقديم التثقيف التغذوي إلى 100 ٪ من المستفيدين من برامج التحويلات النقدية و DEEP والمساعدات الغذائية وبرنامج الأونروا شبكة الأمان الاجتماعي (SSNP) بحلول عام 2022	تقارير المتابعة الصادارة عن وزارة الصحة، وزارة التنمية الاجتماعية، الأونروا ومراجعة السجل الاجتماعي لوزارة التنمية الاجتماعية	خاص بخطة الاستثمار الوطنية
البرنامج 2.2	2.2. تعزيز الشمول الاقتصادي للفقراء والمهمشين	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل، المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي					
	2.2.أ تشجيع العمل الحر للفقراء والمهمشين - وخاصة بالنسبة للبدو والشباب والنساء- في النظم الغذائية	وزارة التنمية الاجتماعية، المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي	عدد المشاريع الصغيرة التي يتم إنشاؤها من خلال تدخلات المعهد الوطني للتمكين الاقتصادي	تم إنشاء 16000 مشروع صغير بفضل منح DEEP في عام 2018	إنشاء أو دعم 50,000 مشروع صغير بحلول عام 2022 من خلال المؤسسة الوطنية الفلسطينية للتمكين الاقتصادي (بما في ذلك عبر المنح الناتجة عن DEEP)	تقرير المعهد الوطني للتمكين الاقتصادي حول المتابعة والتقييم. تقرير استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية حول المتابعة والتقييم.	خاص بخطة الاستثمار الوطنية
	2.2.ب دعم فرص توظيف الفقراء والمهمشين - وخاصة الشباب والنساء -	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل	IOC2.1: النسبة المئوية للخريجين الذين نجحوا في الانتقال إلى سوق العمل - مصنفة حسب الجنس (مؤشر EJS)	71 ٪ من خريجي مراكز التدريب المهني الحكومية (الضفة الغربية فقط، 2016)	%75	تقارير جهاز الاحصاء، ومنظمة العمل الدولية، ووزارة العمل	مؤشر الاستراتيجية الاوروبية المشتركة
			عدد الفقراء والمهمشين الباحثين عن عمل الذين تم توظيفهم بشكل دائم بعد الاستفادة من تدخلات التعليم والتدريب الفني والمهني والنقد مقابل العمل	يكمل لاحقاً	يكمل لاحقاً	وزارة العمل	خاص بخطة الاستثمار الوطنية

	أقسام وبرامج خطة الاستثمار الوطنية	المؤسسة الرئيسية	المؤشر	خط الأساس 2018	الهدف 2022	وسيلة التحقق	نتيجة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي
	2.2.ج تسهيل وصول الفقراء والمهمشين إلى قروض التمويل الأصغر في القطاع الزراعي وصيد الاسماك	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل، المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي	عدد المزارعين من أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يصلون إلى الخدمات المالية من المؤسسات المالية الرسمية أو غيرها من المصادر شبه الرسمية أو غير الرسمية بما في ذلك المشترون وجمعيات المنتجين والمشاريع المستندة على التمويل المجتمعي، إلخ (ملاحظة: مصنفة حسب النوع: المدخرات والائتمان والتأمين) [ملحوظة: هذا المؤشر سيرصد أيضًا المؤشر رقم 3.1.4 الخاص بالسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي:" "عدد المزارعين الذين تخدمهم المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي في السنة""][129]	لا ينطبق (يحدد لاحقا، حسب التشخيص)	زيادة 15-20 ٪ (يحدد لاحقا، حسب التشخيص)	إحصائيات / تقارير من سلطة النقد الفلسطينية؛ المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي؛ صندوق درء المخاطر؛ مقدمي الخدمات المالية من القطاع الخاص؛ اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف	خاص بخطة الاستثمار الوطنية
البرنامج 2.3	2.3. تعزيز القدرات على تنفيذ البرامج التي تعزز الشمول الاجتماعي والاقتصادي	وزارة التنمية الاجتماعية					
	2.3.أ. تعزيز القدرات التشغيلية (الاستهداف، نظم المتابعة والتقييم، والقدرات المالية، والتسليم والموارد البشرية) للحكومة من أجل الشمول الاجتماعي والاقتصادي	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة الزراعة	عدد أيام التأخير في تقديم الخدمات لبرامج التحويلات النقدية والعينية مقارنة بالخطة	تستخدم قاعدة بيانات وزارة التنمية الاجتماعية (PMTF) ولا يتم تحديثها بانتظام في عام 2018	ستصبح قاعدة بيانات وزارة التنمية الاجتماعية بمثابة سجل اجتماعي يدمج مؤشرات الفقر المتعددة الأبعاد (بما في ذلك الامن الغذائي والتغذوي من المسح الاجتماعي والاقتصادي والأمن الغذائي) ويتم تحديثها بانتظام (كل عامين) بحلول عام 2022	تقييم السجل الاجتماعي بحلول عام 2022 ومراجعة تنفيذ استراتيجية قطاع التنمية الاجتماعية	خاص بخطة الاستثمار الوطنية
	2.3.ب. تعزيز السياسات والبرامج المشتركة بين الوزارات مع القطاعات الأخرى التي تشجع الشمول الاجتماعي والاقتصادي	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة التربية والتعليم العالي، وزارة الصحة	عدد برامج الحماية الاجتماعية بما في ذلك مؤشرات التغذية كجزء من قياس الفقر متعدد الأبعاد	برامج الحماية الاجتماعية لا تشمل مؤشرات التغذية	50 ٪ من برامج الحماية الاجتماعية الجديدة تشمل مؤشرات التغذية	متابعة وزارة التنمية الاجتماعية، متابعة وزارة الصحة	خاص بخطة الاستثمار الوطنية
	2.3.ج. توفير الإجراءات اللازمة لإضفاء الطابع المؤسسي أو التنسيقي على برامج الحماية الاجتماعية والتمكين الاقتصادي التي ينفذها الشركاء الخارجيون	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة العمل ووزارة الزراعة	السجل الاجتماعي لوزارة التنمية الاجتماعية وسجل المزارعين وآلية التنسيق متاحة ويتم استخدامها من قبل المؤسسات وأصحاب الشأن المعنيين (الأمم المتحدة والحكومة والمنظمات غير الحكومية)	لا يوجد سجل اجتماعي أو سجل مزارعين أو مرتبط بنظام معلومات سوق العمل	إنشاء واستخدام السجل الاجتماعي وسجل المزارعين وربطهما بنظام معلومات سوق العمل	وزارة التنمية الاجتماعية	خاص بخطة الاستثمار الوطنية

[129] ملحوظة: سوف يرصد هذا المؤشر أيضا مؤشر سياسة الامن الغذائي والتغذوي رقم "3.1.4: عدد المزارعين الذين تخدمهم المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي في السنة".

	أقسام وبرامج خطة الاستثمار الوطنية	المؤسسة الرئيسية	المؤشر	خط الأساس 2018	الهدف 2022	وسيلة التحقق	نتيجة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي
القسم 3:	تنمية سلاسل القيمة الغذائية الزراعية المستدامة والشاملة						
النتيجة:	بحلول عام 2022، زيادة مستويات القدرة التنافسية والشمولية لسلاسل القيمة المختارة.	وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة العمل	الهدف الثاني للتنمية المستدامة 3.1 حجم الإنتاج لكل وحدة عمالة حسب فئة حجم المشروع الزراعي / الرعوي / الحرجي	يتم تحديدها لاحقا	يتم تحديدها لاحقا	وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة العمل	
		وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني	الهدف الثاني للتنمية المستدامة 3.2 متوسط دخل صغار منتجي الأغذية، حسب الجنس وحالة السكان الأصليين	يتم تحديدها لاحقا	يتم تحديدها لاحقا	وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة العمل	
		وزارة العمل	OC2.1 (الاستراتيجية الأوروبية المشتركة): ٪ من بطالة الشباب (مصنفة حسب الجنس والمنطقة)	يتم تحديدها لاحقا	يتم تحديدها لاحقا	وزارة العمل	مؤشر الاستراتيجية الاوروبية المشتركة
البرنامج 3.1	3.1 تأمين الوصول إلى أصناف المحاصيل عالية القيمة والمتنوعة ، وذات الصفات الوراثية عالية الإنتاجية من المجترات الصغيرة وإصبعيات الأسماك	وزارة الزراعة	3.1.2 كمية الشتل/ البذور التي توزعها الحكومة على المزارعين في السنة	600,000	1,000,000	التقرير السنوي لوزارة الزراعة	3.1
البرنامج 3.2	3.2 تحسين قدرات الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة من القطاعين العام والخاص* على تعزيز واعتماد تكنولوجيات وممارسات مستدامة اجتماعيا وبيئيا واقتصاديا من خلال إنشاء "مركز للمعرفة". (* المزارعون - منتجو المحاصيل والماشية والصيادون، والمصنعون الزراعيون، ومكاملو سلاسل القيمة، ومقدمو الخدمات الأخرون).	وزارة الزراعة	4.2.1 متوسط فقدان الطعام والهدر في سلاسل إمداد البندورة والخيار وفق مرحلة سلسلة القيمة والإجمالي	البندورة: المزارعين: 11٪ تاجر الجملة: 1 ٪ الوسطاء: 0٪ باعة التجزئة: 10 ٪	البندورة: المزارعين: 10 ٪ تاجر الجملة: 1 ٪ الوسطاء: 0٪ باعة التجزئة: 10٪ المستهلكون: ... ٪	وزارة الزراعة	4.2
				الخيار: المزارعين: 11٪ تاجر الجملة: 1 ٪ الوسطاء: 0٪ باعة التجزئة: 10 ٪	الخيار: المزارعين: 10 ٪ تاجر الجملة: 1 ٪ الوسطاء: 0٪ باعة التجزئة: 10 ٪ المستهلكون: ... ٪		
		وزارة الزراعة	3.1.5 رضا المزارعين عن الخدمات التي تقدمها مختلف الجهات الفاعلة	غير متوفر	1	التقييم السريع المخصص (وزارة الزراعة)	3.1
		وزارة الزراعة	3.3.1 عدد المزارعين الذين يتم تدريبهم على التقنيات الجديدة في السنة	1,340	2,000	وزارة الزراعة- دائرة الارشاد	3.3

	أقسام وبرامج خطة الاستثمار الوطنية	المؤسسة الرئيسية	المؤشر	خط الأساس 2018	الهدف 2022	وسيلة التحقق	نتيجة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي
البرنامج 3.3		وزارة الزراعة	3.3.2 عدد المشاهدات التي يتم تنظيمها وتنفيذها للمزارعين حول التقنيات الزراعية الجديدة كل عام	115	150	وزارة الزراعة- المتابعة والتقييم	3.3
		وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني	3.2.1 نسبة صغار المزارعين الذين يمكنهم الوصول إلى أسواق الجملة حسب المناطق	1	1	التقييم السريع المخصص (وزارة الزراعة)	3.2
		وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني	6.1.3 عدد الاتفاقات الموقعة من الجهات الفاعلة (مثل المزارعين والمصنعين والموزعين) داخل سلاسل القيمة الغذائية الزراعية130	غير متوفر	غير متوفر	وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني	6.1
	3.3 تحسين تسويق المنتجات عالية القيمة من البستنة والثروة الحيوانية والأحياء المائية من خلال إنشاء "مركز المعرفة التصديرية".	وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني، بالتريد	3.2.2نسبة صغار المزارعين المصدرين الى الأسواق الدولية (على سبيل المثال من خلال التعاونيات / الاتحادات / الجمعيات)	غير متوفر	غير متوفر	التقييم السريع المخصص (وزارة الزراعة)	3.2
		وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني، بالتريد	نسبة قيمة القطاعات المستندة على الزراعة بالنسبة إلى إجمالي الصادرات (٪)	31 ٪ (12 ٪ تتعلق بالزراعة و19 ٪ تتعلق بالصناعات الزراعية)	+10%	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة)	خاص بخطة الاستثمار الوطنية
		وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني، بالتريد	نسبة تصدير سلع الصناعة الزراعية إلى إجمالي الصادرات القائمة على الزراعة من قطاع غزة	0%	10%	الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني (الذي وضعته منظمة الأغذية والزراعة)	خاص بخطة الاستثمار الوطنية
البرنامج 3.4	3-4 تعزيز البيئة التمكينية للتمويل الريفي الشامل والمستدام	وزارات الاقتصاد، الزراعة، سلطة النقد، هيئة سوق رأس المال، مؤسسات التمويل الأصغر، اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف، المانحون	اعداد والتحقق من صحة التشخيص الشامل للشمول المالي الريفي	توفر الدراسات التشخيصية المخصصة	اعداد التشخيص الشامل للشمول المالي الريفي ومصادقة المؤسسات والسلطات ذات الصلة عليه (بما في ذلك على الأقل وزارة الاقتصاد الوطني، سلطة النقد الفلسطينية، وزارة الزراعة، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، مؤسسات التمويل الأصغر، الجهات المانحة)	مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة	خاص بخطة الاستثمار الوطنية

130 مؤشر مشترك مع البرنامج 6.2.

	أقسام وبرامج خطة الاستثمار الوطنية	المؤسسة الرئيسية	المؤشر	خط الأساس 2018	الهدف 2022	وسيلة التحقق	نتيجة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي
		المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية	عدد المزارعين أصحاب الحيازات الصغيرة الذين يصلون إلى الخدمات المالية من المؤسسات المالية الرسمية أو غيرها من المصادر شبه الرسمية أو غير الرسمية بما في ذلك المشترون وجمعيات المنتجين ومشاريع التمويل المرتكزة على المجتمع، إلخ (ملاحظة :مصنفة حسب نوع: المدخرات والانتمان والتأمين) 131	لا ينطبق (يحدد لاحقا، حسب التشخيص)	زيادة 15-20 ٪ (يحدد لاحقا، حسب التشخيص)	إحصائيات / تقارير من سلطة النقد الفلسطينية؛ المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي؛ صندوق درء المخاطر؛ مقدمي الخدمات المالية من القطاع الخاص؛ اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف	3.1
		صندوق درء المخاطر	OC1.1 (الاستراتيجية الاوروبية المشتركة): النسبة المئوية للمزارعين الذين يقدم لهم صندوق التأمين الزراعي خدمات التعويض، كنسبة مئوية من إجمالي عدد المزارعين المتضررين	0%	10%	صندوق درء المخاطر	مؤشر الاستراتيجية الاوروبية المشتركة
		مؤسسة الاقراض الزراعي، هيئة سوق رأس المال الفلسطينية، سلطة النقد الفلسطينية، اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف	توفير القروض للشركات الصغيرة والمتوسطة (عدد القروض والقيمة الإجمالية) للمزارعين أو تقديم المؤسسات المالية للانتمان للمزارعين بالشراكة مع الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال الترتيبات القائمة على(VCF)	لا ينطبق (يحدد لاحقا، حسب التشخيص)	زيادة 15-20 ٪ (يحدد لاحقا، حسب التشخيص)	المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي؛ مقدمي الخدمات المالية من القطاع الخاص؛ اتحاد الجمعيات التعاونية للتوفير والتسليف	خاص بخطة الاستثمار الوطنية

القسم 4:	الادارة المستدامة للموارد الطبيعية في سياق تغير المناخ						
النتيجة:	بحلول عام 2022، زيادة الوصول إلى الأراضي والمراعي والمياه وزيادة اتباع الممارسات الاكثر استدامة وتكيفاً مع للمناخ	وزارة الزراعة	**هدف التنمية المستدامة 2.4.1 نسبة المساحة الزراعية في ظل الزراعة المنتجة والمستدامة**	يتم تحديدها لاحقا	يتم تحديدها لاحقا		4
البرنامج 4.1	4.1 استصلاح الأراضي وإعادة تأهيل المراعي	وزارة الزراعة، سلطة المياه، سلطة البيئة	4.1.3 مساحات الأراضي التي تم إستصلاحها أو تأهيلها والتي أصبحت مناسبة للاستخدام الزراعي	120,000	135,000	وزارة الزراعة- تقرير إنجاز إدارة تطوير الأراضي	4.1
البرنامج 4.2	4.2 تعزيز قدرات التكيف مع تغير المناخ	وزارة الزراعة، سلطة المياه، سلطة البيئة	4.1.1 إجمالي المساحة المروية الزراعية	228000 غزة: 60٪ الضفة الغربية: 40٪	360000 غزة: 60٪ الضفة الغربية: 40٪	سلطة المياه	4.1

131 ملحوظة: سوف يرصد هذا المؤشر أيضا مؤشر السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي "3.1.4: عدد المزارعين الذين تخدمهم المؤسسة الفلسطينية للإقراض الزراعي في السنة".

	أقسام وبرامج خطة الاستثمار الوطنية	المؤسسة الرئيسية	المؤشر	خط الأساس 2018	الهدف 2022	وسيلة التحقق	نتيجة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي
البرنامج 4.3		وزارة الزراعة، سلطة المياه، سلطة البيئة	4.3.2. نسبة المَزارع التي تستخدم موارد الطاقة المتجددة	غير متوفر	غير متوفر	التقييم السريع المخصص وزارة الزراعة وسلطة البيئة	4.3
		وزارة الزراعة	4.3.3 عدد تقارير الإنذار المبكر الصادرة للمزارعين كل عام	21	25	تقارير الإنذار المبكر (وزارة الزراعة)	4.3
	4.3 تحسين إدارة الموارد المائي	وزارة الزراعة	3.1.1 عدد الآبار والسدود التي تبنيها الحكومة كل عام	الآبار: 1115 السدود: 3	الخزانات: 1500 السدود: 4	التقارير السنوية لوزارة الزراعة	3.1
		وزارة الزراعة، سلطة المياه، سلطة البيئة	4.1.2 كمية المياه المستخدمة لري وحدة واحدة من الأراضي الزراعية	غزة: ... الضفة الغربية: ...	غزة: ... الضفة الغربية: ...	سلطة المياه	4.1
		وزارة الزراعة، سلطة المياه، سلطة البيئة	4.3.1 النسبة المئوية لمياه الصرف المعالجة المستخدمة في الزراعة مقارنة بمجمل التدفق	غزة: 5.000 الضفة الغربية: 8.000	غزة 24.700 الضفة الغربية: 52.300	سلطة المياه	4.3
		وزارة الزراعة، سلطة المياه، سلطة البيئة	IOC4.2 (الاستراتيجية الاوروبية المشتركة): مساحة الأراضي الزراعية المروية بالمياه المعالجة (دونم) 132	غزة: 1700 الضفة الغربية: 0	غزة: 4000 الضفة الغربية: 4000		مؤشر الاستراتيجية الاوروبية المشتركة

القسم 5:	حماية المستهلك وسلامة الأغذية						
النتيجة:	بحلول عام 2022، تحسن القدرات البشرية والمخبرية في إجراء الاختبارات الحساسة، فيما يتعلق بأنشطة المراقبة والتفتيش القائمة على المخاطر.	وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الزراعة	2.2.1 نسبة عينات الأغذية المطابقة للمعايير من مجمل الاختبارات لكل وزارة	وزارة الاقتصاد: 73 ٪ وزارة الصحة: 88 ٪ وزارة الزراعة: 25 ٪	وزارة الاقتصاد: 77 ٪ وزارة الصحة: 90 ٪ وزارة الزراعة: 30 ٪	وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الزراعة	2.2
			نسبة عمليات التفتيش على الأغذية / الأعلاف التي أجريت بالاشتراك مع وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الصحة، وزارة الزراعة، مؤسسة المواصفات والمقاييس، والقطاع الخاص بصفة مراقب	%0	%20	وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الزراعة	خاص بخطة الاستثمار الوطنية
البرنامج 5.1	5.1 دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية للصحة النباتية لزيادة القدرات القانونية والمخبرية لصحة النبات.	وزارة الزراعة	اجراء اختبارات مخلفات المبيدات بشكل روتيني على المنتجات الغذائية ويتم الإبلاغ عنها.	لا يتم بشكل روتيني	يتم بشكل روتيني 30 ٪ من الاختبارات على الطعام من أصل نباتي	وزارة الصحة، وزارة الزراعة	خاص بخطة الاستثمار الوطنية
		وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني،	IOC1.1 (الاستراتيجية الاوروبية المشتركة): أقرار قانون صحة النبات وتنقيح لائحة مبيدات الآفات المعمول بها	أقرار قانون صحة النبات	وجود نسخة منقحة من لائحة مبيدات الآفات	وزارة الصحة، وزارة الاقتصاد الوطني، وزارة الزراعة	مؤشر الاستراتيجية الاوروبية المشتركة
البرنامج 5.2	5.2 تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ "الخطة الاستراتيجية لصحة الحيوان ذات الصلة بالصحة	وزارة الصحة، وزارة الزراعة	اعداد إجراءات التشغيل القياسية بناءً على خطط الرقابة الخمس	لا يوجد إجراءات التشغيل القياسية	تطوير إجراءات التشغيل القياسية	وزارة الزراعة (تقارير خدمات الطب البيطري)	خاص بخطة الاستثمار الوطنية

[132] 10 دونم = 1 هكتار.

	أقسام وبرامج خطة الاستثمار الوطنية	المؤسسة الرئيسية	المؤشر	خط الأساس 2018	الهدف 2022	وسيلة التحقق	نتيجة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي
البرنامج 5.3	والصحة النبات" (على أساس معايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان).		اختبار خمس خطط للرقابة وتطبيقها من خلال تنفيذ إجراءات التشغيل القياسية المتقدمة.	لا شيء	تطبيق واحد أو اثنين من تمارين محاكاة استخدام إجراءات التشغيل القياسية (في المكتب أو بالميدان) كل عام (كل تمرين في منطقة مختلفة).	وزارة الزراعة (تقارير خدمات الطب البيطري)	خاص بخطة الاستثمار الوطنية
	3-5 تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ "خطة استراتيجية مستدامة لسلامة الأغذية ذات الصلة بالصحة والصحة النباتية" (استنادا إلى الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية)	وزارة الصحة، وزارة الزراعة	تدريب العاملين في مهن التجارة الغذائية على نظام تحليل المخاطر ونقاط المراقبة الحرجة.	لا شيء	ما لا يقل عن 80 ٪		خاص بخطة الاستثمار الوطنية
		وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم العالي	عدد حملات التوعية والأنشطة التعليمية المنفذة حول الممارسات الجيدة لسلامة الأغذية	لا شيء	يتم تحديدها لاحقا	التقرير السنوي لوزارة الصحة التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم / تقرير الصحة المدرسية	خاص بخطة الاستثمار الوطنية
القسم 6:	**النُهُج الإقليمية والمسؤولية المشتركة**						
النتيجة:	بحلول عام 2022، يتم جمع المعارف والانجازات المرتبطة بالنُهُج الإقليمية والمسؤولية المشتركة التي تم تنفيذها على المستوى المحلي، والاعتراف بها وإدماجها في السياسات الوطنية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذوي	مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة	تشارك تجمعات مختارة في تحديد وبدء مشروع استثماري متكامل وشامل للنهج الاقليمي والمسؤولية المشتركة (بما في ذلك الركائز الأربع: 1. الزراعة البيئية، 2. التنمية المجتمعية، 3. شراكات المنتجين والمستهلكين، 4. الحدائق المدرسية)	0	بين 50 (فرضية منخفضة) و 200 (فرضية عالية)	مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة، وزارة الزراعة	خاص بخطة الاستثمار الوطنية
البرنامج 6.1	6.1 تطوير المنتدى الوطني للعمل الاقليمي والمسؤولية المشتركة	وزارة الحكم المحلي، وزارة الزراعة، المنظمات غير الحكومية	انشاء المنتدى الوطني للعمل الاقليمي والمسؤولية المشتركة ويعقد الاجتماعات بانتظام بمشاركة المنظمات غير الحكومية والهيئات الحكومية - عدد الاجتماعات في السنة	0	6	مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة، وزارة الزراعة	خاص بخطة الاستثمار الوطنية
			عدد عمليات تبادل المعلومات والاجتماعات في السنة (مصنفة حسب الموضوع ذي الصلة بكل من الركائز الأربع: 1. الزراعة البيئية، 2. التنمية المجتمعية، 3. شراكات المنتجين والمستهلكين، 4. حدائق المدارس)	0	الركيزة 1: 5000 الركيزة 2: 5000 الركيزة 3: 2000 الركيزة 4: 1000	مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة، وزارة الزراعة	خاص بخطة الاستثمار الوطنية

	أقسام وبرامج خطة الاستثمار الوطنية	المؤسسة الرئيسية	المؤشر	خط الأساس 2018	الهدف 2022	وسيلة التحقق	نتيجة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي
البرنامج 6.2	6.2 تنفيذ النهج الإقليمي والمسؤولية المشتركة على المستوى المحلي	وزارة الحكم المحلي، وزارة التربية والتعليم العالي، اتحاد لجان العمل الزراعي	5.1.2 عدد المزارعين المشاركين في برامج تربية المواشي التشاركية. 133	جمعية مزارعي محافظة بيت لحم: 100 العمل الزراعي: 370 جمعية البذور البلدية حلحول: 25	جمعية مزارعي محافظة بيت لحم: 150 العمل الزراعي: 1500 جمعية البذور البلدية حلحول: 30	تقارير لجان العمل الزراعي، جمعية مزارعي محافظة بيت لحم، جمعية البذور البلدية حلحول	5.1
		وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني	6.1.3 عدد الاتفاقات الموقعة من الجهات الفاعلة (مثل المزارعين والمصنعين والموزعين) ضمن سلاسل القيمة الغذائية الزراعية 134	غير متوفر	غير متوفر	وزارة الزراعة، وزارة الاقتصاد الوطني	6.1
		وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الزراعة، سلطة البيئة	2.3.1 عدد الأندية البيئية (EC) المنشأة على مستوى المدارس والمجتمع. 135	3000 (حوالي)	3,150	التقرير السنوي لوزارة التربية / سلطة البيئة	2.3

تفاصيل المؤشر 2.1.1:

المؤشر	خط الأساس 2018	الهدف 2022
2.1.1 نسبة نقص المغذيات الدقيقة في الفئات السكانية ذات الصلة من الفئات المهمشة (الحوامل، النساء المرضعات، الأطفال، المراهقين) لكل فئة من المغذيات الدقيقة (فيتامين أ، ب 12، د، هـ، الحديد، الزنك)	**النساء الحوامل:** فيتامين (أ): 54.8 ٪ فيتامين ب 12: 62.8 ٪ فيتامين د: 99.3 ٪ فيتامين هـ: 21.6٪ الحديد: 17.1 ٪ الزنك: 71.1 ٪	**النساء الحوامل:** فيتامين أ: 39.8 ٪ فيتامين ب 12: 47.8 ٪ فيتامين د: 84.3 ٪ فيتامين هـ: 6.6٪ الحديد: 2.1 ٪ الزنك: 66.1 ٪
	النساء المرضعات: فيتامين أ: 28.7 ٪ فيتامين ب 12: 20.6 ٪ فيتامين د: 98.7 ٪ فيتامين هـ: 44.1٪ الحديد: 11.2 ٪ الزنك: 90.7 ٪	**النساء المرضعات:** فيتامين أ: 13.7 ٪ فيتامين ب 0.6٪ فيتامين د: 83.7 ٪ فيتامين هـ: 29.1٪ الحديد: 0٪ الزنك: 75.7 ٪
	الأطفال: فيتامين أ: 72.9 ٪ فيتامين ب 12: 10.9 ٪ فيتامين د: 60.1 ٪ فيتامين هـ: 64.3٪ الحديد: 20.9 ٪ الزنك: 55.6 ٪	**الأطفال:** فيتامين أ: 57.9 ٪ فيتامين ب 12: 0٪ فيتامين د: 45.1 ٪ فيتامين هـ: 49.3٪ الحديد: 5.9 ٪ الزنك: 40.6 ٪
	المراهقون (15-18 سنة) فيتامين أ: ذكور: 42.6 ٪ اناث: 57 ٪ فيتامين ب 12: ذكور: 29.8 ٪ اناث: 25.1٪ فيتامين د: ذكور: 51.9 ٪ اناث: 97.2 ٪ فيتامين هـ: ذكور: 72.7٪ اناث: 58.7 ٪ الحديد: ذكور: 21.9 ٪ اناث: 23.6 ٪ الزنك: ذكور: 72.5 ٪ اناث: 83.6٪	**المراهقون (15-18 سنة)** فيتامين أ: ذكور: 38 ٪ اناث: 51 ٪ فيتامين ب 12: ذكور: 27 ٪ اناث: 23٪ فيتامين د: ذكور: 47 ٪ اناث: 88 ٪ فيتامين هـ: ذكور: 65٪ اناث: 53 ٪ الحديد: ذكور: 29 ٪ اناث: 21 ٪ الزنك: ذكور: 65 ٪ اناث: 75٪

133 ملحوظة: يرتبط هذا المؤشر بربط البحوث والمزارعين، ومفيد في تحديد برامج التربية التي تشمل التجمعات. من خلال ذلك، يرتبط المؤشر ارتباطًا غير مباشر بالقسم الإقليمي والمسؤولية المشتركة، الركيزتين 1 و2 على وجه الخصوص.

134 ملحوظة: يسمح هذا المؤشر (الذي تم قياسه بالفعل كجزء من القسم2 على سلاسل القيمة الشاملة) بمتابعة جزء من اتفاقية سلسلة القيمة المتعلقة بشراكات المنتجين / المستهلكين، والتي تتوافق مع الركيزة 3 من نهج القسم

135 ملحوظة: يسمح هذا المؤشر، الذي تتم متابعته كجزء من السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي، برصد الوعي واهمية العناصر المتعلقة بالنُهُج الإقليمية (مثل البيئة) على مستوى المدارس والتجمعات. يرتبط بشكل غير مباشر بالركيزتين 1 و4.

ت. قائمة جرد مشاريع خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022

أهداف قائمة جرد مشاريع خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022. تُعد قائمة جرد مشاريع خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، المكونة من مشاريع الأمن الغذائي والتغذوي والمشاريع الزراعية المستدامة، أداةً مبتكرةً تستخدم لتصميم خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، والتي تمثل عنصرًا منهجيًا في تحديد الأولويات / التحقق من صحة هذه الأولويات. تتكون قائمة جرد مشاريع خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 من الاستثمارات الجارية والمستقبلية (مشاريع التنمية)، المصنفة وفقًا لنطاقها وأهميتها في السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي (وأقسام وبرامج خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022) والموقع وتوفير المعلومات حول الموارد المالية، الجهات المانحة والمؤسسات المنفذة. وبالاشتراك مع إطار نتائج خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022، فان هذه القائمة تمثل الأساس لعملية المتابعة والتقييم الخاصة بها.

المنهجية ومصدر المعلومات. تم بناء قائمة جرد مشاريع خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 الجارية والمخططة في فلسطين بناءً على مشاورات مع الجهات المعنية وأصحاب الشأن بالأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة. تم جمع المعلومات الرئيسية من خلال نموذج تم توزيعه في تشرين الثاني 2018 على مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة وأعضاء قطاع الامن الغذائي (الأعضاء من الهيئات الحكومية والمنظمات غير الحكومية). تضّمَن النموذج بعض المعلومات الأساسية التي تسمح بإجراء تنظيم أولي ضمن قاعدة بيانات بسيطة (يتوفر جدول البيانات في نهاية هذا الملحق، وعند الطلب). وتشمل هذه المعلومات: اسم المشروع، والحالة (جاري، ممول، قيد الإعداد)، والإطار الزمني للتنفيذ، والميزانية، والجهة/ الجهات المانحة)، والمنطقة الجغرافية، والتوافق مع الأهداف الاستراتيجية للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي (تم تصميم النموذج قبل تحديد أقسام وبرامج خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022).

استنادًا إلى التفاعلات اللاحقة للحصول على معلومات تكميلية (في الفترة من كانون الاول 2018 إلى نيسان 2019)، تم تنقيح المعلومات الخاصة بالمشاريع الفردية، والمشاريع المصنفة حسب أقسام وبرامج خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 (عندما تم تحديدها).

تم الحصول على معلومات تكميلية إضافية من قواعد البيانات الأخرى المتاحة، مثل الجهد الذي قاده البنك الدولي في وقت مبكر من عام 2018، وتم خلاله رسم خرائط التدخلات التنموية في محافظات غزة على مختلف القطاعات.

تم مراجعة قائمة جرد مشاريع خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 لتفادي الازدواجية، وتجنب تضمين مشاريع غير ذات صلة (انظر لاحقًا المعايير)، وتجنب التداخل مع تدخلات خطة الاستجابة الإنسانية (HRP)،[136] عادةً لمدة سنة واحدة وتستجيب للأغراض الإنسانية بدلاً من الأهداف التنموية، ولكن بما في ذلك المبادرات الداعمة لتعزيز رابطة السلام التنموية الإنسانية (HDP).

معايير وثاقة الصلة بالموضوع. بطريقة مثالية، تم بناء قائمة جرد المشاريع استنادًا إلى قواعد بسيطة "ماذا يُعتبر استثمارا وماذا لا يُعتبر استثمار"، التي تم تلخيصها في الجدول التالي. على هذا النحو، تتضمن قائمة جرد مشاريع خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 المشاريع ذات الصلة القوية بأقسام خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 وضمن الإطار الزمني لتنفيذ خطة الاستثمار الوطنية (2020–2022).

النشاطات التي **تُعتبر استثماراً**	النشاطات التي **لا تُعتبر استثماراً**
• مشاريع وأنشطة الاستثمار • المشاريع ذات الصلة بأولويات الاستثمار الواردة في خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 • مشروع قيد التنفيذ أو ممول ليتم تنفيذه بدءًا من دورة حياة خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 • مشاريع المياه التي تزيد من توافر المياه للزراعة (المياه العادمة المعالَجة، إعادة استخدام المياه، الري ...)	• الأنشطة المتكررة • المشاريع التي لا ترتبط بوضوح بنتائج خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 (مثلاً إدارة النفايات) • المشاريع ذات الصلة بنتائج خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 ولكنها أغلقت قبل كانون الثاني 2020 • مشاريع المياه للأغراض المنزلية (تحلية المياه، والمياه، والصرف الصحي والصحة)

[136] يتم تنسيق تدخلات خطة الاستجابة الإنسانية (HRP) من قبل مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA)، تحت قيادة منسق الشؤون الإنسانية وبالتشاور الوثيق مع المجتمع الإنساني.

النشاطات التي **تُعتبر استثماراً**	النشاطات التي **لا تُعتبر استثماراً**
• دعم التغذية وتعزيز النظم الغذائية الصحية • دعم تمكين وتغذية المرأة / الارتباط بالنساء [137] • دعم الأونروا فيما يتعلق بتحقيق الأمن الغذائي • تحسين قواعد البيانات والبيانات الزراعية والدراسات الاستقصائية • دعم تشغيل الشباب وإمكانية توظيفهم (بما في ذلك التعليم والتدريب في المجالين التقني والمهني، ودعم الشركات الناشئة) • المشاريع الداعمة لاستثمارات القطاع الخاص • الروابط الإنسانية، والتنمية، والسلام.	• العنف القائم على النوع الاجتماعي / دعم النساء ذوات الإعاقة • مشاريع المدارس / التعليم (بما في ذلك مشاريع الأونروا) • التدخلات الإنسانية جزء من خطة الاستجابة الإنسانية

على الرغم من أن قائمة جرد مشاريع خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 بحد ذاتها أداة مبتكرة، إلا أنها لا تزال بحاجة إلى تنقيح ومعلومات تكميلية وتحقق من الجهات المانحة. سيتم تنفيذ هذه الجوانب كخطوة أولى من عملية المتابعة لخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 (المتابعة المالية – راجع القسم 7.2 من النص الرئيسي لخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022)، كطريقة لإتمام قاعدة البيانات المتاحة بمعلومات إضافية أو أكثر دقة، مع فوائد مشتركة للتوافق.

افتراضات على تصنيفات الميزانية. في حالة عدم وجود معلومات كاملة عن ميزانية المشروع والإنجاز والصرف والرصيد، كان من الضروري وجود عدد من الافتراضات لضمان امكانية مقارنة البيانات.

1. إن حساب الميزانية ذات الصلة بالفترة 2020–2022 هو عملية تقدير. تستند ميزانية المشروع السنوية على افتراض الانجاز المستمر طوال فترة التنفيذ (أي التناسبية). في حين يُعتبر هذا تبسيطاً، حيث أن المشاريع تُظهر في البداية إنفاقًا منخفضاً، الا انه على المدى الطويل ومع وجود عدد كبير من المشاريع ذات الأطر الزمنية المختلفة، فإن هذا الفارق يتم تعويضه.
2. تم تمديد ميزانية الأنشطة الاستثمارية المستمرة (مثلاً، بعض أنشطة وزارة الصحة) المقررة للفترة 2020–2022 والتي تم توفير التكلفة لها على أساس سنوي فقط، لمدة ثلاث سنوات من تنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022.
3. ما لم يرد خلاف ذلك، لحساب متوسط الميزانية للفترة 2020–2022، يُفترض ان يكون متوسطُ مدة المشاريع أربعَ سنواتٍ (بالتوافق مع متوسط المدة). تتضمن قاعدة البيانات التفصيلية (جدول البيانات المرفق لاحقًا في هذا الملحق) معاملات مفصلة حول كيفية حساب حصة الميزانيات المتعلق بتنفيذ خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 (انظر العمود "تناسبية خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022").
4. يعتمد تصنيف حالة المشاريع على ما يلي:

أ. **الميزانية الفعلية**. المشاريع الجارية التي حصلت على تمويل وفي طور التشغيل، ومن المقرر إغلاقها بعد كانون الثاني 2020 (تاريخ التنفيذ الأولي لخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022).

ب. **الالتزام الميسر**، أو الموارد المتوقع تمويلها بمجرد إجراء المناقشة مع الجهات المانحة. تشمل هذه الفئة المشاريع الممولة (أي، المشاريع قيد الإعداد والتي تمت الموافقة على ميزانيتها من قبل الهيئات المنفذة والممولة ولكن الأنشطة لم تبدأ بعد)، والمشاريع المخططة (أي المشاريع المخطط تنفيذها، والتي تم طلب ميزانيتها أو مناقشتها مع الجهات المانحة، ولكن لم يتم اعتمادها أو الالتزام بها من قبل جهات التمويل). بما أن المشاريع الممولة تمثل حصة ضئيلة من إجمالي ميزانية خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 (أقل من 1 في المائة من المشاريع قيد الاعداد)، فإن المشاريع "الممولة" و "المخططة" تُعتبران فئةً مشتركةً من "**الالتزام الميسر**".

ج. **العجز المالي**، التي تمثل متطلبات تنفيذ الاستثمارات ذات الأولوية لخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022. تم حساب هذا المبلغ بناءً على تكلفة التجارب السابقة، وتقديرات الميزانية المنجزة في "الأوراق الاستشرافية"، ومعلومات تكميلية إضافية.

[137] المخرجات التغذوية المنبثقة من تمكين المرأة (انظر لاحقًا الفقرة 5.1 والشكل 18، طريق المرأة إلى التغذية).

النتائج. تتسم الاستثمارات الحالية في خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 بالتفاوت الكبير بين الأقسام. ويرجع ذلك إلى الطبيعة المختلفة للاستثمارات وتكاليف التدخلات ذات الصلة. فحوالي ثلث الاستثمارات مخصص للشمول الاجتماعي–الاقتصادي وتطوير سلسلة القيمة. هذا ليس مفاجئًا بالنظر إلى أهمية احتياجات الفئات المستهدفة فيما يتعلق بالأمن الغذائي والتغذوي، أي: الفئات الأكثر تهميشا وانعداماً للأمن الغذائي (بالنسبة للقسم 2) والجهات الفاعلة في سلسلة القيمة كمحركات للنمو الاقتصادي وزيادة فرص التوظيف / العمل الحر (للقسم 3).

المقارنة بين الماضي والمستقبل: –

- 2016 –2019 متوسط الميزانية السنوية المصروفة على الامن الغذائي والتغذوي/ الزراعة المستدامة: **118.6 مليون دولار أمريكي.**
- 2020 –2022 متوسط الميزانية السنوية المتاحة للأمن الغذائي والتغذوي/ الزراعة المستدامة: **65.9 مليون دولار أمريكي.**
- 2020 –2022 العجز المالي السنوي المقدر للأمن الغذائي والتغذوي/ والزراعة المستدامة: **45.6 مليون دولار أمريكي.**

← مطلوب جهد لتحشيد الموارد.

الشكل 23 الاستثمارات الجارية لخطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 حسب القسم (دولار اريكي)

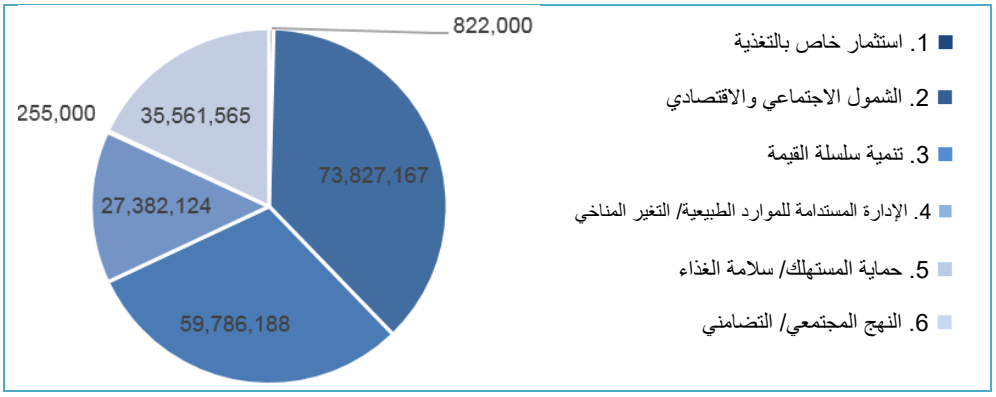

الشكل 24 استثمارات خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022- الالتزام الميسر والعجز المالي (مليون دولار أمريكي)

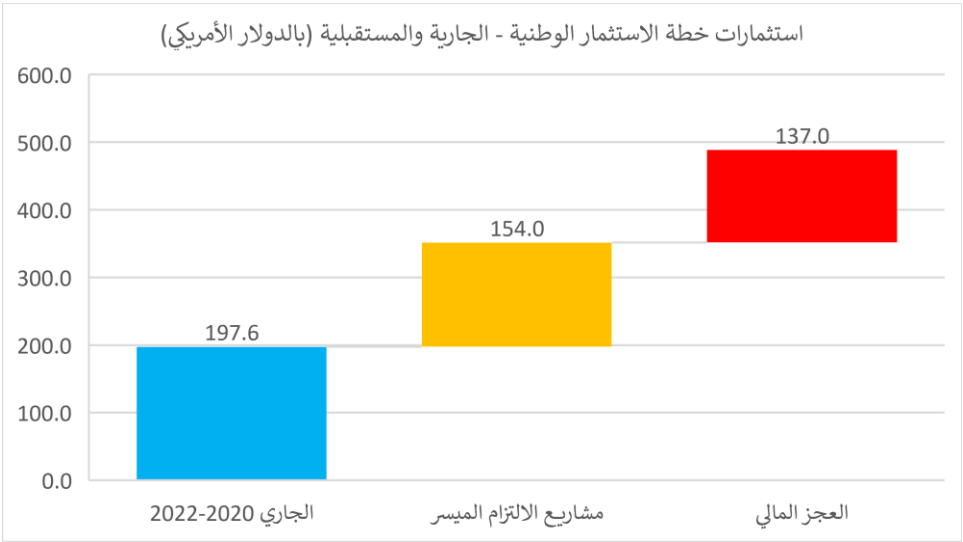

الشكل 25 ميزانية خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 حسب القسم (مليون دولار) والعجز المالي (٪)

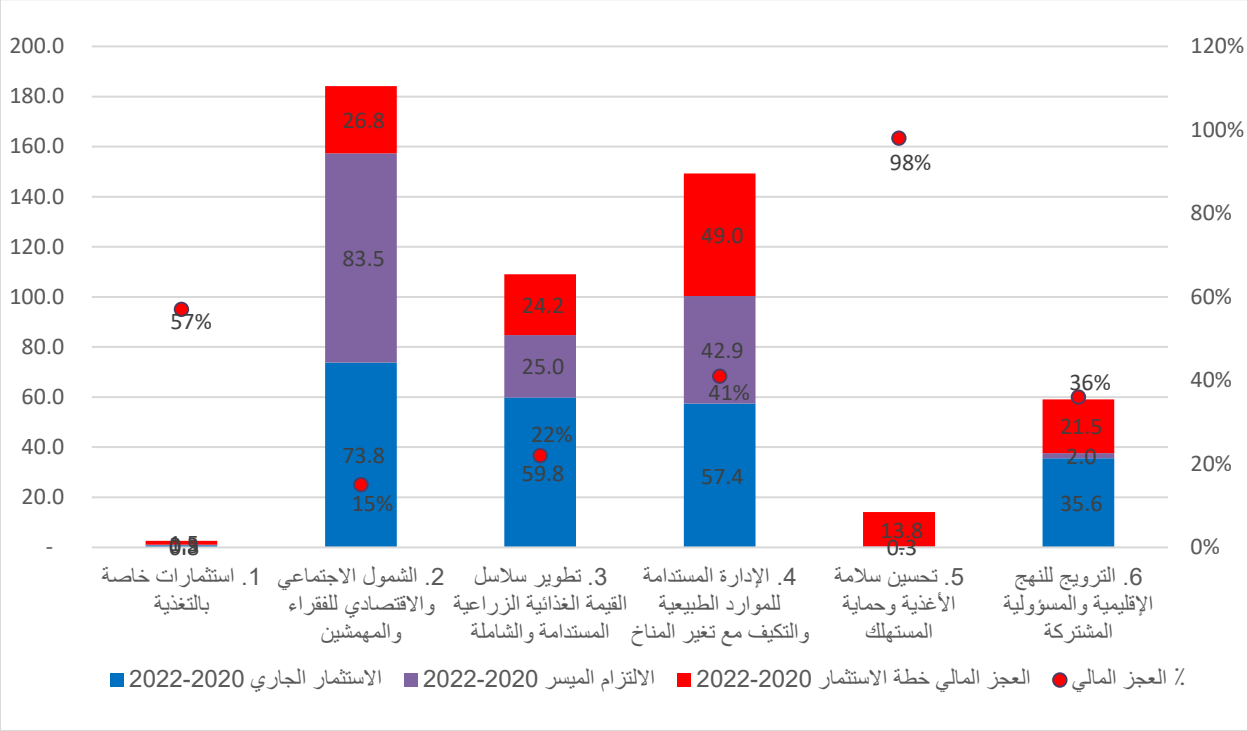

مقارنة التنمية والإنساني. تم استكمال تحليل قائمة مشاريع تطوير الأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة بتحليل القطاع الغذائي لخطة الاستجابة الإنسانية. يتم تزويد الأخير بآلية واضحة وفاعلة لمتابعة وشفافية البيانات. يشمل القطاع الغذائي مشاريع ذات آليات الانجاز الثلاثة السائدة التالية (تحتوي بعض المشاريع على أكثر من واحد): **(أ)** الوصول المباشر إلى الغذاء (الطعام أو القسائم)؛ **(ب)** النقد مقابل العمل؛ **(ج)** دعم سبل المعيشة.

الشكل26 خطة الاستجابة الإنسانية- القطاع الغذائي: التمويل الفعلي 2016-2018 (مليون دولار أمريكي)

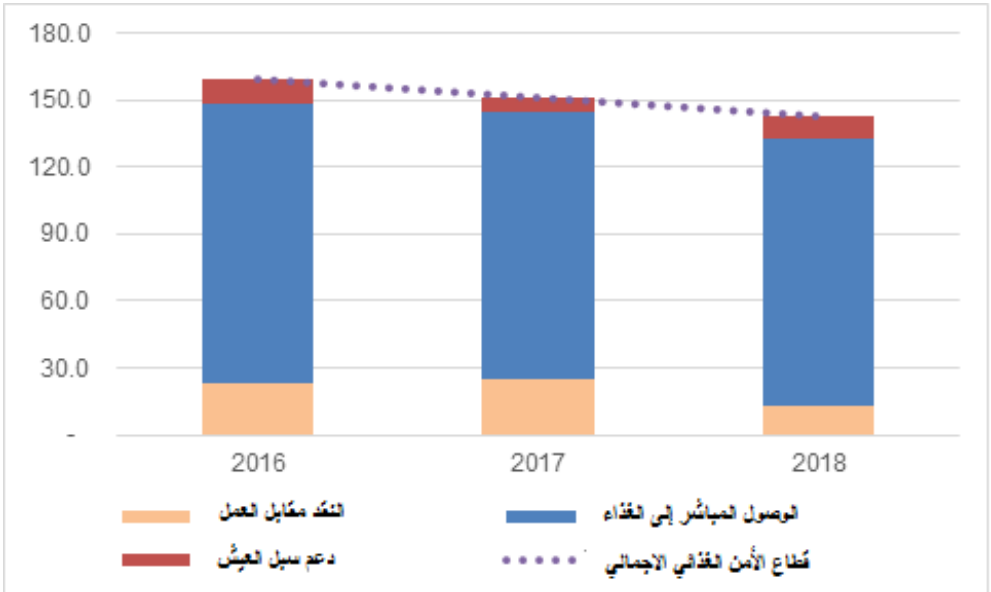

جدول 7 توزيع الميزانية ضمن قطاع الامن الغذائي لخطة الاستجابة الإنسانية

	2016	2017	2018	المتوسط
دعم سبل العيش	% 7	% 4	% 7	% 6
النقد مقابل العمل	% 9	% 17	% 15	% 13
الوصول المباشر للغذاء	% 84	% 79	% 79	% 81
المجموع	% 100	% 100	% 100	

النتائج الأولية والحاجة إلى رابطة تنمية السلام الإنسانية. يوضح تحليل قطاع الامن الغذائي لخطة الاستجابة الإنسانية ما يلي:

- يظهر الاتجاه الأخير (2016– 2018) انخفاضًا في تمويل "خطة الاستجابة الإنسانية" بنحو 8 ملايين دولار أمريكي سنويًا (5 إلى 6 في المائة). يتوزع هذا بشكل غير متساوٍ بين آليات الانجاز، مع تمويل مستقر نسبيا للوصول إلى الغذاء (مشاريع مباشرة / القسائم)، وتقلب أكبر للنقد مقابل العمل ودعم سبل المعيشة.
- سبل العيش هي المجموعة الفرعية الأقل تمويلًا في قطاع الامن الغذائي لخطة الاستجابة الإنسانية (ما بين 4 إلى 7 في المائة، اعتمادًا على السنوات)، أو حوالي (10) مليون دولار أمريكي سنوياً، من متوسط التمويل السنوي البالغ حوالي 142.5 مليون دولار لجميع قطاع الامن الغذائي لخطة الاستجابة الإنسانية.
- على الرغم من أن المبلغ الأصلي لخطة الاستجابة الإنسانية (المطلوب) لا يمكن اعتباره مقياسًا موضوعيًا "لاحتياجات" السكان، إلا أن العجز المالي مرتفع للغاية، لا سيما بالنسبة للقطاع الفرعي سبل العيش (الذي بلغ ذروة 89 في المائة غير الممولة في 2017).

  ← نظرًا لأن دعم سبل العيش هو أقرب آلية انجاز لقطاع الأمن الغذائي للربط بين المساعدات الإنسانية والتنمية (رابطة تنمية السلام الإنسانية)، فإن هذا المجال يحتاج إلى مزيد من التحليل والتنسيق بين خطة الاستجابة الإنسانية وخطة الاستثمار الوطنية 2020– 2022.

الشكل27 قائمة جرد مشاريع خطة الاستثمار الوطنية 2020- 2022: المناطق الجغرافية

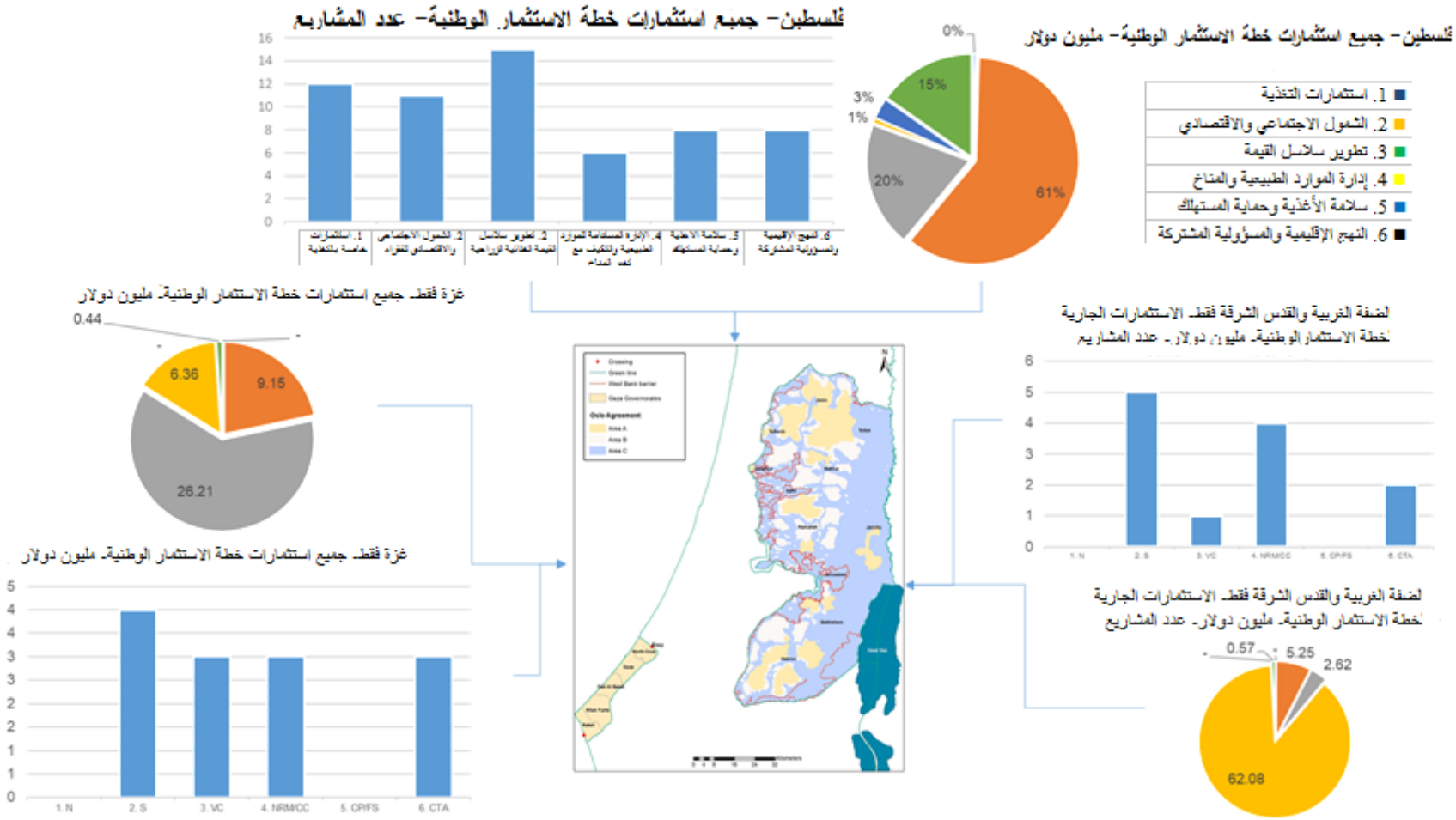

الشكل28 قائمة جرد مشاريع خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022: الالتزامات المالية الموثقة للاستثمارات الكبيرة

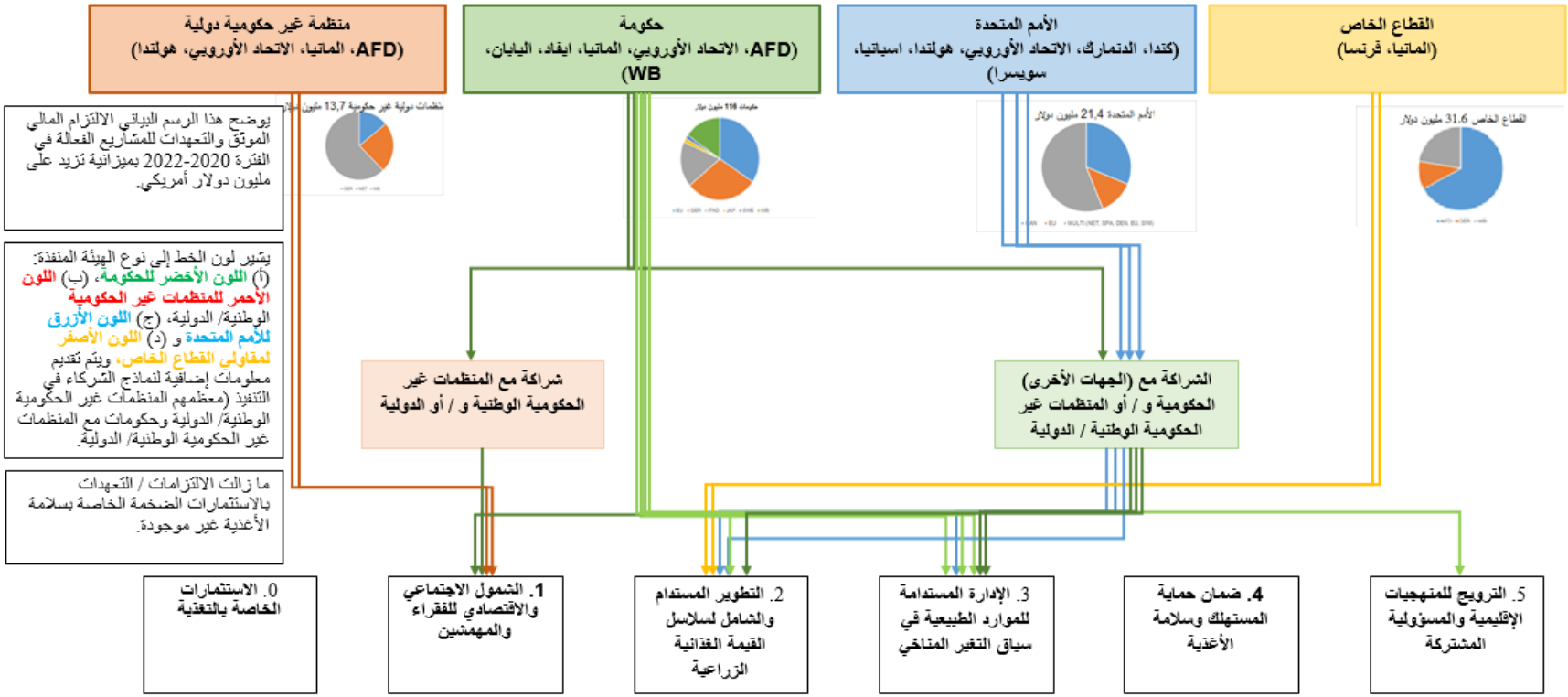

NIP Inventory Database.xlsx

النسخة الإلكترونية لقائمة جرد مشاريع خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 متوفرة في الملف أعلاه (أو متوفرة عند الطلب).

جدول 8 قائمة جرد مشاريع خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022

برنامج خطة الاستثمار 2020-2022	حالة المشروع	المنفذ الرئيسي	العنوان المشروع	ميزانية تقديرية[138] 2020-2022 $	البداية	النهاية	المانح
1.1	فعلي	وزارة الصحة	مبادرة المستشفى صديق الطفل	40,000	14/1/6	نهاية مفتوحة	يونيسيف
1.1	فعلي	وزارة الصحة	إضافة اليود إلى الملح	60,000	98/1/2	نهاية مفتوحة	يونيسيف
1.1	فعلي	وزارة الصحة	إغناء الدقيق	60,000	05/1/3	نهاية مفتوحة	يونيسيف
1.1	فعلي	وزارة الصحة	نظام مراقبة التغذية	277,000	06/1/4	نهاية مفتوحة	يونيسيف
1.1	فعلي	منظمة الصحة العالمية	الحد من تناول الملح	150,000	17/1/6	نهاية مفتوحة	منظمة الصحة العالمية
1.1	فعلي	منظمة الصحة العالمية	ضمان نظام فعال لمراقبة النمو في جميع مرافق الرعاية الصحية	235,000	17/1/6	نهاية مفتوحة	يونيسيف/ منظمة الصحة العالمية
1.1	ممول	وزارة الصحة	عيادات صديقة للطفل	180,000	19/2/2	نهاية مفتوحة	
1.1	ممول	وزارة الصحة	تنفيذ المدونة الوطنية لتسويق بدائل حليب الأم	15,000	19/2/1	نهاية مفتوحة	منظمة الصحة العالمية
1.1	ممول	وزارة الصحة	الحد من تناول الدهون المشبعة والدهون غير المشبعة والسكر	14,000	19/2/1	نهاية مفتوحة	منظمة الصحة العالمية
1.1	مخطط	نستلة الشرق الأوسط	أجيال سليمة - التغيرات السلوكية لدى أطفال المدارس	0	19/6/1	22/5/1	نستلة
1.1	مخطط	منظمة الصحة العالمية	لتعزيز تنويع التغذية الغذائية من خلال تغيير السلوك.	110,000	فحص	نهاية مفتوحة	منظمة الصحة العالمية
1.1	عجز	(عجز خطة الاستثمار)	1. استثمارات خاصة بالتغذية	1,500,000	20/1/1	22/1/12	يحدد لاحقا
المجموع الفرعي لبرنامج 1.1: استثمارات محددة في مجال التغذية				**2,641,000**			
2.1	فعلي	انيرا	برنامج الأمن الغذائي في غزة	118,000	19/1/1	20/1/12	انيرا خاص
2.1	فعلي	السلطة الفلسطينية	PEGASE: دفعات التحويلات النقدية *	39,900,000	فحص	سنوي	الاتحاد الأوروبي
2.1	فعلي	وزارة التنمية الاجتماعية	مشروع تعزيز الحماية الاجتماعية *	11,250,000	17/1/7	23/1/3	البنك الدولي
2.1	فعلي	منظمات غير حكومية	النقد مقابل العمل ودعم التوظيف الذاتي	8,500,000	18/1/8	21/1/10	البنك الدولي
2.1	مخطط	منظمة الصحة العالمية	البرنامج التغذوي وتغذية المدرسية	330,000	فحص	نهاية مفتوحة	منظمة الصحة العالمية
2.1	عجز	ميرسي كوربس	برنامج النقد	1,800,000	19/1/4	20/1/4	يحدد لاحقا
2.1	عجز	(عجز خطة الاستثمار)	2.1 تعزيز الوصول إلى سلة الغذاء المتنوعة للفقراء والمهمشين	7,500,000	20/2/1	22/2/12	يحدد لاحقا
المجموع الفرعي لبرنامج 2.1: تعزيز الوصول إلى سلة الغذاء المتنوعة للفقراء والمهمشين				**69,398,000**			
2.2	فعلي	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج الفاخورة للمستقبل الديناميكي (DF)	6,153,846	09/1/1	21/1/12	البنك الإسلامي
2.2	فعلي	مجموعة المتطوعين المدنيين	TURBO - طوباس فرص الأعمال الريفية والابتكار الاجتماعي - النشاط إعادة التأهيل وحدة إنتاج الأعلاف	17,074	19/1/4	20/1/2	التعاون الإيطالي
2.2	فعلي	مجموعة المتطوعين المدنيين	وراء الحواجز - نشاط تطوير مخطط متكامل لإنتاج الأعلاف على مستوى المجتمع	85,368	19/1/7	21/1/1	التعاون الإيطالي

[138] كما هو مذكور في سرد الملحق "ت"، فإن الميزانية عبارة عن تقدير مطابق للمبلغ المتوقع تسليمه خلال دورة حياة خطة الاستثمار الوطنية (2020-2022).

برنامج خطة الاستثمار 2022-2020	حالة المشروع	المنفذ الرئيسي	العنوان المشروع	ميزانية تقديرية[138] 2022-2020 $	البداية	النهاية	المانح
2.2	فعلي	اتحاد الشباب الفلسطيني	الشباب العاطل من الخريجين وإمكانيات التمكين المحتملة للعمل في القطاع الزراعي في الضفة الغربية وقطاع غزة	0	17/1/2	22/1/2	فحص
2.2	فعلي	وزارة الزراعة	دعم المناطق المهمشة المتضررة من الجدار والمستوطنات	1,540,000	16/1/1	20/1/12	وزارة المالية
2.2	فعلي	صندوق البلديات	تنمية المجتمعات المهمشة في غزة	0	فحص	20/30/10	سويسرا
2.2	فعلي	منظمة الأغذية والزراعة	تعزيز الصمود وسبل عيش تجمعات صيد الأسماك في غزة من خلال الترويج لإقامة مزارع أقفاص بحرية تجارية مجتمعية	841,026	17/1/4	21/30/4	التعاون الإيطالي
2.2	فعلي	الإغاثة الكاثوليكية	تعزيز الصمود بين المهمشين من البدو ومجتمعات الرعي الأخرى	1,915,200	18/1/9	22/1/4	كاريتاس المانيا /وزارة المالية الالمانية
2.2	فعلي	الإغاثة الزراعية	تعزيز صمود سكان غزة ضد أزمة المياه	403,261	18/1/1	20/1/12	منظمة الخبز للعالم
2.2	فعلي	منظمة الأغذية والزراعة	الشبكة العالمية لمكافحة الأزمات الغذائية - برنامج فلسطين للشراكة القطرية للاستثمار	2,717,392	18/1/10	22/31/10	الاتحاد الأوروبي
2.2	ممول	COSPE-Educaid NGOs	صعود (RISE UP) - تعزيز الآليات والأدوات الشاملة لمنع العنف القائم على النوع الاجتماعي في فلسطين *	456,000	فحص	20/1/12	التعاون الإيطالي
2.2	مخطط	التعاون والتنمية (CESVI)	عقلنا وبيتنا - مبادرة متكاملة لاستدامة النظام الغذائي في محافظة طولكرم	1,687,500	19/1/4	22/1/3	التعاون الإيطالي
2.2	مخطط	منظمات غير حكومية	تعزيز المرونة الاقتصادية لغزة	5,985,000	فحص	24/1/12	الاتحاد الأوروبي
2.2	مخطط	وزارة التنمية الاجتماعية	برنامج التمكين الاقتصادي للشعب الفلسطيني المبتكر (DEEP)	75,000,000	فحص	فحص	البنك الإسلامي للتنمية
2.2	عجز	(عجز خطة الاستثمار)	2.2 تشجيع الشمول الاقتصادي للفقراء والمهمشين	15,000,000	20/3/1	22/3/12	يحدد لاحقا
المجموع الفرعي لبرنامج 2-2: تعزيز الشمول الاقتصادي للفقراء والمهمشين				**111,801,667**			
2.3	فعلي	معهد ابحاث السياسات الاقتصادية (MAS)	نشرة معهد ماس نصف السنوية للأمن الغذائي	36,000	05/1/7	نهاية مفتوحة	الكويت - الصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية
2.3	فعلي	منظمة الأغذية والزراعة	المشروع المعني بتأثير الأمن الغذائي والتغذوي والصمود والاستدامة والتحول (FIRST)	350,000	17/1/1	Jun-20	الاتحاد الأوروبي
2.3	عجز	(عجز خطة الاستثمار)	2.3 تعزيز القدرات على تنفيذ البرامج التي تعزز الشمول الاجتماعي والاقتصادي	2,500,000	20/4/1	22/4/12	يحدد لاحقا
المجموع الفرعي لبرنامج 2.3: تعزيز القدرات على تنفيذ البرامج التي تعزز الشمول الاجتماعي والاقتصادي				**2,886,000**			
3.1	فعلي	بنك فلسطين	مرفق SUNREF الخضراء لتعزيز الاستثمارات المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة *	18,810,000	فحص	21/1/12	الوكالة الفرنسية للتنمية
3.1	عجز	(عجز خطة الاستثمار)	3.1 تأمين الوصول إلى أصناف المحاصيل عالية القيمة والمتنوعة، وذات الصفات الوراثية عالية الإنتاجية من المجترات الصغيرة وإصبعيات الأسماك	7,500,000	20/5/1	22/5/12	يحدد لاحقا
المجموع الفرعي لبرنامج 3-1: تأمين الوصول إلى أصناف المحاصيل عالية القيمة والمتنوعة، وذات صفات وراثية عالية الإنتاجية من المجترات الصغيرة وإصبعيات الأسماك				**26,310,000**			
3.2	فعلي	منظمة الأغذية والزراعة	دعم النمو الاقتصادي من خلال سلاسل القيمة الزراعية الأمثل في الضفة الغربية	6,684,510	16/1/3	22/31/3	كندا
3.2	فعلي	وزارة الزراعة	الإرشاد - القيمة المضافة للزراعة (EVAP 2)	2,000,000	16/1/1	21/1/12	اليابان
3.2	فعلي	وزارة الاقتصاد	تطوير القطاع الخاص المبتكر *	6,500,000	18/1/6	23/1/11	البنك الدولي
3.2	فعلي	الجمعية الألمانية للتعاون الدولي (GIZ)	المزيد من فرص العمل للشباب الفلسطيني - (MJO) *	570,000	فحص	21/1/12	المانيا
3.2	فعلي	DAI	مشروع تمويل الوظائف *	1,250,000	15/1/12	21/1/1	البنك الدولي
3.2	فعلي	DAI	مشروع تمويل الوظائف 2 *	5,800,000	17/1/7	21/1/10	البنك الدولي
3.2	فعلي	Mercy Corps	المهوسون بسماء غزة (جزئيا الضفة الغربية / غزة)	0	فحص	21/30/5	هولندا
3.2	فعلي	NAKHEEL/PROPARCO	الاستثمار العادل في إنتاج تمر النخيل في أريحا	2,308,500	فحص	20/1/12	الوكالة الفرنسية للتنمية
3.2	فعلي	IECD	دعم المشاريع الصغيرة في مصر وفلسطين (يفترض 50 ٪)	156,750	فحص	20/1/12	الوكالة الفرنسية للتنمية
3.2	فعلي	منظمة الأغذية والزراعة	تطوير سلسلة قيمة زيتون منخفض الكربون (مرحلة DPP)	313,333	19/1/1	21/1/6	فحص
3.2	مخطط	ENABEL	تعزيز قدرة رواد الأعمال في غزة وبيئة الأعمال في غزة.	1,410,750	فحص	23/1/12	الاتحاد الأوروبي
3.2	مخطط	السلطة الفلسطينية	حوافز لنقل الشركات في منطقة غزة الصناعية	5,985,000	فحص	23/1/12	الاتحاد الأوروبي
3.2	مخطط	منظمة الأغذية والزراعة	تطوير سلسلة قيمة زيتون منخفض الكربون (مرحلة الاستثمار)	9,000,000	20/1/1	24/1/6	مؤسسة نماء
3.2	عجز	(عجز خطة الاستثمار)	3.2 تحسين قدرات الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة العامة والخاصة * على تعزيز واعتماد تكنولوجيات وممارسات مستدامة اجتماعيا وبيئيا واقتصاديا من خلال إنشاء مركز للمعرفة.	5,000,000	20/6/1	22/6/12	يحدد لاحقا

برنامج خطة الاستثمار 2022-2020	حالة المشروع	المنفذ الرئيسي	العنوان المشروع	ميزانية تقديرية[138] 2022-2020 $	البداية	النهاية	المانح
المجموع الفرعي لبرنامج 3.2: تحسين قدرات الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة من القطاعين العام والخاص لتعزيز واعتماد تكنولوجيات وممارسات مستدامة اجتماعيا وبيئيا واقتصاديا من خلال إنشاء مركز للمعرفة.				**46,978,843**			
3.3	فعلي	منظمة الأغذية والزراعة	إصلاح وتطوير الأسواق وسلاسل القيمة ومنظمات المنتجين	11,973,094	17/1/9	21/31/8	متعدد (هولندا، اسبانيا، الدنمارك، الاتحاد الأوروبي، سويسرا)
3.3	فعلي	اكسفام بريطانيا	برنامج تطوير السوق المتكامل	0	فحص	21/30/11	سويسرا
3.3	فعلي	منظمة الأغذية والزراعة	إصلاح وتطوير الأسواق وسلاسل القيمة ومنظمات المنتجين	0	فحص	22/31/3	هولندا (مه الاتحاد الأوروبي، سويسرا، اسبانيا، الدنمارك)
3.3	عجز	(عجز خطة الاستثمار)	3.3 تحسين تسويق منتجات البستنة والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية عالية القيمة من خلال إنشاء "مركز المعرفة التصديرية".	7,500,000	20/7/1	22/7/12	يحدد لاحقا
المجموع الفرعي لبرنامج 3.3: تحسين تسويق منتجات البستنة والثروة الحيوانية وتربية الأحياء المائية ذات القيمة العالية من خلال إنشاء مركز المعرفة التصديرية.				**19,473,094**			
3.4	فعلي	EPCGF	صندوق ضمان الائتمان الفلسطيني الأوروبي	3,420,000	فحص	برنامج مستمر	المانيا
3.4	مخطط	EPCGF	صندوق ضمان الائتمان الأوروبي الفلسطيني	8,550,000	فحص	23/1/12	الاتحاد الأوروبي
3.4	عجز	(عجز خطة الاستثمار)	4-3 تعزيز البيئة التمكينية لنظام الشمول المالي المستدام	4,200,000	20/8/1	22/8/12	يحدد لاحقا
المجموع الفرعي لبرنامج 3.4: تعزيز البيئة التمكينية لنظام الشمول المالي المستدام				**16,170,000**			
4.1	فعلي	وزارة الزراعة	مشروع إدارة الأراضي الزراعية والموارد الطبيعية	20,686,500	18/1/1	23/1/12	ايفاد، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، وزارة المالية مجالس قروية
4.1	عجز	(عجز خطة الاستثمار)	4.1 استصلاح الأراضي وإعادة تأهيل المراعي	30,000,000	20/9/1	22/9/12	يحدد لاحقا
المجموع الفرعي لبرنامج 4.1: استصلاح الأراضي وإعادة تأهيل المراعي				**50,686,500**			
4.2	فعلي	سلطة البيئة	تعزيز برنامج العمل البيئي الخاص بسلطة جودة البيئة	1,500,000	18/1/12	21/1/12	السويد
4.2	مخطط	سلطة البيئة	إعداد خطة وطنية للإنتاج والاستهلاك المستدامين وتنفيذ نماذج رائدة في الزراعة والأمن الغذائي والسياحة البيئية	280,000	19/1/12	20/1/12	الاتحاد الاوروبي-برنامج الأمم المتحدة للبيئة
4.2	عجز	(عجز خطة الاستثمار)	4.2 تعزيز قدرات التكيف مع تغير المناخ	5,000,000	20/10/1	22/10/12	يحدد لاحقا
المجموع الفرعي لبرنامج 4.2: تعزيز قدرات التكيف مع تغير المناخ				**6,780,000**			
4.3	فعلي	انيرا	مشروع إعادة استخدام رام الله: إعادة استخدام المياه العادمة المعالَجة لري المساحات الخضراء وحدائق المنازل	566,667	18/1/6	20/1/5	انيرا خاص
4.3	فعلي	OVERSEAS	إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة للاستخدام الزراعي في منطقة المواصي - محافظة رفح - قطاع غزة	439,000	18/1/6	20/1/12	التعاون الإيطالي
4.3	فعلي	منظمة الأغذية والزراعة	المشروع الإقليمي: تنفيذ خطة عام 2030 لكفاءة/ إنتاجية المياه واستدامة المياه في منطقة الشرق الأدنى وشمال إفريقيا	47,602	16/1/12	20/31/12	السويد
4.3	فعلي	مجموعة غزة للثقافة والتنمية	توليد الطاقة البديلة باستخدام الطاقة الشمسية لتشغيل الآبار الزراعية في قطاع غزة	122,542	18/1/1	21/1/12	الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، البنك الإسلامي للتنمية
4.3	فعلي	لجان العمل الزراعي	الوصول الشامل إلى موارد الأراضي والمياه وإدارتها بشكل مستدام	3,250,000	17/1/1	20/1/12	هولندا
4.3	فعلي	اوكسفام	إعادة استخدام المياه العادمة المعالجة للري الزراعي في الجزء الجنوبي من قطاع غزة	496,214	فحص	20/30/3	الاتحاد الأوروبي
4.3	فعلي	سلطة المياه	إدارة الموارد المائية وتحسين الظروف المعيشية للمزارعين في الخليل	273,600	فحص	22/1/12	الوكالة الفرنسية للتنمية
4.3	مخطط	سلطة المياه	بناء العديد من السدود وخطوط النقل وشبكات المياه	9,800,000	فحص	فحص	سلطة المياه
4.3	مخطط	السلطة الفلسطينية	تجميع المياه وتكيف الزراعة مع تغير المناخ في شمال غزة	1,455,944	19/1/1	23/1/12	الوكالة الفرنسية للتنمية
4.3	مخطط	السلطة الفلسطينية	إدارة مياه الامطار لدعم تغذية المياه الجوفية في غزة ومكافحة الفيضانات	1,368,000	فحص	24/1/12	الاتحاد الأوروبي
4.3	مخطط	السلطة الفلسطينية	الطاقة المتجددة للبنية التحتية للمياه في غزة	2,479,500	فحص	24/1/12	الاتحاد الأوروبي
4.3	مخطط	سلطة المياه	مشروع إعادة استخدام محطة نابلس الغربية	6,000,000	19/1/6	20/1/6	بنك التنمية الألماني KfW
4.3	مخطط	سلطة المياه	محطة معالجة مياه الصرف الصحي بتونيا-عين جاريوت	15,000,000	فحص	فحص	بنك التنمية الألماني KfW
4.3	مخطط	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع	مشروع إعادة استخدام البيرة	6,000,000	فحص	فحص	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
4.3	مخطط	سلطة المياه	بناء سد في السموع	500,000	19/1/1	20/1/1	البنك الإسلامي للتنمية

برنامج خطة الاستثمار 2022-2020	حالة المشروع	المنفذ الرئيسي	العنوان المشروع	ميزانية تقديرية[138] 2022-2020 $	البداية	النهاية	المانح
4.3	عجز	(عجز خطة الاستثمار)	4.3 تحسين إدارة الموارد المائية	14,000,000	20/11/1	22/11/12	يحدد لاحقا
المجموع الفرعي لبرنامج 4.3: تحسين إدارة موارد المياه				**61,799,069**			
5.1	عجز	منظمة الأغذية والزراعة	تنفيذ خطة العمل الوطنية للصحة النباتية لزيادة القدرات القانونية والمخبرية لصحة النبات	1,672,500	20/1/1	22/1/12	يحدد لاحقا
5.1	عجز	(عجز خطة الاستثمار)	5.1 دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية للصحة النباتية لزيادة القدرات القانونية والمخبرية لصحة النبات.	2,500,000	20/12/1	22/12/12	يحدد لاحقا
المجموع الفرعي لبرنامج 5.1: دعم تنفيذ خطة العمل الوطنية للصحة النباتية لزيادة القدرات القانونية والمخبرية لصحة النبات				**4,172,500**			
5.2	عجز	منظمة الأغذية والزراعة	تعزيز القدرة على اعداد وتنفيذ خطة استراتيجية مستدامة تتعلق بصحة الحيوان	2,932,500	20/1/1	22/1/12	يحدد لاحقا
5.2	عجز	(عجز خطة الاستثمار)	5.2 تعزيز القدرة على اعداد وتنفيذ خطة مستدامة لصحة الحيوان ذات الصلة بالصحة والصحة النباتية (على أساس معايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان).	2,500,000	20/13/1	22/13/12	يحدد لاحقا
المجموع الفرعي لبرنامج 5.2: تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ خطة صحة الحيوان الاستراتيجية ذات الصلة بالصحة والصحة النباتية المستدامة (بناءً على معايير المنظمة العالمية لصحة الحيوان).				**5,432,500**			
5.3	فعلي	وزارة الصحة	تسجيل المواد الغذائية الخاصة	15,000	14/1/6	نهاية مفتوحة	غير متوفر
5.3	فعلي	وزارة الصحة	سلامة الغذاء	240,000	95/1/2	نهاية مفتوحة	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
5.3	عجز	منظمة الأغذية والزراعة	تعزيز القدرة على اعداد وتنفيذ خطة استراتيجية لسلامة الأغذية ذات الصلة بالصحة والصحة النباتية	1,658,250	20/1/1	22/1/12	يحدد لاحقا
5.3	عجز	(عجز خطة الاستثمار)	3-5 تعزيز القدرة على اعداد وتنفيذ خطة سلامة الأغذية الاستراتيجية المستدامة ذات الصلة بالصحة والصحة النباتية (استنادا إلى الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية).	2,500,000	20/14/1	22/14/12	يحدد لاحقا
المجموع الفرعي لبرنامج 5.3: تعزيز القدرة على وضع وتنفيذ خطة استراتيجية مستدامة لسلامة الأغذية ذات الصلة بالصحة والصحة النباتية (استنادا إلى الاستراتيجية الوطنية لسلامة الأغذية).				**4,413,250**			
6.1	عجز	(عجز خطة الاستثمار)	1.6 إنشاء المنتدى الوطني للمسؤولية الاقليمية الجماعية	1,500,000	20/15/1	22/15/12	يحدد لاحقا
المجموع الفرعي لبرنامج 6-1: إنشاء المنتدى الوطني للنهج الاقليمي والمسؤولية المشتركة				**1,500,000**			
6.2	فعلي	لجان العمل الزراعي	دعم صمود المجتمعات الهشة	58,027	18/1/1	20/1/12	مساعدة الشعب النرويجي
6.2	فعلي	صندوق البلديات	برنامج تنمية البلديات *	34,200,000	فحص	23/1/12	المانيا
6.2	فعلي	وزارة التربية	التدريب المهني والتقني *	285,000	فحص	20/1/12	المانيا
6.2	فعلي	انقاذ الطفل	تمكين رائدات الأعمال الشابات في الضفة الغربية وقطاع غزة *	0	فحص	22/1/12	كندا
6.2	فعلي	منظمة كير	النساء والشباب رواد أعمال يقودون التغيير في الضفة الغربية وقطاع غزة *	0	فحص	22/1/12	كندا
6.2	فعلي	CCFD	دعم الشباب في غزة	228,000	فحص	20/1/12	الوكالة الفرنسية للتنمية
6.2	فعلي	Kvinna till Kvinna	مؤسسة Kvinna till Kvinna (المنظمات غير الحكومية النسائية)	64,552	فحص	20/31/12	السويد
6.2	فعلي	الإغاثة الكاثوليكية	التدريب المهني في غزة	154,986	فحص	20/1/12	الوكالة الفرنسية للتنمية
6.2	فعلي	Premiere urgence medicale Aide / international	الدعم الاجتماعي - الاقتصادي للنساء في التجمعات المهمشة في المناطق الشمالية من الضفة الغربية	171,000	فحص	21/1/12	الوكالة الفرنسية للتنمية
6.2	فعلي	هولندا	VNG IDEAL (قرار شامل على المستوى المحلي)	400,000	16/1/1	20/1/12	هولندا
6.2	مخطط	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	برنامج توليد العمالة *	1,995,000	فحص	20/1/12	المانيا
6.2	عجز	(عجز خطة الاستثمار)	6.2 تنفيذ النهج الأراضي والمسؤولية المشتركة على المستوى المحلي	20,000,000	20/16/1	22/16/12	يحدد لاحقا
المجموع الفرعي لبرنامج 6-2: تنفيذ النهج الإقليمي والمسؤولية المشتركة على المستوى المحلي				**57,556,565**			

ث. الاستثمارات الحساسة للتغذية

	التدخلات والنتائج	مضمن في خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 والقسم	الرابط مع وثائق السياسات الوطنية	الشركاء	الميزانية التقديرية[139]
1	تعزيز قدرات المختبرات الوطنية في تحليل عينات الأغذية والأغذية المدعمة والعناصر الغذائية الدقيقة والهرمونات والمبيدات.	5. سلامة الأغذية وحماية المستهلك.	السياسة الوطنية للتغذية، الاستراتيجية وخطة العمل (2017-2022).	وزارة الصحة، وزارة الزراعة، منظمة الأغذية والزراعة، اليونيسيف، برنامج الغذاء العالمي.	~ 400,000 دولار أمريكي (جزء من استثمار متعلق بقدرات المختبرات في إطار برنامج سلامة الأغذية)
2	المبادئ الارشادية للنظام الغذائي القائمة على الطعام للمواطنين الفلسطينيين التي تم تطويرها واعتمادها والتدريب عليها وتطبيقها (بما في ذلك تنمية القدرات ذات الصلة)، وإعداد جداول تكوين الغذاء، والنظام الغذائي التقليدي الفلسطيني الموثق والمعلن.	2. الشمول الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين برنامج دعم خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022.	السياسة الوطنية للتغذية، الاستراتيجية وخطة العمل (2017-2022) والاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي (2017-2022).	وزارة الصحة، وزارة الزراعة، وزارة التربية والتعليم، منظمة الأغذية والزراعة، المؤسسات الأكاديمية	~ 150،000 دولار أمريكي
3	تعزيز نظام الرصد التغذوي الوطني، مع دعم إنشاء نظام متعدد المعلومات للمتابعة والمعلومات مع مؤشرات مناسبة للأغذية والتغذية لتقييم فعالية الاستثمار الحساس في التغذية وتتبع التقدم المحرز.	2. الشمول الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين	السياسة الوطنية للتغذية، الاستراتيجية وخطة العمل (2017-2022)	وزارة الصحة ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف.	~ 50،000 دولار أمريكي للمواد المخصصة (80،000 دولار أمريكي هي تكلفة تشغيل النظام الوطني لمراقبة التغذية على المستوى الوطني. المصدر: سياسة التغذية الوطنية والاستراتيجيات وخطة العمل 2017-2022)
4	مؤشرات التغذية المدرجة في قياس الفقر متعدد الأبعاد.	2. الشمول الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين	غير متوفر	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة الزراعة، منظمة الأغذية والزراعة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.	~ 20000 دولار أمريكي للمواد المخصصة (التكلفة في غاية البساطة بمجرد ضبط المؤشرات)
5	حالة الاستثمار من أجل التغذية المنفذ- مع التركيز على العبء الاقتصادي لسوء التغذية (وخاصة التغذية المفرطة ونقص المغذيات الدقيقة) على النمو الاقتصادي والإنتاجية.	3. تطوير سلاسل القيمة الغذائية الزراعية المستدامة والشاملة. برنامج دعم خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022.	غير متوفر	وزارة الصحة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، منظمة الأغذية والزراعة، البنك الدولي، برنامج الأغذية العالمي واليونيسيف.	~ 50،000 دولار أمريكي للدراسة وإشراك / التحقق من أصحاب الشأن
6	تنمية القدرات وإدارة المعرفة (بما في ذلك عن طريق التدريب، والتعلم في الوظيفة، وحوار السياسات، والمؤتمرات، وما إلى ذلك) على أنظمة التغذية والغذاء لرفع أنظمة التغذية والغذاء أعلى على جدول أعمال السياسات والاستثمار.	برنامج دعم خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022.	غير متوفر	منظمة الأغذية والزراعة، اليونيسيف، وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، الأوساط الأكاديمية.	~ 50،000 دولار لتقييم الاحتياجات وتطوير المناهج
7	اعداد برنامج للأمن الغذائي والتغذية للمدرسة الوطنية للإدارة (استنادا إلى وحدات التعلم الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة لتحسين التغذية من خلال النظم الزراعية والغذائية) لتعزيز التفكير المشترك بين القطاعات في الأغذية والتغذية بين صانعي السياسات المؤثرين.	برنامج دعم خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022.	غير متوفر	وزارة الصحة، وزارة الزراعة، وزارة التربية والتعليم، منظمة الأغذية والزراعة، المؤسسات الأكاديمية	~ 50،000 دولار لتقييم الاحتياجات وتطوير المناهج

[139] يمكن أن تكون الميزانية مجرد تقدير لأن التدخل جزء من استثمار أوسع.

	التدخلات والنتائج	مضمن في خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 والقسم	الرابط مع وثائق السياسات الوطنية	الشركاء	الميزانية التقديرية[139]
8	الترويج لمبادرة التغذية المدرسية الشاملة - وتشمل: (1) شراء الأغذية من صغار المزارعين؛ (2) تطوير الحدائق المدرسية وأنشطة التثقيف في مجال التغذية لزيادة الوعي بشأن التغذية وتعزيز الممارسات الغذائية الصحية؛ (3) مبادئ توجيهية بشأن النظم الغذائية الصحية لأطفال المدارس والشباب.	6. التنمية الإقليمية والمسؤوليات المشتركة.	غير متوفر	وزارة الصحة، وزارة التربية والتعليم، وزارة الزراعة، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي، اليونيسيف.	جزء من البرنامج 6.2 (حوالي 5000 - 10،000 دولار أمريكي لكل مدرسة - اعتمادًا على التواصل)[140]
9	تغيير السلوك الاجتماعي والاتصالات: بما في ذلك تنفيذ حملات عامة على النظم الغذائية الصحية والتغذية باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بمشاركة الشباب.	5. سلامة الأغذية وحماية المستهلك.	الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي (2017-2022). السياسة الوطنية للتغذية، الاستراتيجية وخطة العمل 2017-2022).	منظمة الأغذية والزراعة، اليونيسيف، برنامج الغذاء العالمي وزارة الزراعة، وزارة الصحة، وزارة التربية، المؤسسات الأكاديمية.	~ 90،000 دولار لمدة ثلاث سنوات
10	تصميم برامج شبكات الأمان الاجتماعي (مثل التحويلات النقدية والغذائية وبرنامج التمكين الاقتصادي للأسر المحرومة (DEEP)) تكمله أهداف وأنشطة (في مجال التغذية على وجه الخصوص) ومؤشرات عن الأمن الغذائي والتغذية.	2. الشمول الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين	غير متوفر	وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الصحة، وزارة الزراعة، منظمة الأغذية والزراعة، برنامج الأغذية العالمي.	~ 20000 دولار أمريكي للمواد المخصصة (التكلفة في غاية البساطة بمجرد ضبط المؤشرات)
11	الترويج للأسواق المتنقلة وعربات الطعام التي نشأت خلال فترات ارتفاع أسعار المواد الغذائية لتحسين توافر الفواكه والخضروات وإمكانية الوصول إليها في المناطق التي ترتفع فيها معدلات انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية.	6. التنمية الإقليمية والمسؤوليات المشتركة.	الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي (2017-2022). السياسة الوطنية للتغذية، الاستراتيجية وخطة العمل 2017-2022).	وزارة الزراعة، الفاو	جزء من تنمية القدرات وتيسير المجتمع ضمن البرنامج 6.2
12	تشكيل منظمات المنتجين المزارعين (مع التركيز على المزارعات من أصحاب الحيازات الصغيرة) وتعزيز وصولهم إلى الموارد والمعلومات والائتمان والتكنولوجيات لتعزيز سلامة الأغذية والتغذية.	3. تطوير سلاسل القيمة الغذائية الزراعية المستدامة والشاملة.	الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي (2017-2022). السياسة الوطنية للتغذية، الاستراتيجية وخطة العمل 2017-2022).	وزارة الزراعة، الفاو	~ 50،000 دولار لتقييم الاحتياجات وتطوير المناهج. تنمية القدرات هي جزء من أنشطة "مركز المعرفة" (البرنامج 3.2)
13	تشجيع الأنواع المحلية والتقليدية من المحاصيل ذات القيمة الغذائية وأكثر مقاومة للظروف المناخية المحددة والترويج لها.	3. تطوير سلاسل القيمة الغذائية الزراعية المستدامة والشاملة.	الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي (2017-2022).	وزارة الزراعة، المركز الوطني للبحوث الزراعية، الفاو، الفريق الاستشاري للبحوث الزراعية	~ 30000 دولار أمريكي لتطوير المناهج الدراسية. تنمية القدرات هي جزء من أنشطة مركز المعرفة (البرنامج 3.2)
14	دمج التغذية في تدريب موظفي الإرشاد الزراعي قبل الخدمة وأثناء الخدمة لتمكينهم من فهم كيفية تعزيز تنويع الأغذية والغذاء.	3. تطوير سلاسل القيمة الغذائية الزراعية المستدامة والشاملة.	الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي (2017-2022).	وزارة الزراعة، الفاو، برنامج الغذاء العالمي	~ 100000 دولار أمريكي، بما في ذلك تقييم الاحتياجات، وتطوير المناهج والدورات التدريبية.
15	إنشاء دورات تدريبية مهنية في الزراعة لتوليد الدخل وتحسين سبل المعيشة ودعم التحسينات التغذوية.	3. تطوير سلاسل القيمة الغذائية الزراعية المستدامة والشاملة.	الاستراتيجية الوطنية للقطاع الزراعي (2017-2022).	وزارة الزراعة، الفاو	~ 100000 دولار أمريكي، بما في ذلك تقييم الاحتياجات، وتطوير المناهج والدورات التدريبية.

[140] كلفت التجارب السابقة لترويج الحدائق المدرسية ضمن تدخلات الفاو في فلسطين حوالي 20.000 دولار أمريكي لأربع مدارس فقط. على نطاق أوسع، ستكون تكلفة كل مدرسة أقل.

ج. عملية إشراك أصحاب الشأن

الخلفية. تحت مظلة الإطار العام لأجندة السياسات الوطنية 2017–2022 والاستراتيجيات ذات الصلة، طورت مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030، بدعم من مرفق السياسة المشتركة بين منظمة الاغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي (FIRST) (المشروع المعني بتأثير الأمن الغذائي والتغذوي والصمود والاستدامة والتحول). تم إعداد الوثيقة من خلال عملية تشاور واسعة النطاق وعميقة، بدأت في أوائل آذار 2018 وقدمت في ورشة عمل للتحقق الفني في 5 ايلول 2018. خلال ورشة التحقق من الصحة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030، تم التأكيد على الحاجة إلى: **(1)** تطوير خطة الاستثمار الوطنية باعتبارها الذراع التشغيلي للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030؛ **(2)** إنشاء نظام اداري رفيع المستوى (مجلس الامن الغذائي والتغذوي)؛ و **(3)** تضمين خطة الاستثمار في عملية تخطيط الميزانية الوطنية. ستكون السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 جزءًا من حزمة لتحقيق الأولويات الوطنية داخل القطاع. من الناحية التشغيلية، تهدف السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 بشكل مشترك إلى: **(أ)** تعزيز أطر السياسات (تحديد الثغرات والأولويات والمؤشرات والأهداف)؛ **(ب)** تنسيق (وترسيم) تدخلات الجهات الفاعلة المختلفة؛ و **(ج)** تحديد الأولوية للتدخلات.

هذا الملحق مخصص لتلخيص أنشطة التصميم الرئيسية لخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 ونقاط المناقشة لجميع حلقات العمل. لم يكن من الممكن لعملية إشراك أصحاب الشأن ان تكون غنيةً ومثمرةً بدون القيادة المستمرة والدعم الفني واللوجستي المقدم من وزارة الزراعة ومنظمة الأغذية والزراعة. الشكر الخاص لجميع أصحاب الشأن، بما في ذلك المزارعين والمجتمعات الريفية ومنتجي ومصنعي قطاع الأغذية الزراعية والخبراء من مختلف المؤسسات على وقتهم وتوجيههم، مما أتاح للفريق التقدم بسلاسة في تصميم خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022.

عملية تصميم خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022. كانت عملية الإعداد لخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 مدفوعة بمبادئ: **(أ) الشمولية،** بالتركيز على مشاركة جميع أصحاب الشأن المعنيين في جميع المراحل الحاسمة من التحليل وإعداد المقترحات؛ **(ب) ملكية العمل** والعمليات والمنتجات من خلال مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة ووزارة الزراعة كرئيس لمجموعة العمل؛[141] **(ج) الشفافية،** من خلال إتاحة جميع الوثائق ذات الصلة (الأوراق الاستشرافية، وورش العمل / المواد الاستشارية) وتوفرها لجميع أصحاب الشأن المعنيين؛ **(د) المشاركة** من خلال النهج التصاعدي الذي يكفل مشاركة واسعة من أصحاب الشأن المعنيين بدءاً من المزارعين والأسر المحلية وصغار المنتجين والتجار وممثلي المحافظات حتى كبار القادة المركزيين في الحكومة والجهات المانحة؛ و **(هـ) الاستناد على الأدلة،** من خلال الحصول على البيانات والتحقق منها من عدة مصادر (أولية وثانوية). وكتأثير إضافي، أدى تصميم خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 أيضًا إلى توفير فرص التعلم أثناء العمل لأعضاء مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة (والمشاركين الآخرين)، كون عملية تخطيط الاستثمار جديدة على البلد.

تم تنفيذ عملية تصميم خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 بين ايلول 2018 وحزيران 2019، مع ست بعثات دولية مخصصة، ثماني عشرة ورشة عمل للمناقشة وأكثر من ثلاثمائة اجتماع ثنائي مع مختلف أصحاب الشأن كما هو موضح في الأقسام القادمة.[142] وأعقب جميع مهام التصميم اجتماع ختامي مع وزارة الزراعة، حيث تمت مناقشة التقدم المحرز في التحليل والمشاورات، والعناصر الحاسمة للتصميم والطريق إلى الأمام. تم تلخيص النتائج في "مذكرات المساعدة" (Aide Memoires) التي تم توزيعها على نطاق واسع على جميع أصحاب الشأن في نهاية كل مهمة لضمان الشفافية والمشاركة والملكية وإطلاع جميع أصحاب الشأن على التقدم المنجز.

تم إعداد السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 في المراحل التالية (انظر الشكل 29):

1. **مرحلة تصميم السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 (آذار – ايلول 2018).** خلال هذه الفترة، تم تنفيذ جميع الأعمال اللازمة لإعداد السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وإطار النتائج الخاص بها.

---

141 تمت مشاركة جميع منتجات التصميم من قبل وزارة الزراعة والفاو للمراجعة والتشاور، وتمت مراجعة التعليقات والنظر فيها في الوقت المناسب.

142 يوجد لدى وزارة الزراعة جميع تفاصيل المؤسسات والأشخاص المشاركين في ورش العمل والاجتماعات المختلفة، ويوجد لدى منظمة الاغذية والزراعة تفاصيل المشاركين في اجتماعات المانحين.

2. **مرحلة التحقق من السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 والبدء بخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 (ايلول – كانون الاول 2018):**

خلال هذه المرحلة، تم إجراء زيارة "البعثة الاستطلاعية لخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022" وتزامنت مع عرض والتحقق من صحة السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 والمناقشات ذات الصلة. تم تنفيذ بعثة الاستطلاع بهدف تقييم نطاق الإجراءات الممكنة لتصميم خطة الاستثمار الوطنية للسياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030.[143] شاركت البعثة في مناقشات مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالتحقق من السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وبدأت في تحديد خطة عمل ممكنة لتصميم خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 بعد الحصول على الدعم اللازم من مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة.

3. **مشاورات أصحاب الشأن حول مرحلة الاستثمارات ذات الأولوية (تشرين ثاني 2018 – آذار 2019).** خلال هذه المرحلة، قام فريق التصميم[144] بعدة بعثات، وأكثر من عشرة ورش العمل، وحوالي 300 اجتماع ثنائي مع خبراء تقنيين من الحكومة، والمنظمات غير الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية، والأعمال التجارية الزراعية، والمنتجين، والمزارعين، ومراكز البحوث، والجهات المانحة وأصحاب الشأن الآخرين. عملت هذه الأنشطة على جمع الأدلة والأولويات من أصحاب الشأن الوطنيين لتحديد نطاق ومحتوى مجالات الاستثمار ذات الأولوية الرئيسية. غطت هذه الاجتماعات جميع القطاعات ذات الصلة والعديد من المحافظات الفلسطينية.

4. خلال هذه المرحلة، نظمت وزارة الزراعة **مناقشات المجموعات البؤرية على مستوى المحافظات** بين كانون الاول وشباط 2019. تم تصميم هذه المجموعات لضمان مشاركة أصحاب الشأن على مستوى المحافظات المحلية في صياغة خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 لتوسيع المشاركة في صنع القرار وتحديد أفضل الطرق للشمول والتمثيل الإقليمي.

5. **إعداد الأوراق الاستشرافية (آذار – ايار 2019).** نتيجة لورش العمل والاجتماعات المذكورة أعلاه، بدأ فريق تصميم خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 في إعداد الأوراق الاستشرافية التقنية السبع. مرت عملية إعداد الأوراق الاستشرافية من خلال المشاورات التشاركية مع أصحاب الشأن في رام الله، وعملية مراجعة النظراء الوطنيين والدوليين النهائية. ثم كخطوة أخيرة صوب التصديق على الأوراق الاستشرافية، تمت مشاركة الأوراق الاستشرافية مع أعضاء مجموعتي العمل المعنيتين بالهدفين الاول والثاني من أهداف التنمية المستدامة الذين راجعوا الأوراق داخل وزاراتهم مع الموظفين المعنيين، وبعد ذلك، قدموا ملاحظاتهم النهائية التي تم دمجها في الأوراق النهائية.

6. **مسودة خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 ومراجعة تحسين الجودة (ايار – حزيران 2019).** بالتوازي مع إعداد الأوراق الاستشرافية، تمت صياغة خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 ومراجعة النظراء.

7. **تَحقُّق مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني (والاول) من أهداف التنمية المستدامة من صحة خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 (حزيران 2019).** بعد الانتهاء من الأوراق الاستشرافية، ومشاركتها لمراجعات النظراء في البداية، ثم لأعضاء مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة، وبعد الانتهاء من خطة الاستثمار الوطنية وبعد اجتيازها المراجعة الضرورية وضمان الجودة، فإن مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني (والاول) من أهداف التنمية المستدامة قامت بالتحقق من صحة خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 في 27 حزيران 2019.

8. **موافقة مجلس الوزراء على السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي وخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022** (يحدد لاحقا)؛ المهمة ذات الأولوية لمجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة.

---

143 ضمت البعثة الاستطلاعية خالد الحريزي، كبير خبراء الاقتصاد الزراعي، وتوماسو ألاسفيتش، خبير اقتصادي (قسم الاستثمار في مركز الفاو).

144 يتألف فريق تصميم خطة الاستثمار الوطنية من: توماسو الأسيفيتش، خبير اقتصادي وقائد الفريق (FAO-DPI)؛ إينا بوندا، أخصائية أعمال زراعية (FAO-DPI)؛ عمر بن عامور، مسؤول الحماية الاجتماعية (FAO-ESP)؛ أحمد رضا، مسؤول التغذية والنظم الغذائية (FAO-ESP)؛ فوزي عبده، أخصائي إدارة الموارد الطبيعية (الفاو- فلسطين)؛ لودوفيك بلي، أخصائي سلامة الأغذية (الفاو- فلسطين)؛ اكوس سيبيني، أخصائي الشمول المالي (FAO-ESP)؛ نورمان ميسر، أخصائي المؤسسات الريفية (FAO-DPI)؛ صموئيل ثيريون، أخصائي النهج الإقليمية والمسؤولية المشتركة (FAO-DPI)؛ وبدعم داخل البلاد من قِبل بيرو توماسو بيري، مسؤول السياسات الأول (الفاو- فلسطين)؛ ناصر معالي، أخصائي أول سياسات (الفاو- فلسطين)؛ نصر سمارة، نائب مدير مشروع وخبير الأعمال الزراعية (الفاو- فلسطين). واستفادت البعثة من المساهمة الفنية القيمة التي قدمها تشيرو فيوريلو، رئيس مكتب الفاو في الضفة الغربية وقطاع غزة (الفاو- فلسطين)، وعزام صالح، رئيس البرنامج في مكتب الفاو للضفة الغربية وغزة (الفاو- فلسطين)، وكذلك حسن أشقر، مدير عام التخطيط والسياسات، وزارة الزراعة؛ سامر التيتي، مدير السياسات والتخطيط، وزارة الزراعة؛ ومحمود فطافطة، مدير إدارة التخطيط والمشاريع والبرامج، وزارة الزراعة.

الشكل 29 عملية تصميم السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي- خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022

ح. مناقشات المجموعات البؤرية

تم إجراء مناقشات المجموعات البؤرية في الفترة ما بين 28 كانون الثاني و18 شباط 2019. تم تصميم هذه المجموعات لضمان مشاركة أصحاب الشأن على مستوى المحافظات المحلية في صياغة خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 لتوسيع المشاركة في صنع القرار وتحديد أفضل الطرق للشمول والتمثيل الإقليمي. تمت المشاركة على نطاق واسع في مجموعات النقاش، بمشاركة نشطة لأكثر من 270 شخصًا من المزارعين؛ الجمعيات النسائية؛ جمعيات الشباب؛ المجموعات المهمشة؛ سكان الريف؛ المستفيدين من الحماية الاجتماعية؛ رواد الأعمال في الأغذية الزراعية؛ التعاونيات؛ المسؤولين من المؤسسات الرئيسية الأعضاء في مجموعتي العمل المعنيتين بالهدفين الاول والثاني من أهداف التنمية المستدامة العاملين في المحافظات.

أهداف ورش عمل مناقشات المجموعات البؤرية

تهدف مناقشات المجموعات البؤرية إلى:

1. تزويد المشاركين بالمعلومات الأساسية عن السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030 وعن تصميم ومبادئ خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022؛
2. تحديد الرؤية الفورية لخطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 بشأن ما يمكن تحقيقه بحلول عام 2022 تحت كل مجال مواضيعي؛
3. تحديد أفكار / مقترحات الاستثمار ذات الأولوية الرئيسية حسب مجال الأولوية، تمشيا مع إطار نتائج السياسة الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي 2030.

الأنشطة المنفذة:

بقيادة فريق التخطيط التابع لوزارة الزراعة، أجرى فريق متعدد التخصصات من الخبراء الوطنيين ستة اجتماعات لنقاش المجموعات البؤرية مع ممثلي المحافظات الفلسطينية. في الفترة من 30 كانون الثاني 2019 وحتى 18 شباط 2019، شارك ما مجموعه 278 مشاركًا من 15 محافظة في مناقشات المجموعات البؤرية. يقدم الجدول التالي مزيدًا من التفاصيل حول هذه اللقاءات.

الموقع	المحافظات المشاركة	التاريخ	عدد المشاركين		
			ذكور	اناث	المجموع
الخليل	كل المناطق الفرعية: دورا، حلحول، يطا	30/ 1	31	8	39
غزة	محافظات غزة الأربعة	1/30	33	2	35
رام الله	اريحا، القدس، سلفيت، رام الله	5/ 2	37	12	49
جنين	جنين، طوباس	2/11	44	6	50
نابلس	قلقيلية، طولكرم، نابلس	14/ 2	40	18	58
بيت لحم	بيت لحم	18/ 2	34	13	47
المجموع			**219**	**59**	**278**

مثّل المشاركون في مناقشات المجموعات البؤرية مجموعة من المنظمات الاجتماعية والاقتصادية العامة والخاصة العاملة في المحافظات الفلسطينية: وزارة الزراعة، وزارة التنمية الاجتماعية، وزارة الاقتصاد الوطني، وكالة العمل التعاوني، بعض المنظمات غير الحكومية المحلية، تعاونيات الثروة الحيوانية والزراعية وبعض البلديات وبعض الجامعات والمزارعين والشركات الزراعية وغيرها. ينتمي المشاركون إلى الفئات التالية: المزارعين؛ الجمعيات النسائية؛ جمعيات الشباب؛ المجموعات المهمشة؛ سكان الريف؛ المستفيدون من الحماية الاجتماعية؛ رواد الأعمال في الأغذية الزراعية؛ التعاونيات؛ المسؤولون من المؤسسات الرئيسية الأعضاء في مجموعتي العمل المعنيتين بالهدفين الاول والثاني من أهداف التنمية المستدامة العاملين في المحافظات.

الموضوع/ الدور	فريق التيسير
ادارة ورشات العمل	محمود فطافطة (وزارة الزراعة) + ناصر معالي (الفاو)
الشمول الاجتماعي والاقتصادي للفقراء والمهمشين	لما الخفش (وزارة الزراعة)، خالد البرغوثي وايمن صوالحة (وزارة التنمية الاجتماعية)
تنمية التجارة الزراعية وسلسلة القيمة	ليلى زياد وبهاء خضر (وزارة الزراعة)، نصر سماره (الفاو)
الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية	حنين المصري (وزارة الزراعة)، فوزي عبده (الفاو)
حماية المستهلك وسلامة الأغذية	خولة نجوم (الفاو)، محمود فطافطة وتيسير بصلات (وزارة الزراعة)
النهج المجتمعية	ناصر معالي (الفاو)

تم عكس نتائج مناقشات المجموعات البؤرية أعلاه، وفقًا لذلك، في أقسام خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022.

النتائج الرئيسية لمناقشات المجموعات البؤرية:

خلال مناقشات المجموعات البؤرية في الضفة الغربية وقطاع غزة، تم لفت انتباه مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة وفريق تصميم خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022 إلى الاحتياجات الرئيسية وأولويات الاستثمار التالية:

- تطوير قطاع المياه لتلبية احتياجات القطاع الزراعي، وتوفير مصادر بديلة للمياه ومعالجة المياه العادمة وإعادة استخدامها، والزراعة المروية،
- دعم الفقراء والمهمشين والبدو وذوي الاعاقة وسكان المنطقة ج وصغار المزارعين، من خلال بناء قدراتهم التقنية وتيسير أنشطة توليد الدخل،
- تحسين التسويق محليا ودوليا،
- تحسين بيئة الاستثمار والخدمات ذات الصلة؛ أي الخدمات القانونية وخدمات البنية التحتية
- تطوير قدرات منظمات المنتجين والتعاونيات،
- إصلاح الأراضي واستصلاح الطرق والوصول إليها،
- الممارسات الجديدة والتقنيات الحديثة،
- دعم مدخلات الزراعة وتربية الحيوانات،
- مكافحة الحيوانات البرية، وخاصة الخنازير،

- إدخال أنواع نباتية وحيوانية جديدة مقاومة للأمراض وذات إنتاجية عالية،
- بناء قدرات الموظفين المعنيين والمزارعين / المربين والنساء والمجموعات المعنية الأخرى،
- الاستثمار في تعزيز العمل الجماعي والتعاوني،
- دعم الدراسات والأبحاث حول احتياجات الإنتاج والسوق المناسبة،
- تعزيز بيئة الشمول المالي،
- حماية المنتجين المحليين من خلال منع التهريب، وإعطاء الأولوية للمنتجات المحلية.

من ناحية أخرى، أبرزت غزة، على وجه الخصوص، أولويات تطوير مصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية عن طريق الأقفاص البحرية، وسياسات حماية البيئة البحرية من التلوث ومخزون الأسماك؛ تنمية مصايد الأسماك عبر ميناء غزة؛ تحسين أرصفة الصيد في المناطق الأخرى؛ بناء غرف جديدة للصيادين؛ إعادة تأهيل أصول المصايد (التي تضررت بعد 2014)؛ وبناء قدرات الصيادين من خلال الأدوات والمعدات الجديدة والعمالة.

خ. البنود المرجعية لاختصاصات مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة

أجندة التنمية المستدامة 2030 - الفريق الوطني للتنمية المستدامة

مجموعة العمل الوطنية لأهداف التنمية المستدامة

الخطوط المرجعية

تقديم

في سياق مساعيها لمتابعة تنفيذ أجندة التنمية المستدامة، أتخذت الحكومة الفلسطينية قراراً بتشكيل فريق وطني للتنمية المستدامة يضم في عضويته ممثلين عن مختلف الشركاء والمعنيين من الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص. وفي سبيل ضمان مشاركة كافة الاطراف المعنية، وتعزيز تنسيق الجهود الوطنية نحو تحقيق الاولويات الوطنية للتنمية المستدامة، قرر الفريق الوطني للتنمية المستدامة تشكيل مجموعات عمل وطنية لكل هدف من اهداف التنمية المستدامة تقودها جهة التنسيق الحكومية على ان تتولى الجهة الاممية ذات العلاقة تقديم الدعم الفني والمساندة اللازمة للمجموعة وتكون عضوا في مجموعات العمل تلك.

عضوية المجموعة

تضم المجموعة كافة الاطراف المعنية من مؤسسات حكومية، مؤسسات مجتمع مدني، مؤسسات القطاع الخاص، وهيئات الامم المتحدة ذات العلاقة وذلك بالتنسيب من جهة التنسيق لهيئات الامم المتحدة. ولضمان فعالية عمل المجموعة فان العدد المقترح للمجموعة هو أن لا يتجاوز 15 عضواً وذلك إن كان ممكناً.

مهام ومسؤوليات المجموعة

- استعراض وبلورة الغايات ذات الاولوية الوطنية للتنمية المستدامة على مستوى الهدف مع مراعاة ترابطها مع الاهداف الاخرى للتنمية المستدامة.
- تبادل المعلومات حول المبادرات/التدخلات المنفذة / الجاري العمل على تنفيذها وتلك المخططة لتحقيق الغايات ذات الاولوية.
- مراجعة وبلورة المبادرات والتدخلات ذات الاولوية لتعزيز التقدم نحو تحقيق الغايات ذات الاولوية.
- المساهمة في الاستعراض الوطني لسير العمل على تنفيذ أجندة التنمية المستدامة من خلال تنسيق الاستعراض الوطني على مستوى الهدف ومراجعة وإثراء التقرير قبل إعتماده.
- دعم ومساندة الجهود الوطنية في متابعة مؤشرات التنمية المستدامة على صعيد الهدف، وتقديم ما يتوفر من بيانات ومعلومات حولها.
- بلورة الاحتياجات الوطنية وتنسيق توفيرها لا سيما في مجال بناء القدرات وتوفير الدراسات والبحوث السياساتية اللازمة على مستوى الهدف، مع الاهتمام بدراسة علاقة التأثير المتبادلة بين المؤشرات وتحديد تلك المؤثرة في الاخرى.

اجتماعات المجموعة

تقرر جهة المسؤولية عن قيادة المجموعة وبالتشاور مع أعضاء المجموعة في إجتماعها الاول دورية إنعقاد اجتماعاتها، ونوصي بعقد اجتماعات المجموعة بشكل شهري خلال المرحلة الاولى من تشكيلها.

د. الأوراق الاستشرافية

فيما يلي أدناه قائمة بالأوراق الاستشرافية التي تم إعدادها في الفترة بين كانون الاول 2018 وحزيران 2019، بناءً على تحليل المعلومات الأساسية (مراجعة الأدبيات) ومشاورات أصحاب الشأن (انظر أيضًا الملحق "ج" والمرفق "ذ" المخصص لنتائج عملية إشراك أصحاب الشأن). قام بتنسيق الجهد توماسو ألاسيفيتش (خبير اقتصادي، مركز الاستثمار في منظمة الأغذية والزراعة). تشمل جميع الأوراق جزءًا تحليليًا يتبعه تحديد أولي لمجالات الاستثمار ذات الأولوية. هذا الأخير يشكل أساس برامج الاستثمار المقترحة في خطة الاستثمار الوطنية 2020–2022.

1. **أولويات واستثمارات البرمجة الحساسة للتغذية**

المؤلف: **أحمد رازا**، مسؤول أنظمة التغذية والنظم الغذائية، قسم نظم التغذية والأغذية، منظمة الأغذية والزراعة.

2. **الشمول الاجتماعي والاقتصادي للأسر الفقيرة والمهمشة**

المؤلف: **عمر بن عامور**، مسؤول الحماية الاجتماعية، قسم السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية، منظمة الأغذية والزراعة.

3. **تطوير سلسلة للقيمة شاملة وتنافسية**

المؤلف: **إينا بوندا**، خبيرة اقتصادية في مجال الصناعات الزراعية، قسم مركز الاستثمار، منظمة الأغذية والزراعة – إدارة شؤون الإعلام

4. **إدارة الموارد الطبيعية في سياق تغير المناخ**

المؤلف: **فوزي عبده**، أخصائي في الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية والأراضي والمياه، استشاري مكتب منظمة الأغذية والزراعة في الضفة الغربية وغزة

5. **موجز تغير المناخ**

المؤلف: **جاكوبو مونزيني**، مسؤول إدارة الموارد الطبيعية، قسم مركز الاستثمار، إدارة شؤون الأغذية والزراعة، منظمة الأغذية والزراعة.

6. **حماية المستهلك وسلامة الأغذية**

المؤلف: **لودوفيك بلي**، أخصائي سلامة الأغذية ومدير البرامج، مكتب منظمة الأغذية والزراعة للضفة الغربية وغزة

7. **النهج الإقليمية والمسؤولية المشتركة**

المؤلف: **صموئيل ثيريون**، مهندس زراعي وخبير في التضامن ومناهج من القاعدة إلى القمة، مستشار شعبة الاستثمار في مركز منظمة الأغذية والزراعة

8. **الشمول المالي الريفي في فلسطين**

المؤلف: **أكوس سيبيني**، أخصائي تمويل ريفي، قسم السياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية، منظمة الأغذية والزراعة.

الأوراق الاستشرافية متوفرة عند الطلب لدى مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني من أهداف التنمية المستدامة

خطة الاستثمار الوطنية للأمن الغذائي والتغذوي والزراعة المستدامة 2020-2022.

وزارة الزراعة، المسودة النهائية ايلول 2019.

تم إعداد خطة الاستثمار الوطنية 2020-2022 ضمن أنشطة مجموعة العمل المعنية بالهدف الثاني للتنمية المستدامة، التابعة للحكومة الفلسطينية، بقيادة وزارة الزراعة ، بدعم من منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو)، بقيادة مكتب تنسيق برنامج منظمة الأغذية والزراعة للضفة الغربية وقطاع غزة، في إطار مرفق المساعدة في مجال السياسات التابع لمنظمة الأغذية والزراعة والاتحاد الأوروبي، المعني بتأثير الأمن الغذائي والتغذوي والصمود والاستدامة والتحول (FIRST)، بدعم من قسم مركز الاستثمار بمنظمة الأغذية والزراعة وبمساهمات من وأقسام المبادرات الإقليمية للزراعة الأسرية الصغيرة لبناء الصمود من أجل الأمن الغذائي والتغذوي، وانظمة الغذاء والتغذية، والسياسات الاجتماعية والمؤسسات الريفية.